جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد كمي

الموضـــوع:

الاستثمار في القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي

- دراسة تحليلية في الجزائر-

مقدمة من طرف الطالب:
حباطي عبد الرحمن

تحت إشراف الأستاذ:
نورين مولود

لجنـــة المنـــاقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مخطار دقيش	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مشرفا	نورين مولود	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقشا	يخلف عبدالله	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2025/2024

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد كمي

الموضـــوع:

الاستثمار في القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي

- دراسة تحليلية في الجزائر-

مقدمة من طرف الطالب:
حباطي عبد الرحمن

تحت إشراف الأستاذ:
نورين مولود

لجنـــة المنـــاقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مخطار دقيش	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مشرفا	نورين مولود	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقشا	يخلف عبدالله	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2025/2024

الاهداء

إلى من زرع في قلبي الأمل، وسقاني الحنان بلا حدود، إلى من علّمني أن الصبر مفتاح لكل باب، وأن العطاء لا يُقاس، إلى أبي الغالي، رمز القوة والحكمة،

وإلى أمي الحبيبة، نبع الحنان والمُلهمة الأولى في حياتي، إلى أخي عبد المالك، رفيق الدرب وضياء الطريق،

إلى عائلتي الكريمة التي كانت دومًا سندًا ودعامةً لي في كل خطوة، وإلى أصدقائي وأحبّتي الذين زينوا دربي بالدعم والمحبة والصدق...

أهدي هذا العمل المتواضع، عرفانًا بجميلكم، وامتنانًا لوجودكم في حياتي، فأنتم النور الذي أنار لي طريق العلم، والدافع الذي حفّزني على الاستمرار.

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبفضله وكرمه أتممت هذا العمل المتواضع.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لأستاذي الفاضل نورين مولود ، لما أولني به من اهتمام وتوجيه، وما بذله من جهد لتصحيح مساري العلمي، فجزاه الله عني خير الجزاء هو وكل الأساتذة في مساري الدراسي.

ولا يفوتني أن أتوجه بكل مشاعر العرفان إلى والدي العزيز ووالدتي الغالية، رمز العطاء والمحبة، لما منحاني إياه من دعم متواصل ودعاء صادق، كانا النور الذي أنار لي الطريق.

كما أعبر عن امتناني العميق لعائلتي الكريمة، وأخص بالذكر أخي عبد المالك، الذي لم يبخل علي بنصائحه وتشجيعه. وكل الشكر والتقدير إلى أحبائي وأصدقائي كل بأسمأهم وخاصة صديقي عماد الدين والحاج الذين ساندوني وكانوا خير عون لي بكلماتهم ودعمهم.

أجدد حمْدي لله عز وجل على توفيقه وتسديده، وأسأله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يرزقني وإياكم النجاح والتوفيق في قادم الأيام.

والله ولي التوفيق

الفهرس

الفـهـرس

العنوان	الصفحة
الاهداء	
شكر وعرفان	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة ألاشكال	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الفلاحي	
تمهيد الفصل	1
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الفلاحي	2
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الفلاحي	2
المطلب الثاني: خصائص وأهمية الاستثمار الفلاحي	3
المطلب الثالث: عوامل نجاح الاستثمار الفلاحي	5
المبحث الثاني: أنواع الاستثمار الفلاحي	6
المطلب الأول: الاستثمار الفلاحي العام والخاص	7
المطلب الثاني: الاستثمار المحلي والأجنبي في القطاع الفلاحي	8
المطلب الثالث: الاستثمار التقليدي والاستثمار التكنولوجي في الفلاحة	10
المبحث الثالث: معوقات الاستثمار في القطاع الفلاحي	11
المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية	11
المطلب الثاني: المعوقات المعوقات البيئية والتكنولوجية	13
المطلب الثالث: معوقات أخرى	16
خلاصة الفصل	18
الفصل الثاني: الأمن الغذائي وأثر الاستثمار الفلاحي في تحقيقه	
تمهيد الفصل	20
المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي	21
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي	21
المطلب الثاني: مكوناته وأبعاده	22
المطلب الثالث: أهمية تحقيق الأمن الغذائي	26
المبحث الثاني: العلاقة بين الاستثمار الفلاحي والأمن الغذائي	27
المطلب الأول: دور الاستثمار الفلاحي في زيادة الإنتاج الغذائي	27

المطلب الثاني: أثر تحسين سلاسل الإنتاج والتوزيع على الأمن الغذائي	28
المطلب الثالث: استدامة الموارد الطبيعية وضمان الأمن الغذائي	30
المبحث الثالث: تجارب دولية في تحقيق الأمن الغذائي عبر الاستثمار الفلاحي	31
المطلب الأول: التجربة الأوروبية	31
المطلب الثاني: التجربة الآسيوية	33
المطلب الثالث: التجربة العربية	34
خلاصة الفصل	36
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول الاستثمار الفلاحي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي	
تمهيد الفصل	38
المبحث الأول: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر	39
المطلب الأول: حجم واتجاهات الاستثمار الفلاحي	39
المطلب الثاني: القطاعات الفلاحية الأكثر استقطاباً للاستثمار	43
المطلب الثالث: دور السياسات الحكومية في دعم الاستثمار	45
المبحث الثاني: دور الاستثمار الفلاحي على الأمن الغذائي في الجزائر	50
المطلب الأول: مدى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية	50
المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الفلاحي في تقليل التبعية الغذائية	70
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الاستثمار الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي	74
المبحث الثالث: سبل تعزيز الاستثمار الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي	67
المطلب الأول: إصلاح السياسات والتشريعات الداعمة	67
المطلب الثاني: إدماج التكنولوجيا والابتكار في الفلاحة	78
المطلب الثالث: توفير آليات التمويل والدعم المستدام	80
خلاصة الفصل	82
الخاتمة العامة	84
قائمة المراجع	88
	94

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
(3 -1)	تطور حجم الاستثمار الفلاحي و الاستثمارات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000_2024)	39
(3 -2)	تطور الإنتاج السنوي لأهم المنتجات الفلاحية في الجزائر (2013–2023)	43
(3 -3)	تطور إنتاج بعض المنتجات الفلاحية النباتية الأساسية في الجزائر خلال الفترة (2000–2023)	51
(3 -4)	تطور إنتاج اللحوم ومشتقات الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة (2000–2023)	54
(3-5)	تطور متوسط الاستهلاك السنوي الفردي لبعض المنتجات الفلاحية النباتية في الجزائر للفترة (2010–2022)	57
(3-6)	تطور متوسط استهلاك الفرد السنوي من المنتجات الحيوانية الأساسية في الجزائر خلال الفترة 2010–2022	60
(3-7)	تطور عدد السكان للفترة(2010-2025)	63
(3-8)	نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية النباتية الأساسية في الجزائر خلال الفترة(2010–2022)	64
(3-9)	نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية الأساسية في الجزائر خلال الفترة (2010–2022)	67
(3-10)	واردات المواد الفلاحية الجزائريةخلال الفترة (2000-2018)	71

قائمة الاشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
(3 -1)	تطور حجم الاستثمار الفلاحي و الاستثمارات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000_2024)	40
(3 -2)	تطور الإنتاج السنوي لأهم المنتجات الفلاحية في الجزائر(2013–2023)	44
(3 -3)	تطور إنتاج بعض المنتجات الفلاحية النباتية الأساسية في الجزائر خلال الفترة 2000–2023)	52
(3 -4)	تطور إنتاج اللحوم ومشتقات الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة(2000–2023)	55
(3 -5)	تطور متوسط الاستهلاك السنوي الفردي لبعض المنتجات الفلاحية النباتية في الجزائر (2010–2022)	58
(3 -6)	تطور متوسط استهلاك الفرد السنوي من المنتجات الحيوانية الأساسية في الجزائر خلال الفترة 2010–2022)	61
(3-7)	نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية الأساسية في الجزائر خلال الفترة(2010–2022)	65
(3-8)	نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية الأساسية في الجزائر خلال الفترة(2010–2022)	68
(3-9)	واردات المواد الفلاحية الجزائريةخلال الفترة (2000-2018)	72

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تواجه الدول في الوقت الراهن تحديات متزايدة تتعلق بتأمين احتياجاتها الغذائية في ظل الضغوط الديموغرافية، والتغيرات المناخية، والتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على سلاسل التوريد العالمية. وقد جعلت هذه التحديات من مسألة تحقيق الأمن الغذائي أولوية قصوى في السياسات التنموية، خاصة في الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على استيراد الغذاء، ما يهدد سيادتها الغذائية واستقرارها الاقتصادي والاجتماعي.

في هذا السياق، يُعد الاستثمار في القطاع الفلاحي أحد أهم الأدوات الاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي، بالنظر إلى دوره في رفع الإنتاج الزراعي، واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وتوفير فرص الشغل، وتقليص الفجوة الغذائية. كما يُشكل هذا النوع من الاستثمار ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، لارتباطه الوثيق بقضايا البيئة، والصحة، والتوازنات الاقتصادية الكلية.

أما بالنسبة للجزائر، فإنها تمتلك إمكانيات فلاحية معتبرة من حيث المساحات الصالحة للزراعة، الموارد المائية، والتنوع المناخي، غير أن مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي لا تزال محدودة، رغم البرامج والسياسات الحكومية الموجهة لدعمه. ويرجع ذلك إلى جملة من المعوقات الاقتصادية، التنظيمية، البيئية، والتكنولوجية التي تعيق فعالية الاستثمار الفلاحي وتحدّ من مردوديته.

بناءً على ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار في القطاع الفلاحي والأمن الغذائي في الجزائر، مع التركيز على تشخيص الواقع الراهن، استعراض التجارب الدولية المقارنة، وتقديم توصيات عملية لتعزيز هذا القطاع الحيوي بما يخدم الأمن الغذائي الوطني.

أ- إشكالية الدراسة:

تسعى هده الدراسة الى الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يُساهم الاستثمار في القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي:

- ✓ ما المقصود بالاستثمار الفلاحي؟ وما هي خصائصه، أهميته، أنواعه ، والمعيقات التي تحدّ من فعاليته؟

- ✓ ما هو مفهوم الأمن الغذائي، وما أبعاده؟ وكيف يمكن للاستثمار الفلاحي وتحسين سلاسل الإنتاج والتوزيع أن يساهما في تحقيقه واستدامته، خاصة في ظل التحديات البيئية والاقتصادية؟
- ✓ ما هو واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر؟ وكيف انعكس على تحقيق الأمن الغذائي؟ وما هي السبل الكفيلة بتعزيزه لضمان أمن غذائي مستدام؟

ب- فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يُعدّ الاستثمار الفلاحي أداة فعالة لتنمية القطاع الزراعي،

الفرضية الثانية: يساهم الاستثمار الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي،

الفرضية الثالثة: رغم جهود الدولة، يبقى تأثير الاستثمار الفلاحي في الجزائر محدودًا بسبب معوقات مختلفة،

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

- إبراز دور الاستثمار الفلاحي كأداة رئيسية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.
- تحليل الفجوة بين الإمكانيات الفلاحية المتوفرة ومستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي.
- تسليط الضوء على قصور السياسات الفلاحية الحالية واقتراح حلول لتعزيز فعاليتها.
- الاستفادة من تجارب دولية ناجحة لتوجيه السياسات الوطنية.
- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وتقليل التبعية الغذائية للخارج.

ت- أهداف الدراسة:

- تحليل العلاقة بين الاستثمار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي.
- تحديد العوامل المؤثرة في نجاح الاستثمار الفلاحي.
- دراسة تجارب دولية في الاستثمار الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي.
- تقديم مقترحات لتعزيز الاستثمار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي.

ث- منهجية البحث:

- تم اعتماد منهجية متعددة الأبعاد نظراً للطبيعة المركبة للموضوع. استُخدم

- **المنهج الوصفي :** لعرض وتحليل المفاهيم النظرية.
- **المنهج التحليلي:** لمعالجة البيانات الإحصائية المتعلقة بالاستثمار الفلاحي والأمن الغذائي في الجزائر.

ج- دارسات سابقة:

من أهم الدراسات التي عالجت هدا الموضوع:

مقال تيجاني ريم، طميني مروة تحت عنوان دراسة تحليلية لواقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة (2015 - 2020) حيت تطرّقت الباحثتان الى معرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في تحقيق الأمن الغذائي خلال نفس الفترة وذلك من خلال معرفة الإطار النظري للأمن الغذائي، وبيان واقع القطاع الفلاحي من خلال عرض أهم برنامج تنموي خلال هذه الفترة، ومحاولة الإلمام بالإمكانيات المتاحة لهذا القطاع، ثم رصد وضعية الأمن الغذائي، حيث اعتمادنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام مختلف الأدوات كالجداول والبيانات الإحصائية والتقارير السنوية لتطورات القطاع الفلاحي. قد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن القطاع الفلاحي لا يزال غير قادر على تلبية احتياجات السكان من المواد الأساسية لغذائهم اليومي على الرغم من توافر إمكانيات النشاط الفلاحي نتيجة النزوح الريفي وعزوف اليد العاملة عن القطاع الفلاحي وتوجهها إلى الصناعة والخدمات.

مقال ل أ د ثورية بلقايد بعنوان الاستثمار الفلاحي والأمن الغذائي دارسة حالة ولاية بشار وقد تطرّقت الباحثة الى مسألة أهمية الأمن الغذائي مع تزايد حجم الفجوة الغذائية كما ونقدا والجزائر احدى دول العالم التي تعاني وبشدة من مشكلة الغداء ادا تسعى جاهدة منذ الاستقلال الى تحقيق الأمن الغذائي لهذا فمن أولوياتها الاهتمام بالقطاع الفلاحي لضمان العيش الكريم لشعبها من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي، لسد الفجوة الغذائية من خلال العمل على تحقيق الأمن الغذائي الذي يتطلب خلق فعالية إنتاجية بتكوين الفلاحين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي، ولتحقيق أمن غذائي وطني لابد من تحقيقه على مستوى كل ولاية وخاصة القيام بالاستصلاح في المناطق الصحراوية وإعطاء امتيازات الولايات الجنوب و التي من بينها ولاية بشار، و من هنا جاءت أهمية و دور هذه الدراسة، التي تهدف إلى إبراز دور الاستثمار الفلاحي و الإنتاج المحلي في تحقيق الأمن الغذائي على مستوى ولاية بشار.

ح- صعوبات الدراسة:

صعوبة إيجاد البيانات الإحصائية الخاصة بالجزائر

خ- هيكلة البحث:

يتكون البحث من ثلاثة فصول رئيسية:

- الإطار النظري للاستثمار الفلاحي: يتناول مفهوم الاستثمار الفلاحي، خصائصه، عوامل نجاحه، أنواعه، اشكاله ومعوقاته.
- الأمن الغذائي وأثر الاستثمار الفلاحي في تحقيقه: يناقش مفهوم الأمن الغذائي، مكوناته، ابعاده، وأثر تحسين الاستثمار الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي.
- دراسة تطبيقية حول الاستثمار الفلاحي والأمن الغذائي: يقدم تحليلاً لواقع الاستثمار الفلاحي في دولة الجزائر وتأثيره على الأمن الغذائي، مع اقتراح سبل لتعزيزه.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الفلاحي

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الفلاحي

تمهيد الفصل:

يُعتبر الاستثمار الفلاحي من الركائز الجوهرية لتحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي، لا سيما في ظل التحديات المتزايدة التي تواجهها الدول النامية، مثل النمو الديمغرافي، التغيرات المناخية، وندرة الموارد. فمع تعاظم الطلب على الغذاء وتزايد الحاجة إلى تحسين مردودية القطاع الفلاحي، بات من الضروري فهم الأسس النظرية التي تحكم هذا النوع من الاستثمار، سواء من حيث طبيعته، أشكاله، أو المعيقات التي تحول دون تطويره.

يساهم الاستثمار الفلاحي، سواء كان عموميًا أو خاصًا، محليًا أو أجنبيًا، تقليديًا أو تكنولوجيًا، في تنمية المناطق الريفية، خلق فرص العمل، وتحسين الميزان الغذائي للدول. غير أنه يظل محفوفًا بجملة من التحديات الاقتصادية، التنظيمية، البيئية والتكنولوجية، التي تحدّ من فعاليته وتقلل من أثره التنموي.

بناءً على ما سبق، يتناول هذا الفصل الإطار النظري للاستثمار الفلاحي من خلال المحاور التالية:

- ✓ المبحث الأول: ماهية الاستثمار الفلاحي
- ✓ المبحث الثاني: أنواع وأشكال الاستثمار الفلاحي
- ✓ المبحث الثالث: معوقات الاستثمار في القطاع الفلاحي

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الفلاحي

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الفلاحي

يعرف الاستثمار الفلاحي على أنه دمج عوامل الإنتاج المتوفرة في الفلاحة (الأرض، العمل، رأس المال) وتشغيلها بقصد إنتاج موارد فلاحية لسد حاجات المستهلكين والحصول على أفضل النتائج الممكنة فيما يخص إنتاج الغذاء وتوفيره أو هو الاستغلال الأمثل للأرضي الفلاحية للحصول على أعلى إنتاجية مع الاحتفاظ بأعلى قدر من الخصوبة[1].

يُعدّ الاستثمار الفلاحي من العمليات التي تستند إلى تخصيص موارد حالية مثل المال، الجهد أو الوقت، بهدف تنمية الأصول الإنتاجية وتحقيق عوائد مستقبلية. وتشمل أشكاله اقتناء المعدات، بناء منشآت الري، اكتساب المهارات، أو الانخراط في أنشطة إنتاجية متنوعة. وغالبًا ما يُعرّف ضمن الإطار التقليدي باعتباره مرتبطًا بزراعة الأرض وتربية الحيوانات، إلا أن هذا المفهوم يبقى محدودًا بالنظر إلى التطور الذي عرفه القطاع الفلاحي، واتساع مجالاته لتشمل أنشطة أكثر تنوعًا وتكاملًا ضمن سلاسل الإنتاج الغذائي [2].

ويلخص مفهوم الاستثمار الفلاحي على أنه جهد مبذول في خدمة الأرض وتربية الحيوانات من خلال تجسيد مشاريع بالاعتماد على تكنولوجيات جديدة للإنتاج من أجل رفع المنتوجات كما ونوعا[3].

---

[1] البنك الدولي، أنظمة الابتكار الزراعي: كتاب مرجعي للاستثمار .الطبعة الأولى، واشنطن، منشورات البنك الدولي، 2012، ص.13

[2] منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص15

[3] قدور فلاق حمزة، العرجاني محمد، دور الاستثمار الفلاحي في دفع التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية ولاية عين الدفلى، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار الجزائر،2020-2021، ص9.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية الاستثمار الفلاحي

1) خصائص الاستثمار الفلاحي:

ينفرد الاستثمار في القطاع الفلاحي بمجموعة من الخصائص تميزه عن الاستثمار في القطاعات الأخرى. وتؤثر على نموه إيجابيا أو سلبيا والتي يمكن حصرها فيما يلي:

✓ الدورة المالية:

تختلف الدورة المالية في الفلاحة عنها في الصناعة فالتدفق النقدي في الفلاحة يكون مرة واحدة عند بيع المحصول فقط دون استمرار العملية، وبدالك تكون الدورة طويلة نسبيا لا تتيح لمستثمر أمكانية الاستفادة من العوائد إلا عند نهاية الفترة

✓ الدورة الزراعية:

يخضع الاستثمار الفلاحي للدورة الزراعية، حيث أنها تستوجب الإنتاج في سنة واراحة الأرض في السنة الموالية أي عدة سنوات حسب نوع المحاصيل المنتجة قصد عدم إنهاكها وتمكينها من استعادة قوتها، أو عن طرق تحسينها وزراعتها بمنتج آخر دو طبيعة إنتاجية مختلفة.

✓ المخاطرة:

أهم معوقات الاستثمار في الزراعة هي المخاطر فهي تتجلى بشكل واضح في تحول العوامل الطبيعية وتعتبر كمقيدات للتنبؤ إد يصعب التنبؤ بمستقبل الاستثمار في هذا القطاع في حين نجد أن نسبة المخاطرة في القطاع الصناعي هي أقل ومن خلال التنويع في مجال الاستثمار، في الوقت الذي يستوجب هذا القطاع إلى التنويع بنفس الدرجة بالرغم من اتساع البدائل وتنوعها فيه، كما تشترك جميعها في ارتفاع نسبة المخاطرة التي تتولد عن سوء المناخ أو الأوبئة والكوارث الطبيعية، والتي ما لاشك فيه أن قدرة الإنسان مازالت محدودة ومتباينة في التحكم فيها من بلد الآخر، ويمكن حصرها في الآتي:

- تذبذب الإنتاج الفلاحي تبعا للظروف المناخية.
- عدم ثبات العلاقة بين مدخلات الإنتاج والناتج النهائي للعمليات الإنتاجية.

- اختلال (العرض والطلب) على مستوى أسواق الغذاء نتيجة الأهمية السلع الفلاحية عموما والغذائية خصوصا.

✓ التكيف:

إمكانات التكيف للاستثمار الفلاحي خاصة في الإنتاج النباتي أكبر منها في الاستثمار الصناعي لاختلاف درجات خصوبة الأرض ودرجات قابليتها وصلاحيتها للري، ما يمكن من تغيير العمليات وأحجامها وكذاك التناوب الفلاحي وتغير اختبار المزروعات.

✓ صعوبة تقييم الاستثمار الفلاحي:

من وجهة النظر المحاسبية لاستعمال الحسابات المختلطة وكذلك تداخل الأنشطة الخاصة في المزارع العائلية أين يمارس أصحاب الحيازة وعائلته الأنشطة الفلاحية باعتبارها أنشطة يومية قد توجه مخرجاتها للمستهلك الذاتي وفي نفس الوقت تسوق،

ومنه الاستثمار الفلاحي يتميز بمجموعة متنوعة من المخاطر تجعله يبدو أكثر صعوبة من الاستثمار في قطاعات أخرى[1].

2) أهمية الاستثمار الفلاحي:

يحظى الاستثمار الفلاحي بأهمية كبيرة يمكن حصرها في الآتي:

✓ تعزيز الأمن الغذائي وتقليص التبعية للأسواق الخارجية.

✓ رفع الناتج المحلي الإجمالي وتحريك الاقتصاد الوطني.

✓ خلق مناصب شغل جديدة خاصة في المناطق الريفية.

[1] سهيلة مصطفى، الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا غير منشورة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم التجارية، تخصص تسويق، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي ،2017، ص 4.

- ✓ الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية (الأرض، الماء، المناخ) .
- ✓ تطوير الصناعات الغذائية والتحويلية المرتبطة بالإنتاج الفلاحي.
- ✓ تحقيق التوازن الجهوي وتنمية المناطق المهمّشة.
- ✓ رفع الصادرات الفلاحية وتحسين الميزان التجاري.
- ✓ دعم الاستدامة البيئية عبر تبني أنماط إنتاج عصرية وفعّالة[1].

المطلب الثالث: عوامل نجاح الاستثمار الفلاحي

تتمثل عوامل نجاح الاستثمار الفلاحي في:

- ✓ توفير الإمكانيات الضرورية للاستفادة من موارد المياه الموجودة، والعمل على تنميتها وتوفير موارد جديدة.
- ✓ الحد من النزوح الريفي، لأنه يؤدي إلى إيجاد فرص عمل كافية لقوة العمل المتنامية في المجتمعات الريفية التي تهجرها إلى المدن للسعي نحو ايجاد عمل هناك، مما يساهم في الوقت نفسه بتنظيم المدن وجعلها بالمستوى المطلوب من حيث الخدمات والفعاليات والمجال الجغرافي المثنى المناسب للحياة الجديدة[2].

[1] بونعامة نور الايمان، واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر شعبة الحبوب نموذجًا – دراسة حالة ولاية عين تيموشنت فترة 2000-2023 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب،2023-2024، ص13 .

[2] سوزان رفيق العاني، علم الاقتصاد الزراعي ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2005، ص 79.

- ✓ ايجاد اشكال مناسبة لزيادة القيمة المضافة في المنتج الفلاحي، سواء من خلال المكننة أو من خلال التسويق المناسب للسلع الفلاحية وزيادة فرص المنافسة فيها، ورفع الإنتاجية الفلاحية في المجتمعات الريفية[1].
- ✓ زيادة فاعلية البحث العلمي الفلاحي الذي يحتاج إلى شروط مناسبة كي تطبق نتائجه ومخرجاته، وهذا في أغلبه يحتاج إلى المزيد من الاستثمارات في المجال الفلاحي
- ✓ تنمية الثروة الحيوانية التي تحتاج إلى كثير من الاهتمام على عدة أصعدة كإنتاج الأعلاف وتحسين السلالات وتحصينها من الأمراض مع ربطها بحاجات السوق والمجتمع الريفي المنظم.
- ✓ الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة، من خلال ربط الشباب بالعملية الاقتصادية الوطنية والقومية، ومن ثم حل معظم الأزمات التي تنشأ في المجتمع[2].

المبحث الثاني: أنواع الاستثمار الفلاحي

تعد الفلاحة من القطاعات الاستراتيجية التي تعتمد عليها العديد من الدول لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أصبح الاستثمار في هذا القطاع محوراً رئيسياً في السياسات التنموية، نظراً لدوره الحيوي في رفع مستويات الإنتاج، خلق فرص العمل، وتنشيط الحركة الاقتصادية في الأرياف. غير أن طبيعة الاستثمار الفلاحي تختلف حسب عدة معايير، منها طبيعة المستثمر (عام أو خاص)، مصدر الاستثمار (محلي أو

[1] تساكوك، إيزابيل، النجاح في التحوّل الزراعي: دروس من دراسات حالة عن النمو الزراعي السريع والمستدام. الطبعة الأولى، كامبردج، منشورات جامعة كامبردج، 2011، ص30.

[2] بن هيبه مولاي عبد المالك، دعم الاستثمار الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية أدرار، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار الجزائر،2020-2021، ص11.

أجنبي)، وكذلك طبيعة التقنيات المستخدمة (تقليدية أو حديثة). وعليه، سيتم في هذا المبحث تناول مختلف أنواع الاستثمار الفلاحي.

المطلب الأول: الاستثمار الفلاحي العام والخاص:

ينقسم الاستثمار الفلاحي حسب الجهة المبادِرة إلى الاستثمار حيث استثمار عام تتولاه الدولة ومؤسساتها، واستثمار خاص يقوده الأفراد والمؤسسات الخاصة. ويلعب كل من هذين النوعين دورًا مكمّلًا في تطوير القطاع الزراعي، حيث يسعى الاستثمار العام إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتنموية، بينما يركّز الاستثمار الخاص على تحقيق الربح وتعزيز الكفاءة الاقتصادية. وفيما يلي توضيح لأهم خصائص ودور كل نوع.

1) الاستثمار الفلاحي العام:

يُقصد بالاستثمار الفلاحي العام كل المبادرات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات والمؤسسات العمومية لدعم وتطوير القطاع الزراعي، وذلك من منطلق أن الفلاحة تشكل ركيزة من ركائز الأمن القومي والغذائي. ويهدف الاستثمار العام إلى تحقيق أهداف استراتيجية لا تتعلق بالربحية المباشرة بقدر ما تتعلق بتحقيق المنفعة العامة مثل مكافحة الفقر الريفي، تعزيز الأمن الغذائي، حماية الموارد الطبيعية، وإحداث توازن جهوي في التنمية. ويتخذ الاستثمار الفلاحي العام عدة صور منها إنشاء مشاريع الري الكبرى مثل السدود وشبكات توزيع المياه، تحسين البنى التحتية الريفية كشق الطرق والمسالك الزراعية، إنشاء المزارع النموذجية ومراكز البحث الزراعي، ودعم أسعار المدخلات الزراعية كالبذور والأسمدة. كما تلجأ الدولة إلى تقديم الدعم للفلاحين عبر برامج المساعدة التقنية والقروض المدعومة لتحسين مردودية الإنتاج الزراعي. ومن الأمثلة البارزة على الاستثمار

العام، برامج "استصلاح الأراضي الزراعية" و"توسيع مساحة المساحات المروية" التي تتبناها العديد من الدول العربية لدعم فالحتها الوطنية[1].

2) الاستثمار الفلاحي الخاص:

يمثل الاستثمار الفلاحي الخاص الجهود التي يبذلها الأفراد أو المؤسسات الخاصة بهدف تحقيق أرباح مادية من خلال أنشطة زراعية متنوعة. ويتصف هذا النوع من الاستثمار بالديناميكية والمرونة، حيث يسعى المستثمر الخاص إلى توظيف رأس المال في مشروعات زراعية ذات جدوى اقتصادية مرتفعة، مثل إنشاء ضيعات زراعية مكثفة، مزارع فواكه للتصدير، مصانع الصناعات الغذائية التحويلية (كالتعليب والعصر)، ومشاريع تربية المواشي أو الدواجن على نطاق واسع. كما يحرص المستثمر الخاص على إدخال الابتكار واستخدام أحدث التقنيات الزراعية لتحسين الإنتاجية وجودة المنتجات، بغية المنافسة في الأسواق المحلية والدولية. ويلعب الاستثمار الخاص دوراً محورياً في تنشيط سلاسل القيمة الزراعية، مما يسهم في تطوير قطاع الفلاحة ككل وتحقيق التكامل مع القطاعات الاقتصادية الأخرى[2].

المطلب الثاني: الاستثمار المحلي والأجنبي في القطاع الفلاحي:

يساهم الاستثمار الفلاحي في دفع عجلة التنمية الزراعية. وبينما يُعوّل على الاستثمار المحلي في استغلال الموارد الوطنية وتحقيق الأمن الغذائي الداخلي، يُنتظر من الاستثمار الأجنبي أن يوفّر التكنولوجيا والخبرات والتمويل اللازمين لدفع القطاع نحو المزيد من الإنتاجية والتنوع. وفيما يلي عرض لأهم خصائص ومزايا وتحديات كل نوع.

---

[1] مزوزي فضيلة، قويدري محمد، الاستثمار في القطاع الفلاحي في إطار تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، مارس 2021، ص69.

[2] كريوج جميلة، اللحياني ليلى، الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين رهان التنمية الاقتصادية وتحديات الواقع، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المركز الجامعي موسى بن باديس -كلية الحقوق، مجلد 59، عدد 4، 2022، ص200.

1) الاستثمار الفلاحي المحلي:

يُعد الاستثمار المحلي العمود الفقري للأنشطة الفلاحية في معظم الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء. ويشمل هذا النوع من الاستثمار جميع المبادرات التي يقوم بها المواطنون أو الشركات الوطنية في إطار تطوير الإنتاج الزراعي. يتميز المستثمرون المحليون بمعرفة دقيقة بالظروف المناخية والطبيعية للبيئة المحلية، وكذا بفهمهم للأعراف الاجتماعية والثقافية، مما يجعلهم أكثر قدرة على توجيه استثماراتهم نحو مجالات تلبي احتياجات السوق الداخلي وتراعي خصائص المجتمع القروي. كما يساهم الاستثمار المحلي في تعزيز الاقتصاد الوطني عبر خلق الثروة وفرص العمل وتقليص الاعتماد على الواردات الغذائية. إلا أن هذا النوع من الاستثمار يواجه تحديات كبيرة، أبرزها ضعف الإمكانيات المالية، قلة الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة، ومحدودية التسهيلات البنكية، مما يتطلب تدخلاً حكومياً لدعم وتمويل المبادرات الاستثمارية المحلية[1].

2) الاستثمار الفلاحي الأجنبي:

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في الفلاحة يشكل فرصة هامة للعديد من الدول الساعية إلى تنمية قطاعاتها الفلاحية. حيث يقوم مستثمرون أجانب بضخ رؤوس أموال ضخمة في مشاريع زراعية داخل الدول المضيفة، سواء عبر إنشاء مشاريع زراعية جديدة، أو عبر شراكات مع مستثمرين محليين. ويوفر الاستثمار الأجنبي مزايا عدة، من بينها جلب التكنولوجيا الحديثة والخبرات العالمية، تحسين كفاءة الإنتاج، تنويع المنتجات الزراعية، وفتح أسواق تصديرية جديدة. ومع ذلك، فإن لهذا النوع من الاستثمار مخاطره، إذ قد يؤدي في بعض الحالات إلى الاستحواذ على أراض زراعية واسعة (ما يسمى بـ "الاستعمار الزراعي الجديد")، مما يهدد الأمن الغذائي المحلي. لذلك تسعى الدول المضيفة إلى وضع تشريعات صارمة تؤطر الاستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي، بحيث تضمن استفادة الاقتصاد الوطني والمجتمعات المحلية من العائدات التنموية لهذه الاستثمارات[2].

---

[1] مزوزي فضيلة، قويدري محمد، امرجع سبق ذكره82.ص67.

[2] عبد الغفار أحمد، الاستثمار في الزراعة. الطبعة الأولى، البحرين، المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي، 2013، ص78.

المطلب الثالث: الاستثمار التقليدي والاستثمار التكنولوجي في الفلاحة:

يتفاوت الاستثمار الفلاحي من حيث مستوى التقدم والتقنيات المستخدمة، حيث يُميّز بين الاستثمار التقليدي القائم على الوسائل البدائية والمعارف المتوارثة، والاستثمار التكنولوجي المعتمد على الابتكار والرقمنة. ويؤثر هذا التباين بشكل مباشر على الإنتاجية، كفاءة الموارد، والقدرة على مواجهة التحديات البيئية والغذائية. وفيما يلي عرض لخصائص وأبعاد كل من النمطين.

1) الاستثمار الفلاحي التقليدي:

يُقصد بالاستثمار التقليدي اعتماد الطرق الزراعية القديمة التي تعتمد بالأساس على العمل اليدوي، الأدوات البسيطة، والأساليب المعرفية المتوارثة عبر الأجيال. ويتميز هذا النمط من الاستثمار بانخفاض الإنتاجية، وقلة التنوع في المنتجات، وضعف القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية. ورغم محدوديته، إلا أن الاستثمار التقليدي ما زال يشكل أساس النشاط الزراعي في العديد من المناطق الريفية، خصوصاً في الدول النامية حيث تظل التقنيات الحديثة مكلفة أو غير متاحة. من أبرز خصائص هذا النوع من الاستثمار الاعتماد على الأمطار الطبيعية للري، استخدام البذور المحلية التقليدية، وانتهاج أساليب زراعية لا تتطلب مهارات تكنولوجية عالية. غير أن استمرار هذا النمط دون تطوير قد يؤدي إلى تدهور الموارد الطبيعية، ضعف الإنتاجية، وتفاقم الفقر الريفي[1].

2) الاستثمار الفلاحي التكنولوجي:

على النقيض، يمثل الاستثمار التكنولوجي توظيف التقنيات الحديثة والمتطورة في الأنشطة الزراعية، بهدف زيادة الإنتاجية، تحسين الجودة، وتحقيق الاستدامة البيئية. ويشمل هذا النمط استخدام أنظمة الري الذكي بالتنقيط، تقنيات الزراعة الدقيقة التي تعتمد على تحليل البيانات، الروبوتات الزراعية، الطائرات بدون طيار لمراقبة صحة المحاصيل، والهندسة الوراثية لإنتاج أصناف نباتية مقاومة للأمراض والجفاف. وتكمن

[1] أبو زيد، محمد، الاستثمار الزراعي والتنمية الريفية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020.ص45.

أهمية هذا النوع من الاستثمار في قدرته على تحقيق نتائج مبهرة مقارنة بالأساليب التقليدية، حيث يمكن تقليل الفاقد، ترشيد استهلاك المياه والأسمدة، وزيادة الإنتاجية بشكل ملحوظ. ومع تزايد التحديات المناخية والغذائية في العالم، أصبح الاستثمار التكنولوجي في الفلاحة خياراً استراتيجياً لا غنى عنه لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة[1].

المبحث الثالث: معوقات الاستثمار في القطاع الفلاحي:

رغم الجهود المبذولة لتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي، إلا أن هذا المجال لا يزال يواجه عدة صعوبات تؤثر على تطوره وتحدّ من مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية. وتعود هذه المعوقات إلى أسباب متعددة، منها ما هو اقتصادي مثل ضعف تمويل المشاريع وغياب التسويق الفعّال، ومنها ما هو بيئي وتكنولوجي مثل تدهور التربة وقلة استعمال التقنيات الحديثة، إضافة إلى عراقيل أخرى مرتبطة بالإدارة والبنية التحتية والبيروقراطية.

ويهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على أهم هذه المعوقات، من خلال تصنيفها وتحليل آثارها على واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر.

المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية:

تُعد المعوقات الاقتصادية من أبرز العوامل التي تُعرقل تطور الاستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر، إذ تؤثر بشكل مباشر على قدرة المستثمرين على تنفيذ مشاريعهم وتحقيق مردودية مستدامة. ويعاني هذا القطاع من ضعف مساهمة الاستثمار الخاص، سواء الوطني أو الأجنبي، إضافة إلى صعوبات في الحصول على التمويل البنكي بسبب الإجراءات المعقدة، وانتشار البيروقراطية، وغياب التحفيزات الكافية. كما أن مشكلات التسويق

[1] عودة، خالد، دور التكنولوجيا الحديثة في تطوير الاستثمار الزراعي، مجلة دراسات التنمية، العدد 18، 2022، ص22.

الزراعي تمثل تحديًا آخر، إذ تعيق وصول المنتجات إلى الأسواق بكفاءة، مما يؤدي إلى ضياع جزء كبير من الإنتاج وغياب الحوافز الاقتصادية لدى الفلاحين، من بينها:

1) ضعف الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي:

إن الدول لا تستطيع تحقيق التنمية بمجهوداتها لوحدها، فالاستثمار الخاص الوطني والأجنبي يلعب دورا هاما في دفعها في مختلف القطاعات على رأسها القطاع الفلاحي، بحيث يمكن من توفير الوسائل البشرية المالية والمادية والتقنيات المتطورة، ما ينعكس بشكل إيجابي على توفير فرص العمل تحسين مداخيل الفلاحين ورفع المردودية الفلاحية بشكل كبير بالنسبة للجزائر تفيد معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بضعف مساهمة الخواص في الاستثمار في القطاع الفلاحي، حيث قدر إجمالي عدد المشاريع الخاصة الموجهة له خلال الفترة (2002-2017) 1342 مشروع بقيمة إجمالية 260.75 مليار دج، ما يمثل 1.82% القيمة الكلية للاستثمارات الخاصة، منها 13 مشروع خاص أجنبي بقيمة5.768 مليار دج،مايعادل0.23%القيمة الكلية الاستثمارات الاجنبيةو2.21% القيمة الاجمالية الاستثمارات الخاصة الموجهة القطاع الفلاحي[1].

2) مشاكل مالية:

يعاني قطاع الفلاحة من صعوبات كثيرة تتعلق بتعقيد إجراءات الاستفادة من القروض البنكية كقرض التحدي وقرض الرفيق نتيجة التسيب وانتشار البيروقراطية وارتفاع نسبة الفساد المالي والإداري مما اجبر المتعاملين والفلاحين إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى أسرع وأبسط وتستجيب لمتطلبات الفلاحية.

3) مشاكل التسويق:

يعاني التسويق الزراعي في الجزائر من مشاكل وعيوب كثيرة تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب فهو يعرف تدني في نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة مما يؤدي إلى عدم

[1] نسيبة معقال، القطاع الفلاحي في الجزائر: تقييم للأداء وتحليل لأهم العراقيل التي يواجهها خلال الفترة (2000–2018) ، الإنسانية والاجتماعية ،المجلد 07 ، العدد03، ديسمبر2021،ص21.

بناء قرارات *المزارعين المتعلقة بالإنتاج على الاحتياجات الفعلية للأسواق العملية وأسواق التصدير، وارتفاع نسبة الفاقد نتيجة* عدم وجود المعرفة الكافية لذي المزارعين، والأساليب المناسبة العمليات ما بعد الحصاد من تدرج و تعبئة ونقل وتخزين وغياب التسويق في هذا المجال أضف لذلك انعدام تخطيط التصنيع الزراعي المبني على أساس متطلبات التصنيع الفعلية بحيث يتلاءم الإنتاج مع هذه المتطلبات.

المطلب الثاني: المعوقات البيئية والتكنولوجية

يواجه الاستثمار الفلاحي في الجزائر إلى جانب التحديات الاقتصادية، جملة من العراقيل المرتبطة بالبيئة والتكنولوجيا، والتي تؤثر بشكل مباشر على مردودية الأنشطة الفلاحية واستدامتها. فالظروف البيئية الصعبة، مثل التصحر والجفاف وتملح التربة، تمثل خطرًا حقيقًا على الأراضي الزراعية، وتحدّ من طاقتها الإنتاجية. كما أن نقص استخدام التكنولوجيا الحديثة، وضعف المكننة، وقلة الاعتماد على الأسمدة والمبيدات المناسبة، كلها عوامل تعيق تطوير الإنتاج وتحسين جودته.

1) المعوقات البيئية:

تُعدّ المعوقات البيئية من أبرز التحديات التي تواجه الاستثمار الفلاحي، خاصة في الدول ذات المناخ الجاف وشبه الجاف كحال الجزائر. فالعوامل الطبيعية مثل التصحر، تملّح التربة، والتقلبات المناخية الحادة، تؤثر بشكل مباشر على إنتاجية الأراضي الزراعية وتحدّ من مردودية الاستثمار، مما يُضعف فرص تحقيق الأمن الغذائي والاستغلال المستدام للموارد ومن أبرزها:

- ✓ **التصحر:**

تشغل الصحاري نسبة كبيرة من المساحة الإجمالية للجزائر، ما يجعل البلاد عرضة بشكل متزايد لمخاطر التصحر، كما تؤكد على ذلك العديد من الدراسات الحديثة. وتتفاقم هذه الظاهرة بسبب بعض الممارسات الزراعية غير المستدامة، لاسيما في المناطق الجافة وشبه الجافة ، حيث يُقدم الفلاحون على إزالة الغطاء النباتي وحرث الأراضي بعمق وبشكل متكرر قبيل موسم الأمطار، بهدف تهيئتها للزراعة. غير أن هذه العمليات

تترك التربة مكشوفة وهشة، فتكون عرضة للانجراف الهوائي في حال تأخر أو انعدام التساقطات، أو للانجراف المائي بفعل السيول والفيضانات الناجمة عن الأمطار المفاجئة. ومع تكرار هذا السيناريو، تتدهور الأراضي الزراعية تدريجياً وتتحول إلى أراضٍ صحراوية. من جهة أخرى، تسجل المناطق المروية تحديات بيئية إضافية نتيجة الإفراط في استخدام مياه الري، خاصة بطريقة الغمر، وغياب أنظمة صرف فعالة، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الملوحة وتدهور خصوبة التربة.[1].

- ✓ **معوقات مناخية:**

شهدت فترة التسعينيات تحديدا موجات متتابعة من حالات الجفاف ما أدى إلى تذبذب محسوس في الإنتاج الزراعي وخاصة في مجال الحبوب إضافة إلى اتساع المساحات التي لحقها التصحر أو التدهور النوعي من الموارد الأرضية الزراعية، كذلك تتأثر بالتقلبات في الأحوال المناخية والأمطار والفيضانات ودرجات الحرارة، إلى جانب الإصابة بالأمراض والآفات الزراعية وغيرها من العوامل التي تؤثر على الإنتاج النباتي.

- ✓ **تملح التربة:**

تتميز الجزائر في أغلب مناطقها الجغرافية بمناخ تفوق فيه معدلات التبخر معدل هطول الأمطار السنوي، ومثل هذا المناخ يؤدي في العادة إلى تشكل نوع معين من التربة التي تترسب وتتراكم فيها الأملاح الذائبة في الماء ويحدث هذا التراكم نتيجة لعدم توفر الكميات الكافية من المياه جيدة النوعية اللازمة لغسل هذه الأملاح خارج قطاع التربة، كما يمكن أن تتكون الأملاح من الترسبات البحرية أو الترسبات التي تتكون أثناء تبخر المياه الجوفية ومياه الأودية والبحيرات والترسيب الجوي للأملاح قرب سواحل البحر، وتعرف هذه الأنواع من التربة بالتربة المتأثرة بالأملاح والتي تتصف بانخفاض إنتاجيتها[2].

---

[1] آلان جرينجر، التصحر التهديد والمجابهة، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002، ص 21

[2] بو عقل مصطفى، سمرة مباركي،مرجع سبق ذكره .ص96.

2) المعوقات التكنولوجية:

تلعب التكنولوجيا دورًا حاسمًا في تطوير القطاع الفلاحي ورفع كفاءته، إلا أن الاستثمار الفلاحي في الجزائر لا يزال يعاني من ضعف كبير في استخدام التقنيات الحديثة، سواء على مستوى المكننة أو استعمال المدخلات الزراعية المحسّنة أو دعم البحث العلمي. هذا التأخر التكنولوجي يُشكل عائقًا أمام رفع الإنتاجية وتحقيق تنمية زراعية مستدامة.فيما يلي ابرز المعوقات التكنولوجية :

- ✓ **ضعف المكننة الفلاحية:**

تعتبر الآلات الفلاحية عاملا مهما مساعدا للفلاح على القيام بالعمليات الفلاحية بالشكل الأمثل وفي الوقت المناسب، مما يساعد على رفع الإنتاجية للهكتار وجني المحصول في الوقت الأمثل لتحقيق أكبر عائد ممكن[1].

- ✓ **ضعف استخدام الأسمدة الفلاحية والمبيدات الحشرية:**

تعتبر الأسمدة والمبيدات الحشرية الفلاحية من أهم مقومات المردودية الفلاحية العالية، وهذا خاصة في الأراضي التي تعاني من نقص المغذيات الطبيعية للتربة والنبات ومن الحشرات أو الأعشاب الضارة يعبر معدل استخدامها إلى حدا ما عن مدى وعي وكفاءة الفلاحين من جهة وعن درجة تطور العملية الفلاحية من جهة ثانية.

- ✓ **ضعف الإنفاق على البحث العلمي والتطوير الفلاحي:**

يعتبر حجم الإنفاق على البحث العلمي مؤشرا دالا على الأهمية التي توليها الدولة لتلبية حاجاتها بالاعتماد على ادماج نتائج هذا البحث في خططها التنموية، يفيد حجم الإنفاق على البحث العلمي الفلاحي بالأهمية النسبية التي توليها الدولة القطاع الفلاحة أو بالمكانة التي يحتلها فيها، بحيث يشير عموما كبر حجم الأنفاق على الاهتمام بالقطاع وتطوره، بينما يبين صغر حجم الإنفاق ضعف الاهتمام به وتخلفه.

[1] نسيبة معقال،مرجع سبق ذكره .ص58.

المطلب الثالث: معوقات أخرى

إلى جانب المعوقات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية التي تم التطرق إليها سابقًا، لا يزال قطاع الاستثمار الفلاحي في الجزائر يعاني من جملة من العراقيل المتعددة ذات الطابع الإداري، التنظيمي، المالي وحتى الأمني، والتي تؤثر بشكل غير مباشر ولكن فعّال على جاذبية القطاع للمستثمرين نعرضها فيما يلي:

- ✓ البيروقراطية الإدارية في إجراءات الحصول على العقار الفلاحي وعدم التحكم في ذلك، بما فيها نقص التنسيق بين القطاعات ذات الصلة بالمشروع الاستثماري.
- ✓ ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي التي أثرت سلبيا على الاستثمار وعزوف المستثمرين عن الاستثمار في القطاع الزراعي.
- ✓ عزوف معظم المستثمرين عن الدخول في استثمارات فلاحية أو زراعية بسبب مخاطر التقلبات المناخية وعدم إيجاد آليات مساعدة على ذلك، وبالتالي البحث عن قطاعات أخرى كالصناعة والخدمات للاستثمار فيهم.
- ✓ مشكل البحث عن الأسواق الخارجية لغرض تسويق المنتوجات والعراقيل الجمركية والبنكية للصادرات في المواد الزراعية الأمر الذي جعل قيمة الصادرات ضئيلة جدا مقارنة بالقطاع الريفي.
- ✓ نقص استخدام التقنية الحديثة والتكنولوجيا في استغلال الموارد المائية لدرجة باتت تنذر بأخطار كبيرة على مستقبل الأمن الغذائي والتنمية الريفية.
- ✓ ضعف مشاركة القطاع الخاص وبشكل فعال في التنمية الزراعية وعدم فعالية برامج التنمية في الريف وعدم التكامل بين الموارد البشرية والمالية والطبيعية ما جعل الفجوة واسعة في مجال الخدمات الزراعية لمساندة بشكل لا يمكن إقامة تنمية زراعية فعلية.

- ✓ ضعف ثقافة التأمين الزراعي لدى الفلاحين لمواجهة مخاطر التقلبات المناخية والحرائق وغيرها من الكوارث الطبيعية المحتملة[1].
- ✓ ضعف البنية التحتية الأساسية لتسهيل انجاز الأعمال المتعلقة بالأملاك العقارية المعنية بالاستصلاح عن طريق الامتياز.
- ✓ ارتفاع تكاليف الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي (الات، أسمدة، بدور، الأعشاب والحشرات الضارة، الأعلاف) الخ بالإضافة إلى انخفاض المستوى التكنولوجي المستخدم.
- ✓ صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمستثمرين الخواص الذي لا يملكون في كثير من الأحيان الضمانات وارتفاع حجم المديونية الفلاحية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي فاقت 40 مليار دج سنة 2018.
- ✓ عدم استقرار مضمون السياسة الاقتصادية الكلية لبلاد وغموضها أحيانا.
- ✓ عدم وضوح السياسة الزراعية في المدى الطويل، حيث أن التخطيط الزراعي في بلادنا يكون لمدة متوسطة، مما ينجم عنه تخوف المستثمرين في الاستثمار لمدة زمنية طويلة.
- ✓ اهتمام المستثمرون بالاستثمار في القطاعات الأخرى (الصناعة والخدامات) على حساب القطاع الزراعي نظرا للإخطار والظروف التي تحيط بالاستثمار الزراعي، والتي لا يمكن أن يتحكم فيها المستثمر (كالعوامل المناخية، والكوارث الطبيعية).
- ✓ معوقات أمنية تتشكل في المشاكل الأمنية التي شهدتها المناطق الريفية التي تقام فيها الاستثمار الفلاحي[2].

[1] كريوج جميلة، اللحياني ليلى ، مرجع سبق ذكره،202.

[2] بو عقل مصطفى، سمرة مباركي.مرجع سبق ذكره. ص98.

خلاصة الفصل:

يُعدّ الاستثمار الفلاحي حجر الأساس في بناء منظومة إنتاج غذائي مستدامة ومتكاملة، حيث يجمع بين استغلال الموارد الطبيعية وتوظيف التقنيات الحديثة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم القروي. وقد بيّن هذا الفصل أن الاستثمار في القطاع الفلاحي يتسم بخصوصيات فريدة تميّزه عن بقية القطاعات الإنتاجية، من حيث طبيعة دورته المالية، المخاطر المرتبطة به، وعلاقته الوثيقة بالبيئة والمناخ.

كما تطرّق الفصل إلى تعدّد أشكال الاستثمار الفلاحي من حيث الفاعلين (عام وخاص)، ومن حيث المصدر (محلي وأجنبي)، وكذا من حيث طبيعة الوسائل المستعملة (تقليدية أو تكنولوجية). ورغم الأهمية المتزايدة لهذا النوع من الاستثمار، إلا أنه لا يزال يواجه العديد من العراقيل، لاسيما الاقتصادية، البيئية، التكنولوجية والتنظيمية، التي تحول دون تحقيق مردودية عالية ومستدامة.

إن تجاوز هذه التحديات يتطلب رؤية استراتيجية متكاملة تقوم على تحسين مناخ الأعمال، تشجيع البحث العلمي، توفير الدعم للفلاحين، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يعزز من جاذبية الاستثمار الفلاحي ويدعم دوره في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدام.

الفصل الثاني: الأمن الغذائي وأثر الاستثمار الفلاحي في تحقيقه

الفصل الثاني: الأمن الغذائي وأثر الاستثمار الفلاحي في تحقيقه

تمهيد الفصل:

يُعتبر الأمن الغذائي من أبرز التحديات التي تواجه الدول في العصر الحديث، خاصة في ظل التغيرات المناخية المتسارعة، والتقلبات الاقتصادية، والاضطرابات الجيوسياسية التي تؤثر على سلاسل الإمداد العالمي. وتزداد أهمية هذا التحدي في الدول النامية، ومنها الجزائر، التي تسعى إلى تقليص تبعيتها للأسواق الخارجية وتحقيق اكتفاءها الذاتي الغذائي من خلال تطوير القطاع الفلاحي وتعزيز الاستثمار فيه.

لقد أصبح من الضروري التعامل مع الأمن الغذائي باعتباره قضية استراتيجية، تتداخل فيها أبعاد ديمغرافية، اقتصادية، سياسية وبيئية، مما يقتضي تبني سياسات شاملة تقوم على دعم الإنتاج المحلي وتحسين آليات التوزيع وتبني مناهج الاستدامة في استغلال الموارد.

وانطلاقًا من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، من خلال التطرق إلى ماهية الأمن الغذائي وأبعاده، ثم دور الاستثمار الفلاحي في دعم الإنتاج وتحسين سلاسل التوزيع وضمان الاستدامة، وأخيرًا عرض نماذج دولية ناجحة للاستفادة منها في رسم السياسات المستقبلية.

وعليه، يتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث رئيسية:

- ✓ المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي
- ✓ المبحث الثاني: العلاقة بين الاستثمار الفلاحي والأمن الغذائي
- ✓ المبحث الثالث: تجارب دولية في تحقيق الأمن الغذائي عبر الاستثمار الفلاحي

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي:

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي:

يتضمن الأمن الغذائي مصطلحين مترابطين ببعضهما البعض، حيث أن الأول يؤثر على الثاني والعكس صحيح.

مفهوم الأمن: ويعني الطمأنينة وعدم الخوف، والثقة وعدم الخيانة.

مفهوم الغذاء: وهو ما يكون به نماء الجسم وقوامه من الطعام والشراب، ويجمع كل العناصر الضرورية لبنية الجسم الإنسان.

منه نستنتج أن تعريف الأمن الغذائي يتلخص في الطمأنينة في توافر مواد وعناصر الإستهلاك الغذائي حسب الكميات المطلوبة واللازمة.[1].

كما يُعرف أيضا على انه توفير احتياجات جميع سكان الدولة من السلع والمواد الغذائية بالقدر المطلوب والأنواع المختلفة من الطعام والشراب، والمواد الغذائية اللازمة بالقدر الذي يحتاجه الناس، وفي الوقت المناسب مع عدم توقع وقوع نقص الغذاء في المستقبل. لذا فقد كفل الإسلام شرعاً تحقيق الأمن الغذائي من خلال العمل على توفير الغذاء لكافة أفراد المجتمع بمختلف فئاته وقدراته الشرائية، بحيث يحصل الفرد ولو كان هذا الفرد فقيراً على حاجته الأساسية من المواد الغذائية المتوفرة بسعر يناسب دخله.

إن مفهوم الأمن الغذائي يتحدد بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية والسياسية وفقاً للظروف السائدة في كل مجتمع إذ يجب النظر إلى مشكلة الأمن الغذائي من منظور يشمل هذه الأبعاد بأوزان نسبية تراها السلطة السياسية[2].

---

[1] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط"، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004، ص 646.

[2] عبد الجبار محسن ذياب الكبيس، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي خلال القرن الحادي والعشري، دار امنة، عمان، 2014، ص22

المطلب الثاني: مكونات الأمن الغذائي وأبعاده:

يتكوّن الأمن الغذائي من مجموعة عناصر مترابطة تُحدّد مدى قدرة الدول على تلبية احتياجات سكانها من الغذاء بشكل دائم وآمن. ويمكن تحليل هذا المفهوم من خلال التطرق إلى مكوناته الأساسية وأبعاده الرئيسية، والتي تشكل الأساس في فهم مدى تحقق الأمن الغذائي في أي مجتمع.

1) مكونات الأمن الغذائي:

للأمن الغذائي مكونات أساسية يعتمد عليها لتحقيق توفر الغذاء وضمان الوصول إليه من أهم هذه المكونات ما يلي:

- ✓ **وفرة السلع الغذائية:**

ويقصد بها وفرة الغذاء بما يكفي للسكان سواء أكان ذلك عن طريق التوريد أو الإنتاج المحلى بشرط توفر الجودة والتنوع أيضا وتشمل مؤشرات تقييم التوافر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، قيمة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب، الجذور والدرنات، متوسط الإمداد بالبروتينات من مصدر حيواني ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي، وتتحقق أساسا من خلال زيادة الإنتاج المحلي أو نسبة الاكتفاء الذاتي. وهذا يعد بمثابة تجسيد للمرحلة الأولى من مراحل تحقيق الأمن الغذائي المتمثلة في توفير السلع الغذائية، أي أن الاهتمام كان ينصب على الكم لأن الطلب يفوق العرض الغذائي دون النظر إلى جودته، لذلك يجب النظر إلى كمية الغذاء بقدر ما يجب توفير السلع الغذائية، وعندما تتحقق هذه المرحلة تبدأ المرحلة الموالية والتي توسع رؤيتها إلى النوعية الغذائية.

- ✓ **وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم:**

ضمان وفرة السلع الغذائية في السوق بشكل دائم، مما يساهم في استقرار الأسعار وتلبية احتياجات السكان باستمرار، خاصة في ظل الأزمات أو تقلبات السوق الدولية.

- ✓ **أسعار السلع في متناول المواطنين:**

تعد الأسعار عاملا أساسيا لا يجب إهماله فالوفرة لا تعني أن الغذاء متاح للجميع ما لم يكن السعر يتناسب وقدرات الإنسان المادية، وهذا ما دفع إلى التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية، أو ما يعرف بأمان الغذاء ويقصد بهذه المرحلة أن تكون أسعار المواد الغذائية، في متناول الجميع أي التقليل من الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي. هذا يعنى إما رفع أجور العمال من الطبقتين الوسطى والدنيا أو تخفيض أسعار

السلع وهذا يرجع إلى جملة القرارات أو الإجراءات السياسية التي تدخل في إطار الشطر الخاص بالدولة في عملية الأمن الغذائي.

ويتم تحديد فرص الحصول على الغذاء في المقام الأول من خلال الدخل، أسعار الغذاء وقدرة الأسر والأفراد على تلقي الدعم الاجتماعي [1].

2) أبعاد الأمن الغذائي:

عرف الإنسان قضية الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية منذ القدم، واعتمد عليها محاولة منه للبقاء من خلال السيطرة على الطبيعة وقسوتها وتقلباتها، وهي قضية مركبة تتميز بالتعقيد، إذ تتشابك في وجوده أبعاد عديدة لكل واحد منه دلالته التأثيرية وآثاره الواضحة في كل بلدان العالم، ونذكر من بينها:

✓ **البعد الديمغرافي:**

يتدخل العنصر البشري في هذه القضية من ثلاث أقطاب أولها أن التأمين الغذائي أوجده الإنسان لذاته هو و بقائه ، لذا فقد عدد الأساليب والطرق منذ وجوده الاجتماعي و طورها تبعا للظروف التي يعيشها والتي يتوقع حصولها ، ثانيا هو أن الإنسان هو المنشط لحيثيات الإنتاج و التسيير الدالة على الأمن الغذائي، وأما عن القطب الثالث وهو الأهم لأن لاعتبار أن الكائن البشري يعتبر مقياسا للكفاية الغذائية لأنه المحدث للأزمة الغذائية التي تستدعي تأمينها ، و لقد بدا هذا واضحا بعدد التزايد السكاني المذهل الذي عرفته مجمل بلدان العالم، خاصة في العالم العربي خلال العقود الماضية من المبررات التي تصوغ مشكلات الغذاء في المنطقة العربية ، فقد شهد حجم السكان تسارعا بمعدل بلغ حوالي 03 % سنويا عام 2000. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن التزايد الكمي للسكان. رافقه تغير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول العربية الطالبة للعمالة إلى تزايد كبير لسكان المدن

[1] مبروك قويسي، الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة(2018-2008) غير منشورة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية تخصص التخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3 2022-2023ص15.

وحرمان القطاع الزراعي في هذه المناطق وهذا يعني أن البعد الديمغرافي بالزيادة الكمية أو النوعية له تأثير غير محدود على الأمن الغذائي[1].

✓ **البعد الاقتصادي:**

يُعد العنصر الاقتصادي من الدعائم الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي، ويتجلى ذلك من خلال كمية ونوعية الإنتاج الفلاحي بما يتناسب مع الاحتياجات الصحية للإنسان. غير أن قطاع الفلاحة لا ينفصل عن تأثيرات متعددة من علوم أخرى ترتبط به ارتباطاً وثيقاً، كعلم البيولوجيا، وعلوم الحيوان، والطب البيطري، وغيرها من التخصصات التي تسهم بشكل فعّال في تطوير الزراعة العضوية. وتعتمد هذه الأخيرة على تطبيقات علمية مدروسة، أبرزها اعتماد نظام تعاقب المحاصيل، واستعمال المخلفات النباتية والحيوانية، والبقوليات، والأسمدة العضوية والخضراء، إلى جانب الأساليب البيولوجية للحفاظ على خصوبة التربة، وتحقيق توازنها الطبيعي، وتعزيز مقاومة الآفات والحشرات، بما يضمن منتوجاً زراعياً عالي الجودة.

ولتحقيق هذه الأهداف، تتطلب العمليات الزراعية العضوية موارد مالية كبيرة، وهو ما يبرز أهمية قطاع الأرض والزراعة كأولوية استراتيجية في السياسات التنموية للدولة. وفي هذا الإطار، ظهرت فكرة "التكثيف الغذائي" التي تهدف إلى رفع حجم الإنتاج الزراعي، وهو ما يعكس في جوهره تكثيفاً في استخدام عناصر الإنتاج الثلاثة: رأس المال، اليد العاملة، والأرض الزراعية، في علاقة تكاملية تؤكد الارتباط المتبادل بين هذه العناصر ضمن منظومة الإنتاج الفلاحي المستدام.

البعد السياسي:

تُعد الدولة الطرف الرئيسي المسؤول عن ضمان توفير الغذاء لكافة أفراد المجتمع دون استثناء، ويُترجم هذا الدور من خلال مجموعة من السياسات والقرارات التي تعبّر عن إرادتها الفعلية في تحقيق الأمن الغذائي، باعتباره خياراً استراتيجياً ومخرجاً أساسياً خاصةً بالنسبة للدول الفقيرة التي تواجه أزمات غذائية ومجاعات متكررة. ويتطلب هذا الهدف تحقيق نوع من التكامل بين العناصر الاقتصادية التي تساهم بها الدولة في دعم القطاع الزراعي، وعلى رأسها توفير اليد العاملة ورأس المال، من أجل زيادة حجم الإنتاج وتحسين جودته الغذائية. كما يستلزم الأمر اعتماد حزمة من السياسات والإجراءات الموحدة والمتكاملة التي تهدف إلى إزالة

[1] مفيد زنون، اقتصاديات السكان، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 09

العقبات التي تعترض مسار التنمية الشاملة، وبوجه خاص التنمية الزراعية، باعتبارها ركيزة أساسية للأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي.

إن تدخل الدولة لا يكون باحتكار القطاع الزراعي وكل روافده بقدر ما يكون تدخلها وبإعطاء فرصة الشعب بممارسة هذا النشاط ورعايته بالتخطيط وفتح أسواق داخلية وخارجية لترويج السلع والتبادل الدولي وتأمين ما يحتاجه الشعب أو ينقصه، ومن جهة أخرى الأرض العمل فيها والعامل بها. و يتحقق تدخل الدولة العقلاني، المقبول و الملائم للأمن الغذائي بإجراء التحولات السياسية الجذرية بتكريس الديمقراطية وفسح الطريق أمام الشعوب للتأثير بالطرق الديمقراطية في القرارات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية المصيرية في طرق تنفيذها ومتابعتها كلما استدعى ذلك الوضع السياسي الراهن للبلاد و العلاقات الدولية الخارجية، والأهم في قضية الأمن الغذائي أن يكون للدولة المتبنية فكرة الأمن الغذائي سياسة شعبية فلاحية .

- ✓ **البعد الثقافي:**

يختلف البعد الثقافي عن الأبعاد السالفة الذكر كليا، لأنه لا يتطلب قرارا سياسيا أو أمرا واجبا للتنفيذ، أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه لأن القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع من المعتقدات الفردية ودلالاتها في إطار الأرض والعمل بها وقيمة العمل الفلاحي. من هنا يدخل البعد الثقافي للشعوب في تعزيز استراتيجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدولة والتي يجب على الشعب المشاركة فيها. لقد أكد علم الإنسان من خلال الدراسات التي قام بها عدد من العلماء أمثال: تايلور ، مالينو فيسكي و انطوان توماس، و التي أجريت على الكثير من الشعوب أن الثقافة دفعت بالكثير من الشعوب على اختلاف رؤاهم حول الأرض والعمل بها والزراعة فيها وتنويع منتجاتها إضافة إلى اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي وتطويرها ، و إبداع في الوسائل التكنولوجية ، فثقافة أي شعب تحمل الكثير من القيم. المتعلقة بحب الأرض و حب العمل الفلاحي و تحت عليه وتعتبر الفلاح أكثر المواطنين شرفا لأنه يكسب أرضا ويعمل بها بحرية و بالتالي فهي تمنحه دافعية قوية للعمل بها وتحد لكل أنماط الصعوبات وبالتالي يصبح التمسك بالأرض نوعا من القداسة التي تعطيه معنى وجوده ، و الفلاح مثال حقيقي عن مشاركة الشعب في تجسيد الأمن الغذائي أما بالنسبة لاختراع أساليب

مختلفة للأمن الغذائي ، فقد كشف علماء الأنثروبولوجيا والأركيولوجيا أشكالا كثيرة أوجدها الإنسان منذ القدم التأمين الغذاء كل حسب البيئة التي يعيش فيها و معطيات واقعه الجغرافي و بيئته الاجتماعية[1].

المطلب الثالث: أهمية تحقيق الأمن الغذائي

يُعتبر الأمن الغذائي من أبرز القضايا الاستراتيجية التي تحتل مكانة مركزية في السياسات الوطنية والدولية، نظراً لارتباطه الوثيق باستقرار الشعوب وتحقيق التنمية المستدامة. فالأمن الغذائي لا يقتصر فقط على توافر الغذاء، بل يشمل ضمان القدرة المستمرة على الحصول على غذاء كافٍ ومغذٍ وآمن لجميع الأفراد في كل الأوقات. وفي هذا السياق، تتعدد أوجه أهمية تحقيق الأمن الغذائي، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1) **تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي:**

يساهم الأمن الغذائي في الحد من التوترات الاجتماعية والصراعات المرتبطة بندرة الموارد.

2) **مكافحة الفقر والجوع:**

يؤدي توافر الغذاء إلى تحسين مستويات المعيشة وتقليص معدلات الفقر والجوع خصوصاً في المناطق الريفية.

3) **تعزيز الصحة العامة:**

يؤمن الغذاء المتوازن والآمن مكافحة الأمراض الناتجة عن سوء التغذية مثل فقر الدم ونقص المناعة.

4) **تحفيز النمو الاقتصادي:**

القطاعات الزراعية القوية المدعومة بالأمن الغذائي تخلق فرص عمل وتحفز الإنتاج الصناعي والخدماتي المرتبط بالغذاء.

5) **تعزيز الاستدامة البيئية:**

تحقيق الأمن الغذائي يدعم تبني ممارسات زراعية مستدامة تحافظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

---

[1] بن سعيد حليمة، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2018، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي تخصص اقتصاديات العمل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون – تيارت ،2021 –2022،ص26.

6) **الحد من الهجرة والنزاعات:**

تساهم وفرة الغذاء المحلي في تقليل حركات الهجرة القسرية والنزاعات على الموارد الزراعية.

7) **دعم أهداف التنمية المستدامة:**

الأمن الغذائي يساهم بشكل مباشر في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع)، ويدعم أهداف أخرى متصلة مثل الصحة الجيدة والرفاه، والعمل اللائق، والحد من الفقر.

8) **تعزيز مرونة المجتمعات أمام الكوارث:**

المجتمعات التي تحقق أمنها الغذائي تكون أكثر قدرة على الصمود أمام الأزمات كالأوبئة والكوارث الطبيعية[1].

المبحث الثاني: العلاقة بين الاستثمار الفلاحي والأمن الغذائي:

المطلب الأول: دور الاستثمار الفلاحي في زيادة الإنتاج الغذائي:

يُعتبر الاستثمار الفلاحي من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها أي بلد يسعى لتحقيق أمنه الغذائي، فهو لا يكتفي بتوفير الموارد المالية للقطاع الزراعي، بل يفتح المجال لتبني التقنيات الحديثة وتحسين طرق الإنتاج والتوزيع. وفي السياق الجزائري، تتجلى أهمية هذا الاستثمار بشكل واضح من خلال تأثيره المباشر على رفع حجم الإنتاج المحلي وتنوعه، وتقليص الفاقد، ومجابهة التحديات المناخية. ويمكن تلخيص أبرز مظاهر هذا الدور في النقاط التالية:

1) **تحسين الإنتاجية:**

يؤدي توجيه الاستثمارات نحو دعم البحث الزراعي وتطوير وسائل الزراعة إلى تحسين مردودية الأراضي المستغلة. فاعتماد تقنيات مثل الزراعة الدقيقة والري بالتنقيط، من شأنه رفع الإنتاج وتحقيق نتائج أفضل بنفس المساحات المزروعة.

[1] Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2020). *Food security and nutrition: Building a global narrative towards 2030*. Rome: FAO. https://www.fao.org/3/ca9731en/ca9731en.pdf

2) **تنويع الإنتاج الزراعي:**

الاستثمار الفلاحي يشجع على التوسع في زراعة محاصيل جديدة واستراتيجية مثل القمح، الذرة، الحليب والزيوت النباتية، وهو ما يساهم في تقليل الاعتماد على الاستيراد وتحقيق نوع من التوازن الغذائي الداخلي.

3) **تقليص الفاقد الزراعي:**

من خلال دعم مشاريع بناء مخازن حديثة، واعتماد أنظمة تبريد وتخزين متطورة، يساهم الاستثمار في الحفاظ على جودة المحاصيل وتقليل نسب التلف التي تُسجل بعد الحصاد، والتي قد تصل إلى 20% في بعض الأحيان.

4) **مواجهة الأزمات المناخية:**

الاستثمار في الزراعة المستدامة وتطوير البنية التحتية الريفية يعزز من قدرة الفلاحين على مجابهة التغيرات المناخية والأزمات مثل الجفاف، مما يضمن استمرارية الإنتاج وعدم تذبذبه.

5) **تحفيز الاقتصاد المحلي وخلق فرص العمل**

من نتائج الاستثمار كذلك، أنه يؤدي إلى خلق مناصب شغل في المناطق الريفية، سواء في الإنتاج أو في المراحل اللاحقة كسلاسل التوزيع والتحويل، وهو ما يُساهم في تثبيت السكان في مناطقهم ويقلل من النزوح نحو المدن[1].

المطلب الثاني: أثر تحسين سلاسل الإنتاج والتوزيع على الأمن الغذائي

لا يقتصر تحقيق الأمن الغذائي على زيادة الإنتاج الفلاحي فحسب، بل يتعداه ليشمل كفاءة نقل هذا الإنتاج من الحقول إلى المستهلك النهائي. في هذا السياق، تبرز سلاسل الإنتاج والتوزيع باعتبارها حجر الزاوية في ضمان وصول الغذاء إلى مختلف المناطق، بالجودة المطلوبة، وفي الوقت المناسب، وبتكلفة مقبولة. فكل خلل في هذه السلاسل، سواء على مستوى التخزين، النقل، أو التسويق، قد يؤدي إلى فقدان كميات معتبرة من

[1] عمري سامي، زويون صادق، دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي والتنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، الملتقى الوطني الافتراضي بعنوان: واقع الاستثمار وسبل تعزيزه في الجزائر من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي، 07 جانفي 2025.ص8.

المحاصيل، أو تأخر وصولها إلى الأسواق، أو ارتفاع أسعارها بشكل يهدد القدرة الشرائية للمواطن ويُضعف الأمن الغذائي الوطني.

وتتجلى أهمية تحسين هذه السلاسل في تقليص الفاقد الغذائي الذي قد ينجم عن سوء التخزين أو النقل غير المناسب، كما أن تحسينها يساهم في ضمان توزيع عادل للإنتاج عبر مختلف مناطق الوطن، مما يحد من التفاوت الجهوي في وفرة المنتجات وأسعارها. كما أن سلاسل التوزيع المحسنة تُتيح للمنتجين الفلاحيين وصولاً أفضل إلى الأسواق، مما يعزز من دخلهم ويدفعهم نحو زيادة الإنتاج والاستثمار أكثر في القطاع، وهو ما يخلق ديناميكية إيجابية تصب مباشرة في تحقيق الأمن الغذائي.

وعلاوة على ذلك، فإن استخدام التكنولوجيا في مراقبة وتتبع مراحل سلسلة الإمداد يمكن أن يرفع من مستوى الشفافية والكفاءة، ويُمكن من اتخاذ قرارات دقيقة وسريعة في حالات الطوارئ أو التقلبات المناخية. ومن هنا، فإن الأمن الغذائي لم يعد يُفهم فقط من منظور توفر الغذاء، بل أصبح يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى فعالية المنظومة اللوجستية التي تنقله من المنتج إلى المستهلك، ما يجعل من تحسين سلاسل الإنتاج والتوزيع خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه.

وفي الحالة الجزائرية، يلاحظ أن سلاسل توزيع المنتجات الفلاحية، وعلى رأسها الحبوب، تعاني من عدة نقائص أبرزها ضعف البنية التحتية اللوجستية، محدودية الطاقة التخزينية، وتوزيع غير متوازن لمراكز التخزين عبر الولايات. فمثلاً، تتركز صوامع الحبوب في مناطق محددة، مما يؤدي إلى بطء في توزيع الكميات عبر مناطق أخرى، ويترتب عنه ارتفاع في كلفة النقل وزيادة أسعار البيع للمستهلك. كما أن نسبة معتبرة من المحاصيل الفلاحية، وخاصة الخضر والفواكه، تتعرض للتلف بسبب ضعف التبريد والتخزين، ما يُشكل هدراً غذائيًا كبيرًا. وبالتالي، فإن الاستثمار في تحديث منظومة النقل والتخزين، واعتماد تكنولوجيات التتبع، يمثل خطوة حاسمة لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر، خاصة في ظل تقلبات السوق الدولية وتغير المناخ[1].

[1] زهية بركان ،حورية كتمير،امينة بركان ، الاستثمار الفلاحي كدعامة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية. 2019؛14(1) ،ص30.

المطلب الثالث: استدامة الموارد الطبيعية وضمان الأمن الغذائي:

تُعد استدامة الموارد الطبيعية ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي، خاصة في ظل التحديات البيئية والمناخية التي تواجهها الجزائر. يُساهم الاستثمار الفلاحي المستدام في الحفاظ على التربة والمياه والتنوع البيولوجي، مما يضمن تلبية الاحتياجات الغذائية الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

1) أهمية استدامة الموارد الطبيعية في تحقيق الأمن الغذائي:

تواجه الجزائر تحديات بيئية متعددة، منها تدهور التربة، ندرة المياه، والتصحر، مما يؤثر سلبًا على الإنتاج الزراعي. لذلك، فإن تبني ممارسات زراعية مستدامة يُعد ضرورة لضمان الأمن الغذائي. تشمل هذه الممارسات:

- ✓ **إدارة مستدامة للتربة:** من خلال تقنيات مثل الدورة الزراعية واستخدام الأسمدة العضوية، يمكن تحسين خصوبة التربة والحفاظ عليها.
- ✓ **ترشيد استخدام المياه:** باستخدام تقنيات الري الحديثة مثل الري بالتنقيط، يمكن تقليل استهلاك المياه وزيادة كفاءة استخدامها.
- ✓ **الحفاظ على التنوع البيولوجي:** من خلال حماية الأنواع المحلية وتشجيع الزراعة المتنوعة، يتم تعزيز مرونة النظام الزراعي في مواجهة التغيرات المناخية[1].

2) المبادرات الجزائرية في مجال الزراعة المستدامة:

أطلقت الجزائر عدة مبادرات لتعزيز الزراعة المستدامة، منها:

- ✓ برنامج التجديد الفلاحي والريفي: يهدف إلى تطوير الزراعة من خلال تحسين البنية التحتية وتقديم الدعم للفلاحين.
- ✓ مشروع "السد الأخضر": يُعد من أبرز المشاريع البيئية في الجزائر، حيث يهدف إلى مكافحة التصحر وتحسين الغطاء النباتي في المناطق الجافة.

[1] أحلام غجاتي ، خالصة زواوي ، هدى معيوف، تأثير الأنظمة الزراعية الحديثة على استدامة الموارد الطبيعية في الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الوادي، 2019،ص 78.

- ✓ تشجيع الزراعة المائية والزراعة بدون تربة: تُعتبر هذه التقنيات من الحلول المبتكرة لتجاوز مشاكل التربة والمياه، وقد أظهرت دراسات تأثيرها الإيجابي على استدامة الموارد الطبيعية في الجزائر[1].

3) التحديات والآفاق المستقبلية:

رغم الجهود المبذولة، تواجه الجزائر تحديات في تحقيق الزراعة المستدامة، منها:

- ✓ **ندرة الموارد المالية والتقنية:** يُعد نقص التمويل والتكنولوجيا من العوائق أمام تبني ممارسات زراعية مستدامة على نطاق واسع.
- ✓ **التغيرات المناخية:** تؤثر التغيرات المناخية على نمط الأمطار ودرجات الحرارة، مما ينعكس سلبًا على الإنتاج الزراعي.
- ✓ **الحاجة إلى التوعية والتدريب:** يتطلب تحقيق الزراعة المستدامة رفع وعي الفلاحين وتدريبهم على الممارسات الزراعية الحديثة[2].

المبحث الثالث: تجارب دولية في تحقيق الأمن الغذائي عبر الاستثمار الفلاحي

المطلب الأول: التجربة الأوروبية:

تُعد التجربة الأوروبية من أبرز النماذج المقارنة في مجال تحقيق الأمن الغذائي عبر آليات استثمارية وتنظيمية متقدمة، لا سيما في ظل التحديات الجيوسياسية والبيئية المعاصرة. وقد مثّلت السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي (Common Agricultural Policy - CAP) الإطار الاستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي منذ إطلاقها عام 1962، حيث جمعت بين الدعم العمومي المباشر وتدابير التنظيم السوقي، إضافة إلى حوافز الاستثمار في القطاع الفلاحي.

[1] مصطفى سالت، صلاح الدين بن زيوش، موسى رحماني، سياسة التجديد الزراعي في الجزائر: من أجل تأمين الغذاء في ظل تنمية زراعية مستدامة. مقال علمي، مجلة Courrier du Savoir، جامعة بسكرة، العدد 26، 2018، الصفحات 155-162.

[2] غربي، فوزية. التنمية الزراعية المستدامة وإشكالية الأمن الغذائي بالجزائر. مقال علمي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 44، 2016، الصفحات 33-46.

1) الأسس الاستراتيجية للسياسة الزراعية الأوروبية

✓ **إعادة هيكلة القطاع الفلاحي:**

اعتمدت الدول الأوروبية على دعم مالي مباشر للمزارعين، يُصرف وفق معايير إنتاجية وبيئية، بهدف الحفاظ على القدرة التنافسية للقطاع، وتحقيق التوازن الجهوي في التنمية الريفية.

✓ **تشجيع الاستثمار التكنولوجي:**

تم تمويل مشاريع فلاحية تعتمد على الابتكار (كالزراعة الدقيقة، استخدام الطائرات بدون طيار، الزراعة الذكية مناخيًا)، ما ساهم في رفع المردودية وخفض الكلفة البيئية للإنتاج.

✓ **الحوكمة متعددة المستويات:**

يندرج تنفيذ السياسة الزراعية ضمن نظام تشاركي بين المؤسسات الأوروبية والدول الأعضاء، ما يسمح بالتكيّف المحلي للسياسات وفقًا للخصوصيات الاقتصادية والبيئية لكل دولة.

✓ **إدماج البعد البيئي والاستدامة:**

منذ الإصلاحات الكبرى في 2003 و2013، أصبح الدعم المالي مشروطًا باحترام ممارسات زراعية مستدامة (greening)، ما ربط بين الأمن الغذائي والحفاظ على الموارد الطبيعية[1].

2) أثر السياسات الزراعية الأوروبية على الأمن الغذائي

ساهمت هذه السياسة في تحقيق نتائج ملموسة على مستوى الأمن الغذائي الأوروبي، يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ تحقيق وفرة غذائية منتظمة: استطاع الاتحاد الأوروبي تحقيق فائض في عدة منتجات استراتيجية كالقمح، الحليب، واللحوم البيضاء.
- ✓ تخفيض التبعية الغذائية: حيث أصبح الاتحاد أحد أبرز المصدّرين الزراعيين عالميًا، مع تحقيق مستوى عالٍ من الاكتفاء الذاتي.

[1] Recanati, F., Maughan, C., Pedrotti, M., Dembska, K., & Antonelli, M. (2019). Assessing the role of CAP for more sustainable and healthier food systems in Europe: A literature review. Science of The Total Environment, 653, 908–919. https://doi.org/10.1016/j.scitotenv.2018.10.377

- ✓ تعزيز الأمن الغذائي في حالات الأزمات: أظهرت أزمة كوفيد-19 ثم الحرب الروسية الأوكرانية مرونة سلاسل التوريد الأوروبية، بفضل وفرة الإنتاج وتنوعه الداخلي.
- ✓ ضمان استقرار الأسواق: من خلال آليات التخزين، دعم الأسعار، وتعويض الخسائر المناخية، مما ساهم في تقليص تذبذب العرض والطلب[1].

3) التحديات المستقبلية للتجربة الأوروبية

رغم نجاحاتها، تواجه التجربة الأوروبية تحديات متزايدة تتعلق بـ:

- ✓ تصاعد تكاليف الدعم العمومي وتأثيره على ميزانية الاتحاد.
- ✓ الضغوط البيئية والمناخية (حرائق، جفاف، نضوب المياه).
- ✓ التفاوت في الاستفادة من الدعم بين الدول الأعضاء.
- ✓ التغيرات الجيوسياسية وأثرها على الأمن الغذائي العالمي، وخاصة في سياق التنافس على الموارد.

المطلب الثاني: التجربة الآسيوية:

في آسيا، تُظهر الصين والهند نماذج فعالة للاستثمار الحكومي في الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي. ففي الصين، أطلقت الحكومة خطة التجديد الريفي والتي تتضمن إجراءات لحماية الأراضي الزراعية، وإقامة مشاريع ضخمة مثل مشروع تحويل المياه من الجنوب إلى الشمال، وتوسيع استخدام تقنيات الزراعة الذكية.

كما أنشأت الصين ما يعرف بـ "الأراضي الزراعية عالية المعايير" والتي تُدار باستخدام أنظمة ذكية للتحكم في الري والتسميد، ما ساعد في مضاعفة إنتاجية الأرز والقمح في بعض الأقاليم. وساهمت هذه الاستثمارات في تقليل الاعتماد على الاستيراد وتحقيق الاكتفاء الذاتي في عدة محاصيل استراتيجية[2].

[1] Linares Quero, A., Iragui Yoldi, U., Gava, O., Schwarz, G., Povellato, A., & Astrain, C. (2022). Assessment of the Common Agricultural Policy 2014–2020 in supporting agroecological transitions: A comparative study of 15 cases across Europe. Sustainability, 14(15), 9261. https://doi.org/10.3390/su14159261

[2] Zhang, Y., Lei, M., Lan, X., Zhang, X., Fan, S., & Gao, J. (2024). The multiple effects of farmland infrastructure investment on agrifood systems in China—An interdisciplinary model analysis. China Agricultural Economic Review, 16(2), 320–339. https://doi.org/10.1108/CAER-08-2023-0209

وفي الهند، خصصت الحكومة نحو 86 مليار دولار للزراعة في العامين 2020–2022، متضمنة دعم مباشر للمزارعين (برنامج PM-Kisan)، وضمان أسعار المحاصيل الأساسية، وتطوير شبكات الري والبنية التحتية الريفية وتم إنشاء أكثر من 10000 مركز زراعي إلكتروني (e-NAM) لتسويق المنتجات الزراعية مباشرة بين المزارعين والمستهلكين، ما حسن من كفاءة السوق الزراعي.

كما تبنت الهند برنامجاً طموحاً للزراعة العضوية في شمال البلاد، مما ساعد في تحسين صحة التربة وتقليل التكاليف على المزارعين الصغار. وتبرز هذه التجربة كدليل على أن الاستثمار الفلاحي المستند إلى الابتكار والتكنولوجيا يمكن أن يحقق أمن غذائي شامل ومستدام[1].

المطلب الثالث: التجربة العربية

تسعى الدول العربية إلى تعزيز الأمن الغذائي رغم التحديات البيئية وشح الموارد. في المغرب، أُطلق "المخطط الأخضر" سنة 2008 بهدف تحديث الزراعة، ودعم التعاونيات، وتحسين الإنتاج. خُصص للمخطط استثمارات تجاوزت 12 مليار دولار، وحقق نتائج في رفع الإنتاجية وتحسين الأمن الغذائي، مع اعتماد برامج كبرى للزراعة المروية وتحديث المعدات الزراعية.

وقد تم تحويل أكثر من مليون هكتار إلى نظام الري بالتنقيط، وتم تعزيز سلاسل القيمة الزراعية لمنتجات مثل الزيتون والحوامض. كما أطلقت الحكومة المغربية مخطط "الجيل الأخضر 2020–2030" الذي يركز على تحسين دخل الفلاحين ودمج الشباب في القطاع الفلاحي.

وفي مصر، اعتمدت الحكومة برامج لتأمين المخزون الاستراتيجي من القمح، وتحسين أنظمة الصوامع، وتوسيع الأراضي الزراعية. كما دعمت الحكومة الزراعة الذكية واستخدام التكنولوجيا في الإنتاج. وبلغ عدد الصوامع الحديثة التي أنشأتها مصر أكثر من 70 صومعة بسعة تخزينية تزيد عن 3.5 مليون طن، مما ساهم في تقليل الفاقد من الحبوب وتحسين إدارة المخزون الوطني

[1] Yadav, S., & Anand, S. (2022). Green Revolution and food security in India: A review. National Geographical Journal of India, 65(3), 312–323. Retrieved from https://www.ngji.in/index.php/ngji/article/view/38

كما تعمل مصر على مشاريع استصلاح ضخمة مثل مشروع "مستقبل مصر" و"توشكى" بهدف إضافة ملايين الأفدنة إلى الرقعة الزراعية، مما يعزز الأمن الغذائي الوطني ويقلل من الاعتماد على الاستيراد.

أما في دول الخليج العربي، فقد اعتمدت المملكة العربية السعودية برنامج الأمن الغذائي الوطني الذي يهدف إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات مثل البيض والدواجن والخضروات. وقد تم دعم مزارع ذكية وزراعة مائية ومزارع عمودية ضمن رؤية 2030، مع استثمارات في الداخل والخارج لضمان تنوع مصادر الغذاء.

كما قامت سلطنة عمان بإنشاء مدينة سهم الزراعية، والتي تهدف إلى توفير فرص عمل وتعزيز الإنتاج المحلي من خلال استثمارات تفوق 4.2 مليار دولار. ومن جانبها، تعمل الإمارات على تطوير مشروعات زراعية عملاقة باستخدام تكنولوجيا الزراعة في البيئات المغلقة والطاقة الشمسية، ضمن استراتيجيتها للأمن الغذائي 2051 (GCC Secretariat General, 2021).

بالإضافة إلى ذلك، تعمل معظم الدول العربية على تعزيز شراكاتها الإقليمية والدولية، سواء عبر مشاريع استثمار زراعي في إفريقيا أو التعاون مع منظمات دولية مثل الفاو وبرامج الغذاء العالمي. وتعتبر هذه الخطوات مؤشراً على التوجه الجاد نحو تحقيق أمن غذائي مستدام، رغم التحديات المرتبطة بالمناخ والمياه والنمو السكاني[1].

[1] لخضر بن فليس ، "تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الدول المغاربية"،ايليزا للبحوث والدرسات،المجلد: 6، العدد: خاص2021 ، ص 238-252.

جامعة الجزائر3،240،

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل أن تحقيق الأمن الغذائي لم يعد مجرد مسألة متعلقة بوفرة الغذاء فحسب، بل أصبح قضية استراتيجية متعددة الأبعاد تتطلب تدخلًا فعّالًا من الدولة، وتكاملًا بين السياسات الاقتصادية، الزراعية، والبيئية. وقد أثبت الاستثمار الفلاحي، سواء من حيث تمويل الإنتاج أو تطوير سلاسل التوزيع أو تبني مقاربات الاستدامة، أنه يمثل أحد الأدوات المحورية لضمان الأمن الغذائي، خاصة في ظل التحديات المتنامية المرتبطة بالمناخ، والنمو السكاني، والتقلبات في الأسواق الدولية.

كما بيّنت التجارب الدولية في أوروبا وآسيا والدول العربية أن الإرادة السياسية، إلى جانب التخطيط الاستراتيجي وتعبئة الموارد المالية والبشرية، كلها عوامل حاسمة في إنجاح السياسات الزراعية وتحقيق الأهداف الغذائية المرجوة. وفي السياق الجزائري، يبقى الرهان قائماً على تسريع وتيرة التحول نحو الزراعة الذكية والمستدامة، وتطوير البنية التحتية اللوجستية، وتحفيز الفاعلين الاقتصاديين على الاستثمار في قطاع يعتبر من أهم ركائز السيادة الوطنية.

وبالتالي، فإن بلوغ أمن غذائي شامل ودائم لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال رؤية تنموية متكاملة، توظف كل الأدوات المتاحة في الاستثمار الفلاحي، وتعتمد على شراكة حقيقية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول الاستثمار الفلاحي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول الاستثمار الفلاحي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي

تمهيد الفصل:

بعد أن تم التطرق في الفصلين السابقين إلى الإطارين النظري ولمفاهيمي لكل من الاستثمار الفلاحي والأمن الغذائي، وإبراز العلاقة الوثيقة التي تربط بينهما، يأتي هذا الفصل ليُجسد الجانب التطبيقي من الدراسة، من خلال تحليل واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر، ومدى مساهمته الفعلية في تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

ويرتكز هذا الفصل على دراسة تحليلية ومعطيات إحصائية، بهدف تقييم حجم الاستثمارات الفلاحية، القطاعات المستهدفة، والسياسات الحكومية الداعمة، ثم تحليل نتائج هذه الجهود من حيث نسب الاكتفاء الذاتي، تطور الإنتاج والاستهلاك، وتقليص التبعية الغذائية.

وعليه، ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية كما يلي:

- ✓ المبحث الأول: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر.
- ✓ المبحث الثاني: أثر الاستثمار الفلاحي على تحقيق الأمن الغذائي.
- ✓ المبحث الثالث: التحديات التي تواجه الاستثمار الفلاحي في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر

المطلب الأول: حجم واتجاهات الاستثمار الفلاحي:

شهد الاستثمار الفلاحي في الجزائر تطورًا ملحوظًا منذ التسعينيات، سواء من حيث المخصصات العامة من ميزانية الدولة أو من خلال مساهمة القطاع الخاص بدعم من وكالات تمويل المشاريع. وقد تأثر هذا التطور بالسياق الاقتصادي العام، لا سيما التحول نحو اقتصاد السوق وسياسات الإصلاح.

1) تطور الاستثمار الفلاحي العام:

عرفت مخصصات الاستثمارات الفلاحية العامة من ميزانية الدولة تطورا ملحوظا بداية من سنة 2000, وهذا بعد انتهاء المخطط الخماسي الثاني والتغيرات في السياسة الاقتصادية بالتحول الى اقتصاد السوق كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3-1): تطور حجم الاستثمار الفلاحي و الاستثمارات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000_2024) (الوحدة مليار دج)

السنة	الاستثمارات الكلية	الاستثمار الفلاحي	نسبة الاستثمار الفلاحي (%)
2000	265,8	43,54	16,38
2001	369,3	56,77	15,37
2002	468,2	82,45	17,6
2003	507,3	94,21	18,57
2004	508,1	85,12	16,75
2005	553,2	96,05	17,36
2006	2220,9	278,033	12,51
2007	1297,7	201,04	15,5
2008	1720,3	308,56	17,93
2009	2840,3	393,75	13,86
2010	2503,4	335,59	13,4

14,12	392,44	2778,9	2011
14,04	301,26	2144,3	2012
7,15	129,61	1811,9	2013
9,92	203,52	2050,3	2014
10,01	303,93	3035,3	2015
11,27	271,04	2403,3	2016
9,35	151,66	1620,4	2017
8,14	211,3	2593,1	2018
8,93	278,3	3,117,3	2019
9,36	261,9	2,798,0	2020
9,15	312,4	3,412,4	2021
8,56	486,7	5,683,2	2022
7,86	619,4	7,876,4	2023
8,28	742,5	8,964,2	2024

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الجريدة الرسمية الجزائرية ؛ قانون المالية لكل سنة من 1990الى2024

الشكل رقم(3-1) تطور حجم الاستثمار الفلاحي والاستثمارات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000_2024)(الوحدة مليار دج)

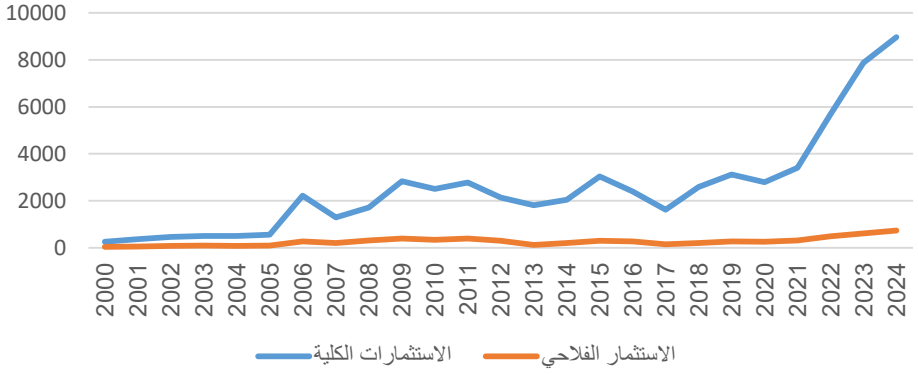

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على بيانات الجدول

يتضح من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم(1) والشكل البياني أعلاه أن مخصصات الاستثمار الفلاحي في الجزائر عرفت تطورًا لافتًا من حيث القيمة المطلقة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2024. فقد ارتفعت هذه المخصصات من حوالي 43.54 مليار دج سنة 2000 إلى ما يقارب 742.5 مليار دج في سنة 2024، وهو ما يعكس مجهودًا ماليًا معتبرًا بذلته الدولة من أجل دعم القطاع الفلاحي وتعزيز قدراته الإنتاجية.

لكن بالنظر إلى النسبة التي يمثلها الاستثمار الفلاحي ضمن إجمالي الاستثمارات العمومية، نلاحظ نوعًا من التذبذب وعدم الاستقرار. ففي بداية الألفية، وتحديدًا بين سنتي 2000 و2005، كانت هذه النسبة تتراوح بين 15% و18%، مما يدل على مكانة معتبرة نسبيًا للقطاع ضمن أولويات الدولة آنذاك. غير أن هذه الوضعية تغيرت لاحقًا، حيث سُجلت نسب أدنى خلال بعض السنوات، خاصة بعد سنة 2012، إذ تراجعت نسبة الاستثمار الفلاحي بشكل واضح لتصل إلى 7.15% سنة 2013، وهي أدنى نسبة خلال كامل الفترة.

وقد استمرت هذه النسبة دون حاجز 10% في معظم السنوات التالية رغم ارتفاع المخصصات من حيث القيمة، وهو ما يشير إلى أن الزيادة في الإنفاق الكلي للدولة لم تقابلها زيادة مماثلة في حصة الفلاحة. وفي السنوات الأخيرة، رغم تسجيل أرقام قياسية في حجم الاستثمار الفلاحي (742.5 مليار دج في 2024)، إلا أن النسبة المخصصة للقطاع لم تتجاوز 8.28% من مجمل الاستثمارات، مما يعكس استمرار محدودية وزن الفلاحة ضمن الخريطة الاستثمارية الوطنية.

هذه المؤشرات تُظهر أن الاستثمار الفلاحي في الجزائر لا يزال متأثرًا بالسياق العام للسياسات الاقتصادية، ويتأرجح بين فترات دعم موسمي وفترات تقليص بفعل الضغوط المالية، مما يفرض ضرورة التفكير في مقاربة أكثر استقرارًا واستدامة، ترتكز على رؤية استراتيجية تجعل من الفلاحة ركيزة أساسية في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية المحلية.

2) تطور الاستثمار الزراعي الخاص

عرف الاستثمار الزراعي الخاص المدعم من طرف الدولة تطورا ملحوظا منذ بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، بانتهاج سياسة التحرير الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق.

حسب بيانات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)، بلغ عدد المشاريع الفلاحية الخاصة المسجلة بين نوفمبر 2022 وأغسطس 2023 نحو 224 مشروعًا، منها 71 مشروعًا بشراكة أجنبية، باستثمارات تجاوزت 49 مليار دينار جزائري.

من حيث الاتجاهات، تتركز الاستثمارات في الزراعات الاستراتيجية (الحبوب، الخضر)، خاصة في المناطق الجنوبية والهضاب العليا كأدرار والجلفة وبسكرة، مستفيدة من وفرة الأراضي والمياه الجوفية. كما عرف القطاع توسعًا في مشاريع الزراعة المحمية والري بالتنقيط، إلى جانب نمو وحدات التحويل الغذائي، وهو ما يعزز القيمة المضافة للمنتجات الزراعية.

في سنة 2024 فقط، تم تسجيل أكثر من 3000 مشروع استثمار فلاحي خاص عبر برنامج APIA، بقيمة تجاوزت 444 مليون دينار جزائري، في حين شهدت الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2025 تنفيذ 743 مشروعًا إضافيًا، وفقًا لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية[1].

رغم هذا التطور، يواجه الاستثمار الفلاحي الخاص تحديات أبرزها: صعوبة الحصول على العقار الفلاحي، وتعقيدات التمويل، وضعف الهياكل القاعدية. ومع ذلك، فإن دعم الدولة للشراكات الخاصة واستخدام التكنولوجيا يُعد محفزًا حقيقيًا لمواصلة هذا النمو.

[1] تقرير متابعة مشاريع الاستثمار (2023) تاريخ الاطلاع01-06-2025 https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar/

المطلب الثاني: القطاعات الفلاحية الأكثر استقطاباً للاستثمار

تختلف درجة استقطاب الفروع الفلاحية للاستثمار حسب خصوصيات كل قطاع، سواء من حيث مساهمته في الأمن الغذائي، أو من حيث قابليته للنمو، أو ارتباطه بالأسواق التحويلية والاستهلاكية. وانطلاقاً من هذا الواقع، يصبح من الضروري دراسة المؤشرات الكمية للإنتاج النباتي والحيواني، باعتبارها مرآة تعكس توجّه السياسات العمومية ونشاط المستثمرين في القطاع. وتُبيّن المعطيات الإحصائية للفترة الممتدة بين 2013 و2023، من خلال الجدول التالي والرسم البياني المصاحب، الفروع الفلاحية التي شهدت أكبر حجم من الإنتاج، والتي تُعدّ بالمقابل الأكثر جاذبية للاستثمار.

الجدول رقم (3-2):تطور الإنتاج السنوي لأهم المنتجات الفلاحية في الجزائر (2013–2023)

السنة	البطاطا (طن)	القمح (طن)	الطماطم (طن)	البيض (ألف وحدة)	الحليب (طن)
2013	4886538	3299049	975075	267	2494402
2014	4673515	2436197	1065609	306036	2800000
2015	4539577	2656731	1163766	323972	2932000
2016	4759676	2440097	1280570	344841	2818000
2017	4606402	2436503	1286286	364252	2666000
2018	4653322	3981219	1309745	377379	2422053
2019	5020249	3876876	1477878	385793	2478117
2020	4659482	3106754	1635616	48965	2414552
2021	4360880	2168386	1641636	392275	2409291
2022	4356127	3000000	1653903	407744	2433986
2023	4632151	2500000	1682041	421271	2419276

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على بيانات موقع https://www.fao.org/faostat/en/#data تاريخ الاطلاع:10-06-2025

الشكل رقم (2-3):تطور الإنتاج السنوي لأهم المنتجات الفلاحية في الجزائر(2013–2023)

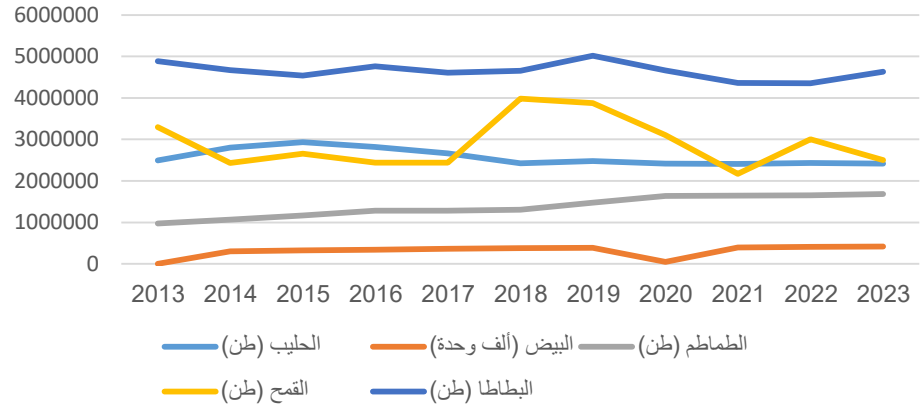

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على بيانات موقع https://www.fao.org/faostat/en/#data تاريخ الاطلاع:10-06-2025

بناءً على معطيات الجدول والرسم البياني اعلاه، يتضح أن خمسة منتجات فلاحية رئيسية تتصدر الإنتاج خلال الفترة المدروسة، وهي: البطاطا، القمح، الحليب، الطماطم، والبيض. وقد تم اختيار هذه المنتجات باعتبارها ذات أعلى متوسط إنتاجي، مما يجعلها مؤشراً دالاً على الفروع الفلاحية الأكثر استقطاباً للاستثمار.

زراعة البطاطا:

سجّلت البطاطا أعلى معدلات إنتاج، حيث تجاوزت في بعض السنوات 5 ملايين طن، مما يجعلها المنتج الفلاحي الأبرز في الجزائر. يعود ذلك إلى وفرة المساحات المزروعة، واعتماد طرق السقي التكميلي، وتوفر دعم مستمر للمزارعين.

كما تُعد من المحاصيل ذات الدورة القصيرة والعائد السريع، فضلاً عن كونها مادة غذائية أساسية على مستوى الاستهلاك الوطني. هذا يجعلها من أكثر القطاعات النباتية استقطاباً للاستثمار، خاصة في مناطق مثل عين الدفلى، مستغانم، والبيض.

القمح (حبوب):

يُعد القمح محصولًا استراتيجياً ترتبط به السيادة الغذائية للبلاد، وقد عرف الإنتاج تذبذباً بين السنوات، إلا أنه يبقى في طليعة المحاصيل المدعومة. سجل متوسط إنتاج سنوي مرتفع، مع ذروات تجاوزت 3.9 مليون طن. يحظى بدعم مباشر من الدولة من خلال برامج توزيع البذور والأسمدة وضمان سعر مرجعي. بالرغم من

التحديات المناخية، يظل القمح أحد أهم قطاعات الاستثمار الزراعي بفضل حجمه الاستهلاكي الكبير وأهميته الاقتصادية.

إنتاج الحليب:

شهد إنتاج الحليب استقرارًا نسبياً بين 2.4 و2.9 مليون طن سنوياً، ويُعزى ذلك إلى تطور نشاط تربية الأبقار في المناطق الشمالية. يُعد من أكثر الفروع الحيوانية التي تحظى بدعم الدولة، سواء عبر توزيع الأعلاف أو دعم سعر الحليب لدى الملبنات. كما أن الحليب يعتبر مادة أساسية في الأمن الغذائي، ويُستخدم في عدة فروع تحويلية مثل الأجبان واللبن والزبدة. بذلك، يُصنف الحليب كقطاع جاذب ومضمون للاستثمار، خاصة في الولايات الرطبة وشبه الرطبة.

زراعة الطماطم:

عرف إنتاج الطماطم نموًا متسارعًا، من أقل من مليون طن سنة 2013 إلى أكثر من 1.6 مليون طن سنة 2023. هذا التطور يعود إلى توجهات الدولة نحو دعم الطماطم الصناعية، الموجهة للتحويل الغذائي (معجون الطماطم والعصائر). تعتبر الطماطم قطاعًا واعدًا للاستثمار بفضل ارتباطه بالمصانع التحويلية وإمكانية التصدير.

البيض (تربية الدواجن):

بلغ إنتاج البيض أكثر من 400 ألف وحدة سنوياً في السنوات الأخيرة، مع طلب استهلاكي واسع النطاق.

يعتبر قطاع الدواجن عمومًا سريع المردودية، لكنه يتأثر بتكاليف الأعلاف والمضادات الحيوية.ومع ذلك، يبقى من القطاعات الحيوانية الجاذبة للاستثمار الخاص، خصوصًا في إطار المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: دور السياسات الحكومية في دعم الاستثمار الفلاحي:

يمثل تشجيع الاستثمار الفلاحي إحدى الأولويات الاستراتيجية للدولة الجزائرية في سعيها لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار، اعتمدت الحكومة مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار في المجال الفلاحي، خاصة من خلال الحوافز الضريبية، الدعم المالي، وتوفير الأراضي بشروط مشجعة. وتتضح أهمية هذه السياسات في قدرتها على تسهيل العقبات أمام المستثمرين

وتحفيزهم على إطلاق مشاريع ناجعة ومستدامة، لا سيما في المناطق ذات الإمكانيات الزراعية الكبرى. ويمكن إبراز أبرز هذه الآليات الحكومية من خلال المحاور التالية:

1) الإعفاءات الضريبية:

في إطار سعي الدولة الجزائرية إلى تحسين مناخ الاستثمار في القطاع الفلاحي، اعتمدت جملة من التحفيزات الضريبية التي تهدف إلى تقليص التكاليف على المستثمرين وتوفير بيئة مالية مشجعة لإطلاق المشاريع الفلاحية. وتُعد الإعفاءات الضريبية من أبرز هذه الآليات، حيث تمكّن المستثمرين من الاستفادة من تخفيضات معتبرة على مختلف الأعباء الجبائية، مما يعزز من قدرتهم التنافسية ويساهم في توجيه رؤوس الأموال نحو هذا القطاع الحيوي. وتتنوع هذه الإعفاءات لتشمل الضرائب المباشرة، والرسم على القيمة المضافة، والرسوم الجمركية، مع امتيازات إضافية في المناطق ذات الأولوية الجغرافية.

- ✓ الإعفاء من الضريبة على الأرباح والدخل (IBS / IRG) :

تمنح الدولة الجزائرية إعفاءً ضريبيًا للمستثمرين في المجال الفلاحي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) أو الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، لمدة 10 سنوات ابتداءً من بداية النشاط. بعد هذه الفترة، يمكن أن يستفيد المستثمر من تخفيض بنسبة 50% لمدة 5 سنوات أخرى، خاصة إذا كان النشاط في مناطق الجنوب أو الهضاب العليا.

- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) :

تشجع الحكومة الاستثمار الفلاحي من خلال إعفاء الآلات والمعدات الفلاحية (مثل الجرارات، معدات الري، آلات البذر والحصاد) من الرسم على القيمة المضافة (TVA)، سواء كانت مستوردة أو محلية الصنع. هذا التخفيض يُخفف العبء المالي على المستثمر ويساعد على اقتناء معدات حديثة.

- ✓ الإعفاء من الرسوم الجمركية وحقوق التسجيل:

يحصل المستثمر الفلاحي على إعفاء من الرسوم الجمركية عند استيراد المعدات الفلاحية غير المصنعة محليًا. كما يُعفى من حقوق التسجيل عند توقيع العقود المرتبطة بالمشروع الاستثماري، مثل عقود الإيجار أو القروض.

- ✓ امتيازات إضافية في المناطق المعزولة:

في إطار تقليص الفوارق الجغرافية، تمنح الدولة مزيدًا من الامتيازات للمستثمرين في المناطق ذات الأولوية، كالهضاب العليا والجنوب. تشمل هذه الامتيازات تمديد فترة الإعفاءات الضريبية وزيادة في نسب التخفيض، بهدف جلب المستثمرين إلى مناطق تحتاج إلى تنمية[1].

2) الدعم المالي:

إلى جانب الإعفاءات الجبائية، تولي الدولة الجزائرية أهمية كبيرة للدعم المالي المباشر وغير المباشر كأداة استراتيجية لتشجيع الاستثمار الفلاحي وتعزيز قدرات الفلاحين والمستثمرين. وقد تم تجسيد هذا التوجه من خلال استحداث صناديق وهيئات تمويلية خاصة، وتوفير برامج دعم متنوعة تستهدف تخفيض كلفة التجهيز والإنتاج، وتيسير الولوج إلى التمويل، خصوصًا في المناطق الريفية والهشة. وتُبرز هذه السياسات رغبة الدولة في تحفيز الاستثمار المستدام ورفع الإنتاجية، من خلال تغطية جزء كبير من النفقات، وتقديم قروض ميسّرة، ودعم التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة في المجال الفلاحي. ويمكن تلخيص أبرز هذه الأدوات الداعمة فيما يلي:

- ✓ الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FDA):

يُعتبر هذا الصندوق أحد الركائز الأساسية في دعم الاستثمار الفلاحي في الجزائر. يهدف إلى تشجيع الفلاحين على تحديث وسائل الإنتاج وتحسين المردودية الزراعية. يشمل الدعم اقتناء معدات ميكانيكية كالجرارات والآلات الحصاد، بالإضافة إلى مشاريع حفر الآبار وتوسيع المساحات المسقية، وغرس الأشجار المثمرة، وإنشاء البيوت البلاستيكية.

نسبة الدعم تتراوح بين 30% إلى 50% من كلفة المشروع، وترتفع إلى 60%-70% في مناطق الجنوب والهضاب العليا نظراً للظروف المناخية الصعبة. يتم التمويل عبر منح غير قابلة للسداد أو قروض بدون فوائد، وهو ما يجعله أداة فعالة لتحفيز الاستثمار.

[1] Nabil Amour،Batoul Djema، "Fiscal incentives as a mechanism to support agricultural investments in Algeria 2013-2022". Review of Tax Studies, Vol. 13, No. 24, 2024, pp. 22-45. University of Blida 2, Algeria:P30.

✓ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANAD – سابقًا ANSEJ):

تسعى هذه الوكالة إلى خلق مناصب شغل من خلال دعم الشباب لتأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة، بما في ذلك المشاريع الفلاحية. تشمل التسهيلات المقدمة تمويلًا لاقتناء المعدات الفلاحية، وتوفير مواد أولية، إضافة إلى منح دعم مالي لتغطية تكاليف التسيير والإدارة.

تُمنح القروض بفوائد منخفضة جدًا أو حتى بدون فوائد، مع فترات إمهال قد تصل إلى ثلاث سنوات، مما يمنح أصحاب المشاريع وقتًا كافيًا للانطلاق وتحقيق الاستقرار المالي.

✓ الصندوق الوطني للتأمين على الكوارث الفلاحية ودعم الإنتاج (CNMA):

يوفر هذا الصندوق الحماية للفلاحين من المخاطر المناخية والطبيعية التي قد تؤثر على محاصيلهم أو ماشيتهم مثل الجفاف، الصقيع، الحرائق، والفيضانات.

بالإضافة إلى ذلك، يقدم دعمًا ماليًا لاقتناء المدخلات الفلاحية الضرورية كالبذور والأسمدة، وهو ما يخفف العبء المالي على الفلاحين في فترات الأزمات. التأمين الفلاحي المدعوم من الدولة يجعل هذه الخدمة في متناول أغلب الفلاحين.

✓ البنك الفلاحي والتنمية الريفية (BADR):

يُعتبر البنك شريكًا ماليًا رئيسيًا للمستثمرين في القطاع الفلاحي، حيث يوفر قروضًا موجهة للمشاريع الموسمية (كزراعة الحبوب والخضر) وكذلك للمشاريع الاستثمارية طويلة الأجل (كالبيوت البلاستيكية، وحدات التبريد، تربية المواشي).

يُقدم البنك تسهيلات خاصة لفائدة فئات محددة كالشباب والنساء الريفيات، من خلال شروط مرنة وفوائد منخفضة، مما يساعد على الإدماج المالي لهذه الفئات في الدورة الاقتصادية الفلاحية.

✓ برامج دعم الدولة في إطار قانون المالية:

تُخصص الحكومة الجزائرية سنويًا ضمن قوانين المالية مبالغ معتبرة لدعم القطاع الفلاحي، سواء من خلال المنح المباشرة أو الإعفاءات الجبائية. تشمل هذه البرامج تمويل مشاريع الري الصغير والمتوسط، تطوير الطاقات المتجددة في النشاط الفلاحي، دعم تربية المواشي، وتشجيع إنشاء وحدات تحويلية صغيرة للمنتجات الزراعية. هذا التوجه يعكس رغبة الدولة في تحقيق الأمن الغذائي وتقليص التبعية للاستيراد.

3) توفير الأراضي

تقدم الحكومة الجزائرية تسهيلات كبيرة للاستثمار الفلاحي من خلال منح الأراضي الفلاحية للمستثمرين المحليين والأجانب، بهدف تشجيع الإنتاج المحلي وتحقيق الأمن الغذائي. يتم توزيع الأراضي عبر عقود الامتياز التي تصل إلى 40 سنة قابلة للتجديد، وتتيح للمستثمرين استغلال الأراضي الفلاحية بشكل طويل الأمد. هذه الأراضي تُمنح بأسعار تفضيلية، لا سيما في المناطق الجنوبية والهضاب العليا، حيث تقدم الدولة دعمًا مباشرًا من خلال إعفاءات ضريبية وتقليص الرسوم. في إطار هذا الدعم، تخصص الدولة قطع أراضٍ فلاحية للاستثمار في مشاريع زراعية محددة، مثل زراعة الحبوب، غرس الأشجار المثمرة، أو المشاريع الزراعية المرتبطة بالطاقات المتجددة.

على سبيل المثال، في منطقة الجنوب الجزائري، قامت الدولة بتخصيص أراضٍ واسعة لإقامة مشاريع زراعية لإنتاج التمور والخضروات في إطار برامج التنمية المستدامة، مع تقديم دعم من صندوق التنمية الفلاحية. كما أن هناك مشاريع رائدة في ولاية الوادي للاستثمار في الأراضي الزراعية الصحراوية.

4) التسهيلات الإدارية والقانونية

عملت الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة على تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية الخاصة بالاستثمار الفلاحي، بهدف جذب المستثمرين وتسهيل إنشاء المشاريع. من بين أبرز هذه التسهيلات: تقليص آجال منح العقار الفلاحي عبر الدواوين الولائية، وتوفير عقود الامتياز بدل عقود الإيجار التقليدية، مما يمنح المستثمرين حقوقًا أقوى وأطول مدى (حتى 40 سنة قابلة للتجديد). كما تم اعتماد الشباك الموحد على مستوى مديريات الفلاحة لتقليص البيروقراطية وتسهيل الحصول على التراخيص. إضافة إلى ذلك، تمنح الدولة إعفاءات ضريبية وجمركية للمستثمرين في القطاع الفلاحي، خاصة عند استيراد العتاد أو في المشاريع المنجزة في مناطق الهضاب والجنوب[1].

[1] دليلة دالية، سليمة بلهواس، "المقاربة الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الدعم الحكومي في الجزائر". مجلة المنهاج للاقتصاد، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2024، ص 1169-1186. جامعة الوادي، الجزائر، ص1170.

المبحث الثاني: دورالاستثمار الفلاحي على الأمن الغذائي في الجزائر

المطلب الأول: مدى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية

يمثل الاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية أحد أبرز مؤشرات الأمن الغذائي بحيث يهدف هذا المطلب إلى قياس مدى تحقيق الاكتفاء الذاتي من أهم المنتجات الفلاحية النباتية والحيوانية في الجزائر، وذلك من خلال تتبع تطور الإنتاج والاستهلاك.

1 تطور الإنتاج والاستهلاك الفلاحي في الجزائر:

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر خلال العقود الأخيرة ديناميكية ملحوظة نتيجة السياسات العمومية والمبادرات الخاصة التي استهدفت دعم الإنتاج الوطني. وقد انعكست هذه الديناميكية على معدلات الإنتاج والاستهلاك، مع تسجيل تحسن في وفرة بعض المواد الغذائية الأساسية كالقمح والبطاطا والحليب، مقابل استمرار تبعية بعض المنتجات للاستيراد. ومن جهة أخرى، طرأت تحولات على سلوك المستهلك الجزائري، تجلت في زيادة الطلب على منتجات طازجة مثل الخضروات والفواكه. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل هذا المسار ومدى اقتراب الجزائر من تحقيق الأمن الغذائي.

1.1 تطور الإنتاج الوطني من المنتجات الفلاحية الأساسية (نباتية وحيوانية):

شهدت الجزائر تطوراً كبيراً في إنتاجها الفلاحي خلال السنوات الأخيرة، سواء في المحاصيل الزراعية مثل القمح والبطاطس والتمور، أو في المنتجات الحيوانية مثل الحليب واللحوم والبيض. يعكس هذا التطور جهود الدولة لتعزيز الأمن الغذائي، لكن بعض المنتجات ما زالت تعتمد على الاستيراد. يهدف هذا التحليل إلى عرض تطور الإنتاج الفلاحي ومدى مساهمته في تغطية احتياجات البلاد.

1.1.1 تطور إنتاج بعض المنتجات الفلاحية النباتية:

يُعد الإنتاج النباتي حجر الزاوية في النظام الغذائي الوطني، نظرًا لاعتماده الواسع في تغذية السكان وتوفير المواد الأولية للصناعات الغذائية. وتعكس كميات الإنتاج المسجلة في هذا القطاع مدى فعالية السياسات الزراعية المطبقة، ومدى تأثره بالعوامل المناخية والهيكلية. من خلال الجدول رقم(3) والرسم البياني رقم(3) يمكن تتبع المسار التطوري لإنتاج مجموعة من أهم المحاصيل النباتية في الجزائر، مثل القمح، البطاطا، الطماطم، الزيتون، وغيرها، خلال الفترة (2000–2023).

جدول رقم (3-3) يمثل تطور إنتاج بعض المنتجات الفلاحية النباتية الأساسية في الجزائر خلال الفترة (2000–2023) (الوحدة:طن)

السنة	القمح	البطاطا	الطماطم	البصل والكراث	الزيتون	التمر	البرتقال
2000	760361	1207690	341447	315741	217112	365616	299583
2001	2039213	967232	373534	428491	200339	437332	327083
2002	1501803	1333465	401364	447846	191926	418427	362490
2003	2964852	1879918	456933	555110	167627	492217	389372
2004	2730700	1896270	512195	658215	468800	442600	417150
2005	2414728	2156550	513780	685500	316489	516293	435236
2006	2687930	2180961	548934	703873	264733	492188	474453
2007	2318963	1506859	567313	826592	208952	526921	490915
2008	1111033	2171058	559249	759166	254067	552765	502991
2009	2953117	2636057	641034	980160	475182	600696	626091
2010	2605178	3300312	718235	1001304	311252	644741	582496
2011	2910890	3862194	771606	1144171	610776	724894	814740
2012	3432231	4219476	796963	1183268	393840	789357	802517
2013	3299049	4886538	975075	1359491	578740	848199	890674
2014	2436197	4673515	1065609	1340876	482860	934377	955206
2015	2656731	4539577	1163766	1436280	653725	990377	1005079
2016	2440097	4759676	1280570	1525987	696431	1029595	892764
2017	2436503	4606402	1286286	1420310	684460	1058558	1013951
2018	3981219	4653322	1309745	1399690	860784	1094700	1134194
2019	3876876	5020249	1477878	1613729	868754	1136025	1199535

1174845	1151909	1079508	1665671	1635616	4659482	3106754	2020
1137191	1188803	704619	1710595	1641636	4360880	2168386	2021
1245387	1244466	847031	1759854	1653903	4356127	3000000	2022
1359555	1324767	904013	1813467	1682041	4632151	2500000	2023

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على بيانات موقع https://www.fao.org/faostat/en/#data تاريخ الاطلاع:10-06-2025

شكل رقم (3-3):تطور إنتاج بعض المنتجات الفلاحية النباتية الأساسية في الجزائر خلال الفترة 2000–2023 (الوحدة:طن)

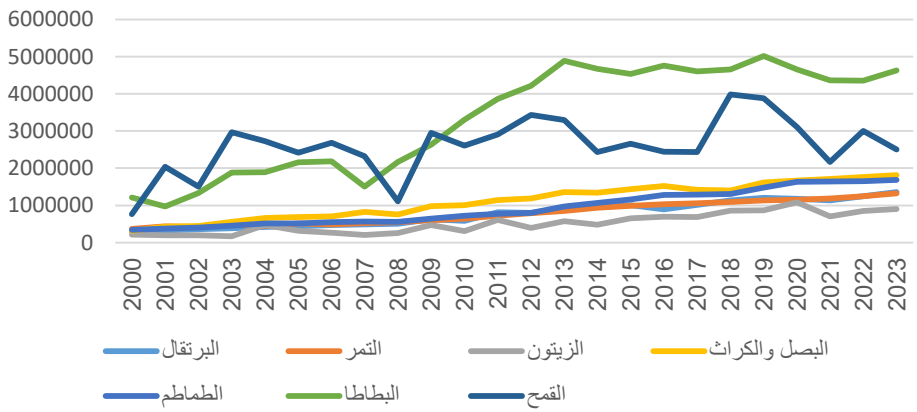

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على بيانات موقع https://www.fao.org/faostat/en/#data تاريخ الاطلاع:10-06-2025

يوضح الجدول رقم(3) والشكل رقم (3) تطور إنتاج بعض المنتجات الفلاحية النباتية الأساسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2023. ومن خلال المعطيات، نلاحظ وجود اتجاه تصاعدي عام في الإنتاج لمعظم المنتجات، مع تسجيل تفاوتات دورية تعكس تأثير العوامل المناخية، والسياسات الفلاحية، ومدى توفر وسائل الدعم والتجهيزات.

يتضح أن البطاطا تحتل المرتبة الأولى من حيث الحجم الكلي للإنتاج، حيث تجاوز إنتاجها في بعض السنوات عتبة 4.5مليون طن، ما يعكس مكانتها كمنتج استراتيجي في السلة الغذائية الجزائرية، وسهولة زراعتها وانتشارها الواسع. تليها الطماطم التي شهدت تطورًا لافتًا في الإنتاج خاصة بعد سنة 2010، مما يدل على توسع المساحات المخصصة لها وتحسن تقنيات الإنتاج المحمي.

أما بالنسبة إلى القمح، ورغم أنه يُعد محصولًا استراتيجيًا للأمن الغذائي، إلا أن إنتاجه عرف تذبذبًا ملحوظًا، حيث بلغ ذروته سنة 2011 (حوالي 3.4 مليون طن)، لينخفض مجددًا في السنوات اللاحقة، وهو ما يعكس استمرار التبعية للاستيراد، وضعف التأقلم مع التغيرات المناخية.

من جهة أخرى، شهد إنتاج التمور نموًا مستمرًا ليصل إلى أكثر من 1.3مليون طن سنة 2023، ما يعكس نجاح برامج دعم شعبة النخيل خاصة في الجنوب الجزائري. أما الزيتون فقد عرف قفزات مهمة في الإنتاج خلال بعض السنوات، ويُلاحظ ارتفاعه اللافت بعد 2010، مما يدل على تطور نشاط زراعة الزيتون وتوسع المعاصر.

كما سجّل كل من البصل والكراث والبرتقال تطورًا ملحوظًا نسبيًا، ولو بوتيرة أقل مقارنة بالمحاصيل الأخرى، حيث بقي إنتاج البرتقال أقل من 1.4 مليون طن حتى سنة 2023، ما يدل على محدودية المساحات المغروسة بالحوامض مقارنة ببقية السلاسل الإنتاجية.

يعكس الجدول والشكل الديناميكية التي يعرفها القطاع النباتي في الجزائر، مع تسجيل تحسن عام في الإنتاج، غير أن هذا التحسن يبقى غير كافٍ لتحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل، مما يستوجب تعزيز الاستثمارات، وتبني تقنيات الزراعة الذكية، وتحسين سلاسل القيمة والتسويق.

1.1.2 تطور إنتاج اللحوم ومشتقات الثروة الحيوانية

شهد قطاع الثروة الحيوانية في الجزائر تطورات متباينة خلال العقود الأخيرة، بفعل عوامل متعددة تتعلق بالطلب الغذائي، وتغير أنماط الاستهلاك، إلى جانب السياسات العمومية الموجهة لدعم الإنتاج الحيواني. ويعرض الجدول أدناه تطور كميات الإنتاج المسجلة سنويًا لأهم مشتقات الثروة الحيوانية (لحوم الأبقار، لحوم الأغنام، الحليب، البيض، العسل) خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023، مرفوق برسم بياني توضيحي لأبرز الاتجاهات. وتُعد هذه المنتجات من بين المكونات الأساسية للغذاء اليومي للمواطن الجزائري، ومن المؤشرات الحيوية لقياس فعالية السياسة الفلاحية في دعم الأمن الغذائي الحيواني.

الجدول رقم (3-4):تطور إنتاج اللحوم ومشتقات الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة (2000–2023) (الوحدة:طن)

السنة	لحوم الأبقار	لحوم الأغنام	الحليب (أبقار)	البيض	العسل الطبيعي
2000	132600	164050	1170000	240000	1054
2001	105000	165000	1250000	236000	1639
2002	116000	164900	1180000	243000	1950
2003	121000	165000	1200000	253000	2100
2004	125000	172300	1400000	253000	2800
2005	120000	178000	1500000	253000	2991
2006	122000	185000	1547995	253000	2500
2007	123000	187000	1569880	254000	2959
2008	125000	178500	1700000	254000	3312
2009	130500	197200	1750000	254000	4002
2010	126126	204918	2071000	252000	4880
2011	125386	253204	2139951	258000	4752
2012	135674	261198	2377000	262000	5320
2013	139948	279963	2494402	267000	6147
2014	145724	294620	2800000	306036	5714
2015	155037	304155	2932000	323972	6427
2016	164268	321890	2818000	344841	7132
2017	166291	325114	2666000	364252	6123
2018	153192	325008	2422053	377379	7356
2019	151590	329090	2478117	385793	6413

5377	489650	2414552	334903	144246	2020
5165	392275	2409291	342295	146270	2021
5706	407744	2433986	346058	140000	2022
6010	421271	2419276	360039	138000	2023

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على بيانات موقع https://www.fao.org/faostat/en/#data

شكل رقم (3-4):تطور إنتاج اللحوم ومشتقات الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة(2000–2023) (الوحدة:طن)

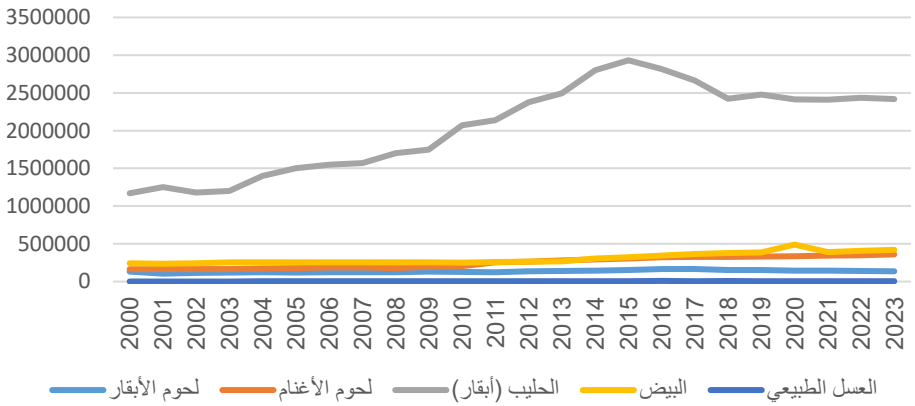

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على بيانات موقع https://www.fao.org/faostat/en/#data تاريخ الاطلاع:10-06-2025

يعكس الجدول رقم(4) التطورات الكمية في إنتاج بعض منتجات الثروة الحيوانية في الجزائر، مثل لحوم الأبقار والأغنام، الحليب، البيض، والعسل الطبيعي، خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2023. ويُظهر الشكل رقم(3) وجود تحسن عام في المؤشرات، إلا أن ذلك التحسن يبقى متفاوتًا من منتج إلى آخر، ومتأثرًا بعوامل إنتاجية وهيكلية متعددة.

يُلاحظ أن إنتاج الحليب قد عرف نموًا ملحوظًا، حيث انتقل من حوالي 1.17 مليون طن سنة 2000 إلى أكثر من 2.9 مليون طن سنة 2015، قبل أن يسجل تراجعًا طفيفًا في السنوات الأخيرة ليستقر عند حوالي 2.4 مليون طن سنة 2023. هذا يعكس تطور شعبة الحليب خاصة من خلال دعم الدولة لسلسلة جمع الحليب

الطازج، غير أن التراجع بعد 2016 قد يُعزى إلى صعوبات في العلف، وارتفاع تكاليف الإنتاج، ومنافسة الحليب المجفف المستورد.

أما إنتاج لحوم الأغنام، فقد شهد تطورًا مستقرًا وملحوظًا، إذ ارتفع من 164 ألف طن سنة 2000 إلى أكثر من 360 ألف طن سنة 2023، مما يدل على توسع هذا النشاط وتكثيفه في مناطق الهضاب والجنوب. في المقابل، فإن إنتاج لحوم الأبقار عرف نموًا أقل انتظامًا، حيث بلغ ذروته سنة 2017 (أكثر من 166 ألف طن) قبل أن يتراجع إلى 138 ألف طن سنة 2023، مما يعكس ربما ضعف التحول نحو التربية الصناعية، وارتفاع كلفة الأعلاف المستوردة.

فيما يخص إنتاج البيض، فقد عرف هو الآخر تطورًا لافتًا، حيث تضاعف تقريبًا خلال العقدين الأخيرين، منتقلاً من 240 ألف طن سنة 2000 إلى أكثر من 421 ألف طن سنة 2023، وهو ما يعكس توسع تربية الدواجن، خاصة في المناطق شبه الحضرية.

أما العسل الطبيعي، فرغم أرقامه الصغيرة نسبيًا مقارنة بالمنتجات الأخرى، فقد تضاعف إنتاجه من 1054 طن فقط سنة 2000 إلى 6010 طن سنة 2023، وهو مؤشر على نمو نشاط تربية النحل، مدفوعًا بإقبال المستهلك المحلي على المنتجات الطبيعية، إلا أن هذا النشاط لا يزال يعاني من تقلبات كبيرة بسبب التغيرات المناخية، وتراجع الغطاء النباتي، وانتشار الأمراض.

يعكس الجدول تحسنًا تدريجيًا في إنتاج الثروة الحيوانية في الجزائر، نتيجة برامج الدعم العمومي، لكن تبقى هذه السلاسل الإنتاجية عرضة لتقلبات الأسعار، ومحدودية الإنتاجية، وارتفاع كلفة الأعلاف المستوردة. كما أن تعزيز الأمن الغذائي يتطلب تطوير البنى التحتية للإنتاج الحيواني، وتشجيع التحويل الصناعي، والتوسع في التغطية البيطرية وتحسين السلالات.

1.2 تطور الاستهلاك الفردي السنوي للمنتجات الفلاحية الأساسية (نباتية وحيوانية):

يُعد تطور الاستهلاك الفردي من المنتجات الفلاحية مؤشراً مهماً على التغيرات في النمط الغذائي للمجتمع الجزائري، كما يُعبر عن مدى قدرة الإنتاج الوطني على تلبية الحاجيات الأساسية للسكان. ويُسهم هذا المؤشر في تقييم حجم الطلب الداخلي، مما يتيح إمكانية مقارنة الإنتاج بالاستهلاك وتحديد نسب الاكتفاء الذاتي. وفي هذا الإطار، سيتم تقديم جداول إحصائية ترصد تطور الاستهلاك السنوي للفرد من أهم المنتجات النباتية والحيوانية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2022، وذلك كمدخل لتحليل الفجوة الغذائية لاحقاً.

1.2.1 استهلاك الفرد من المنتجات النباتية الأساسية:

يُعد استهلاك الفرد من المنتجات النباتية الأساسية مرآة لمدى اعتماد السكان على هذه المواد في نظامهم الغذائي اليومي. كما يُمثل هذا المؤشر أداةً مهمة لتقييم كفاية الإنتاج المحلي في تغطية الطلب الداخلي، فضلاً عن رصد التحولات في أنماط الاستهلاك الغذائي عبر الزمن. ويعرض الجدول التالي بيانات استهلاك الفرد من أبرز المنتجات النباتية خلال الفترة محل الدراسة.

جدول رقم (3-5): تطور متوسط الاستهلاك السنوي الفردي لبعض المنتجات الفلاحية النباتية في الجزائر للفترة (2010–2022) الوحدة(كغ/للفرد/سنة)

السنة	القمح ومنتجاته	التمر	الزيتون	البطاطس	الطماطم	البصل	البرتقال
2010	182,29	16	3,11	66,82	22,35	25,59	19,54
2011	178,5	17,2	3,97	66,79	24,08	28,69	26,29
2012	182,14	18,7	3,14	67,05	26,45	29,1	25,73
2013	176,41	19,7	3,15	67,32	28,14	32,78	27,91
2014	173,91	21,2	3,17	67,5	29,18	31,7	29,07
2015	175,09	22	3,19	67,95	31,78	33,28	30,13
2016	171,6	22,4	3,21	67,84	33,28	34,66	26,08
2017	173,12	22,2	3,21	67,88	30,55	31,64	28,36
2018	181,61	22,4	3,2	67,99	32,2	30,58	31,31
2019	183,51	21,8	4,12	66,06	34,81	34,62	32,02
2020	186,97	21,3	5,42	64,77	37,17	35,12	31,96
2021	190,15	21,4	4,83	64,08	36,44	35,45	30,25
2022	186,65	21,4	5,05	60,93	36,14	35,97	31,5

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على بيانات موقع https://www.fao.org/faostat/en/#data تاريخ الاطلاع:10-06-2025

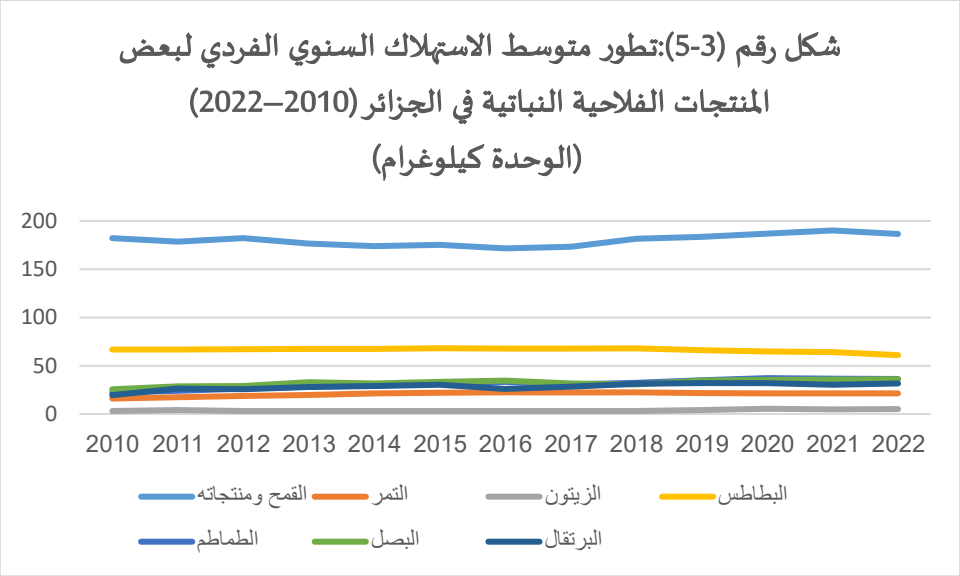

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على بيانات موقع https://www.fao.org/faostat/en/#data تاريخ الاطلاع:10-06-2025

يعكس الجدول رقم (5) والشكل رقم (5) ديناميكية الاستهلاك الغذائي للفرد الجزائري بالنسبة لمجموعة من المنتجات الفلاحية النباتية الأساسية خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2022، ويُبرز مجموعة من الاتجاهات المهمة:

القمح ومنتجاته:

يمثل القمح المادة الأساسية في النمط الغذائي الجزائري، حيث حافظ على مستويات استهلاك مرتفعة نسبياً طوال الفترة، تراوحت بين 171 كغ و190 كغ للفرد سنوياً. ويُلاحظ وجود تذبذب طفيف في الكميات المستهلكة، لكن دون أن ينخفض بشكل ملحوظ، ما يدل على استمرار الاعتماد القوي على القمح كمصدر رئيسي للكربوهيدرات، وهو ما يعكس ضعف التنوع الغذائي واعتمادًا كبيرًا على المنتجات المستوردة، خصوصاً أن الجزائر تستورد كميات كبيرة من القمح .

التمر والزيتون:

سجّل استهلاك التمر ارتفاعًا طفيفًا من 16 كغ سنة 2010 إلى ما يفوق 21 كغ ابتداءً من 2014، وهو ما قد يُعزى إلى تحسن الإنتاج الوطني، خاصة في الجنوب. أما استهلاك الزيتون فقد تطور ببطء من 3.11 كغ إلى حوالي 5 كغ سنة 2022، ما يشير إلى تحسن طفيف في الإنتاج أو في تفضيلات المستهلك الغذائية.

البطاطس والطماطم:

تعتبر البطاطس من الخضر الأساسية في النظام الغذائي المحلي، مع استقرار نسبي في الاستهلاك حول 64–68 كغ للفرد سنوياً. أما الطماطم فقد شهدت نمواً مستمراً، حيث ارتفعت من 22.35 كغ سنة 2010 إلى 36.14 كغ سنة 2022، ما يعكس زيادة في الإنتاج الوطني نتيجة لدعم الزراعة الموسمية.

البصل:

عرف استهلاك البصل تحسناً ملحوظاً، من 25.59 كغ إلى 35.97 كغ، وهو من المؤشرات الإيجابية على تحسن وفرة المنتج واستقراره في السوق.

البرتقال:

شهد استهلاك البرتقال ارتفاعاً واضحاً من 19.54 كغ سنة 2010 إلى حوالي 32 كغ سنة 2022، ما يعكس تحسن الإنتاج المحلي وتزايد الوعي الغذائي بضرورة استهلاك الفواكه كمصدر للفيتامينات، خاصة في السنوات الأخيرة بعد أزمة كوفيد-19.

من خلال تحليل تطور متوسط الاستهلاك الفردي لبعض المنتجات الفلاحية النباتية في الجزائر خلال الفترة 2010–2022، يتّضح أن هناك تحسنًا تدريجيًا في تنوع النظام الغذائي النباتي، تجلّى في الارتفاع النسبي لاستهلاك الطماطم، البرتقال، والبصل. كما حافظ القمح ومنتجاته على موقعه كمكون أساسي في النمط الغذائي الوطني، وهو ما يعكس استمرار الاعتماد الكبير على هذه المادة، خاصة في ظل ارتفاع فاتورة وارداته.

في المقابل، يُظهر استهلاك التمر والزيتون مستويات متوسطة، رغم الإمكانات الإنتاجية العالية، ما يُشير إلى ضرورة تعزيز سلاسل التوزيع وتحسين ثقافة الاستهلاك المحلي لهما. وتُبرز هذه المؤشرات أن الجزائر قد أحرزت تقدمًا نسبيًا نحو تحسين الأمن الغذائي النباتي، لكن لا تزال الحاجة قائمة لتكثيف الاستثمارات الفلاحية وتوجيهها نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتشجيع الإنتاج المحلي الموجَّه للاستهلاك الداخلي.

1.2.2 استهلاك الفرد من المنتجات الحيوانية الأساسية:

تُعتبر المنتجات الحيوانية، مثل اللحوم، الحليب، والبيض، من المصادر الأساسية للبروتين الحيواني الضروري للنمو والصحة العامة. ويُعدّ قياس معدل استهلاك الفرد من هذه المنتجات مؤشراً مهماً لتقييم مستوى الأمن الغذائي والتوازن الغذائي داخل المجتمع. ويعكس هذا المؤشر قدرة الأفراد على الوصول إلى غذاء

متنوع وغني بالعناصر الغذائية الضرورية، كما يساهم في فهم التحولات التي تطرأ على العادات الغذائية في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

جدول رقم (3-6): تطورمتوسط استهلاك الفرد السنوي من المنتجات الحيوانية الأساسية في الجزائر

خلال الفترة (2010–2022) الوحدة (كغ/للفرد/سنة)

السنة	لحوم الأبقار	لحوم الأغنام	الحليب	البيض	العسل
2010	4,92	7,44	146,5	6,57	0,16
2011	5,4	7,51	155,5	6,92	0,16
2012	6,18	7,6	159,6	7,49	0,16
2013	5,94	7,66	162,8	8,26	0,16
2014	6,24	7,79	167,5	8,19	0,16
2015	5,88	7,9	158,3	8,81	0,17
2016	5,67	7,99	162,7	8,7	0,17
2017	5,07	7,96	159,5	7,21	0,17
2018	5,03	7,87	148,8	6,77	0,17
2019	5,26	8,13	152,3	6,83	0,14
2020	4,01	8,13	155,3	6,43	0,13
2021	3,66	8,18	142,9	6,26	0,12
2022	3,46	8,11	152	6,28	0,12

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على بيانات موقع https://www.fao.org/faostat/en/#data تاريخ الاطلاع:10-06-2025

شكل رقم (3-6):تطور متوسط استهلاك الفرد السنوي من المنتجات الحيوانية الأساسية في الجزائر خلال الفترة 2010–2022
الوحدة(كغ/للفرد/سنة)

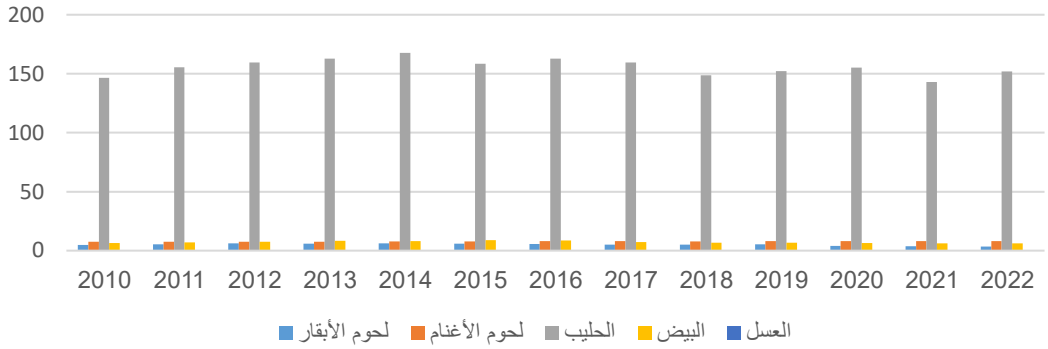

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على بيانات موقع https://www.fao.org/faostat/en/#data تاريخ الاطلاع:10-06-2025

يبين الجدول رقم(6) تطورًا غير منتظم في استهلاك الفرد الجزائري من المواد الحيوانية الأساسية على مدى 13 سنة، حيث لوحظ ما يلي:

لحوم الأبقار:

عرفت ارتفاعًا تدريجيًا من 4.92 كغ سنة 2010 إلى الذروة سنة 2014 (6.24 كغ)، ثم اتخذت منحى تنازليًا واضحًا إلى أن بلغت 3.46 كغ سنة 2022. هذا الانخفاض قد يُعزى إلى ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء، أو التغير في نمط الاستهلاك الغذائي، أو تدني القدرة الشرائية.

لحوم الأغنام:

اتسمت بالاستقرار النسبي مع توجه تصاعدي طفيف من 7.44 كغ سنة 2010 إلى 8.18 كغ سنة 2021، تلاها انخفاض طفيف إلى 8.11 كغ في 2022. يظل استهلاك لحوم الأغنام مرتفعًا نسبيًا بالمقارنة مع الأبقار، نظرًا لأهميتها في الثقافة الغذائية الجزائرية خاصة في المناسبات الدينية.

الحليب:

شهد استهلاك الحليب تذبذبًا، حيث بلغ أقصى مستوياته سنة 2014 (167.5 لترًا للفرد)، ثم انخفض تدريجيًا ليصل إلى 142.9 لترًا سنة 2021، مع تحسن نسبي في 2022. الانخفاض مرتبط على الأرجح بمشاكل التزويد والإنتاج المحلي، وتراجع الاستثمارات في قطاع الألبان، إضافةً إلى تقلبات الواردات من مسحوق الحليب.

البيض:

سجل نموًا واضحًا خلال الفترة 2010–2016، حيث بلغ الذروة في 2015 (8.81 وحدة للفرد)، قبل أن ينخفض تدريجيًا إلى حوالي 6.28 وحدة سنة 2022. يعكس هذا التراجع احتمال تأثر الإنتاج المحلي بتكاليف الأعلاف والظروف المناخية أو الصحية التي تؤثر على قطاع الدواجن.

العسل:

رغم أنه يُستهلك بكميات ضئيلة نسبيًا (أقل من 0.2 كغ/فرد/سنة)، فإن استهلاكه عرف استقرارًا نسبيًا بين 2010 و2019، ثم بدأ في الانخفاض التدريجي ليصل إلى 0.12 كغ سنة 2022. قد يعود السبب إلى محدودية الإنتاج المحلي وارتفاع أسعاره مقارنة بقدرة المستهلك.

يبيّن الجدول تراجعًا عامًا في استهلاك معظم المنتجات الحيوانية الأساسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2022، خاصة لحوم الأبقار والحليب والبيض، وهو ما يعكس ضغوطًا اقتصادية ومالية على المستهلك الجزائري من جهة، وتحديات هيكلية في منظومة الإنتاج الفلاحي الحيواني من جهة أخرى. يُعد هذا التراجع مؤشرًا على ضرورة تعزيز الاستثمار في سلاسل الإنتاج الحيواني وتحسين الأمن الغذائي الوطني من خلال سياسات دعم مُستهدفة وتحفيز المنتجين المحليين.

2 تحليل مدى تحقيق الاكتفاء الذاتي الفلاحي:

تعريف مبسط للاكتفاء الذاتي الفلاحي:

يُقصد بالاكتفاء الذاتي قدرة الدولة على تغطية حاجات سكانها الغذائية من الإنتاج المحلي دون الاعتماد على الاستيراد، ويُعد من أهم المؤشرات المعتمدة لقياس الأمن الغذائي. وتحسب نسبة الاكتفاء الذاتي من خلال المعادلة التالية:

نسبة الاكتفاء الذاتي (%) = (الإنتاج الوطني ÷ الاستهلاك الإجمالي) × 100

ويمثل الإنتاج الوطني كمية المنتج المحلي السنوية (بالطن)، في حين يُحسب الاستهلاك الإجمالي كما يلي:

الاستهلاك الإجمالي (بالطن) = (الاستهلاك الفردي السنوي بالكيلوغرام × عدد السكان) ÷ 1000

ولحسابه نحتاج الى بيانات الجدول (08) المتمثلة في عدد السكان

مثال تطبيقي لمنتج القمح – سنة 2010):

الإنتاج الوطني للقمح = 2.605.178 طن، متوسط استهلاك الفرد = 182.29 كغ/سنة، عدد السكان = 36.188.236 نسمة

أولًا نحسب الاستهلاك الإجمالي:

182.29 × 36.188.236 ÷ 1000 = 6.601.552 طن

ثم نحسب نسبة الاكتفاء الذاتي:

(6.601.552 ÷ 2.605.178) × 100 ≈ %39.45

ادن نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح لسنة 2010 هي 39.45%

الجدول رقم (3-7) : تطور عدد السكان للفترة(2010-2025)

السنة	عدد السكان
2010	36188236
2011	36834470
2012	37510879
2013	38220216
2014	38960491
2015	40019529
2016	40848000
2017	41720000
2018	42630000
2019	43480000
2020	44042091
2021	44759000
2022	45477389
2023	46164219
2024	46814308
2025	47435312

https://www.worldometers.info/world-population/algeria-population تاريخ الاطلاع:11-06-2025

تشير بيانات عدد السكان في الجزائر من 2010 إلى 2025 إلى نمو ديمغرافي متواصل، بزيادة تفوق 11 مليون نسمة خلال 15 سنة، ما يعكس ضغطًا متزايدًا على الموارد الغذائية ويبرز أهمية تعزيز الإنتاج الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي.

فيما يلي: تم حساب نسب الاكتفاء الذاتي:

2.1 نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية النباتية الأساسية في الجزائر:

تُعد نسب الاكتفاء الذاتي من أهم المؤشرات التي تُستخدم لتقييم مدى قدرة القطاع الفلاحي على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، والتقليل من التبعية للأسواق الخارجية. ويكتسي هذا المؤشر أهمية خاصة في سياق السعي لتحقيق الأمن الغذائي الوطني، لا سيما في ظل التحديات البيئية والاقتصادية التي تواجه الجزائر. في هذا الإطار، يبين الجدول التالي تطور نسب الاكتفاء الذاتي من مجموعة من المنتجات الفلاحية النباتية الأساسية في الجزائر خلال الفترة 2010–2022، بما يشمل القمح، التمر، الزيتون، البطاطا، الطماطم، البصل، والبرتقال.

الجدول رقم (3-8): نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية النباتية الأساسية في الجزائر خلال الفترة(2010–2022)(الوحدة %)

السنة	البرتقال	البصل	الطماطم	البطاطا	الزيتون	التمر	القمح
2010	82,38%	108,13%	88,80%	136,48%	276,56%	111,35%	39,49%
2011	84,13%	108,27%	86,99%	156,99%	417,67%	114,42%	44,27%
2012	83,15%	108,40%	80,33%	167,77%	334,37%	112,53%	50,24%
2013	83,50%	108,51%	90,66%	189,92%	480,71%	112,65%	48,93%
2014	84,34%	108,57%	93,73%	177,71%	390,96%	113,13%	35,96%
2015	83,35%	107,84%	91,50%	166,94%	512,07%	112,49%	37,92%
2016	83,80%	107,78%	94,20%	171,76%	531,13%	112,52%	34,81%

33,73%	114,29%	511,09%	162,66%	100,92%	107,60%	85,70%	2017
51,42%	114,64%	631,00%	160,55%	95,41%	107,37%	84,97%	2018
48,59%	119,85%	484,96%	174,78%	97,64%	107,20%	86,16%	2019
37,73%	122,79%	452,23%	163,34%	99,91%	107,69%	83,47%	2020
25,48%	124,11%	325,93%	152,04%	100,65%	107,81%	83,99%	2021
35,34%	127,87%	368,82%	157,21%	100,63%	107,58%	86,94%	2022

من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-3)-(5-3)

شكل رقم (3-7):نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية النباتية الأساسية في الجزائر خلال الفترة (2010–2022) (الوحدة:%)

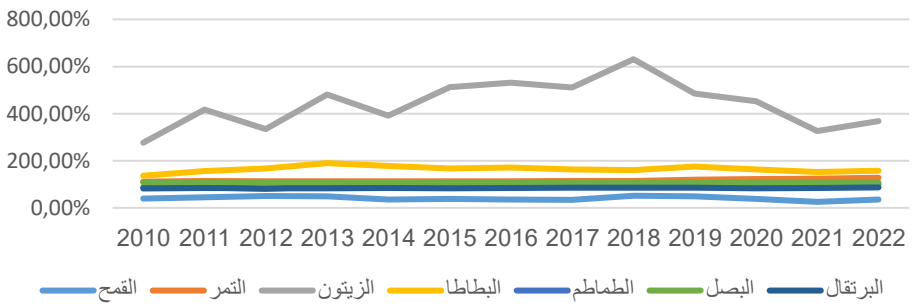

من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-3)-(5-3)

يُظهر جدول رقم (8) والشكل رقم (7) نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية النباتية في الجزائر خلال الفترة (2010–2022) تفاوتًا واضحًا في مستويات التغطية الذاتية من منتج إلى آخر، وهو ما يعكس مدى نجاح السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي حسب خصوصيات كل شعبة إنتاجية:

القمح:

سجّل القمح أدنى نسب الاكتفاء الذاتي في كل السنوات، إذ تراوحت بين 25,48% سنة 2021 و51,42% سنة 2018. هذا الأداء الضعيف يعكس الاعتماد المزمن على الاستيراد لتغطية الطلب المحلي، وهو ما يجعله من أكثر المنتجات الاستراتيجية حساسية في معادلة الأمن الغذائي الوطني.

التمر:

عرف هذا المنتَج استقرارًا وتطورًا نسبيًا، حيث تجاوزت نسب الاكتفاء الذاتي دائمًا عتبة 110%، وبلغت 127,87% في 2022. ذلك يُشير إلى فائض إنتاجي، خاصةً في المناطق الجنوبية، ويعزز فرص الجزائر في التوجه نحو التصدير وتعزيز القيمة المضافة.

الزيتون:

يُعد من أبرز المنتجات ذات الفائض الكبير، حيث تراوحت نسب الاكتفاء الذاتي بين 276% و631%، مما يدل على إمكانات إنتاجية معتبرة. إلا أن هذه الوفرة لا تنعكس دائمًا في السوق الوطنية بسبب محدودية التحويل الصناعي والتسويق الخارجي.

البطاطا:

تُسجّل البطاطا نسب اكتفاء تتراوح غالبًا بين 135% و175%، مما يثبت قدرتها على تغطية الطلب الداخلي، بل وتسجيل فوائض في بعض الفترات. رغم ذلك، تكررت مشكلات التقلبات في الأسعار والتخزين، ما يكشف عن ضعف في آليات التنظيم السوقي.

الطماطم:

شهدت الطماطم تطورًا ملحوظًا في نسب الاكتفاء، خاصة ابتداء من 2017، حيث تجاوزت في بعض السنوات 100%. يُعزى هذا الأداء إلى توسّع الزراعات المحمية وتكثيف الإنتاج في المواسم القصيرة.

البصل:

حافظ على نسب اكتفاء تفوق 107% بشكل شبه ثابت، مما يعكس وفرة إنتاجية وقابلية للتخزين والتسويق على مدار السنة.

البرتقال:

تراوحت نسب الاكتفاء بين 82% و87%، وهي قريبة من الاكتفاء الذاتي لكنها لم تتجاوزه إلا نادرًا، ما يُظهر هشاشة نسبية في العرض مقارنة بالطلب المتزايد على الحمضيات.

2.2 نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية الأساسية في الجزائر:

يُمثل مؤشر الاكتفاء الذاتي أداة تحليلية لقياس قدرة القطاع الفلاحي الوطني على تلبية الطلب المحلي من المنتجات الحيوانية دون اللجوء إلى الاستيراد. وتُظهر دراسة نسب الاكتفاء الذاتي في الجزائر تبايناً بين مختلف المواد، حيث يحقق الإنتاج الوطني وفرة في بعض المنتجات مقابل عجز في أخرى. ويسمح هذا التحليل بتحديد مكامن القوة والضعف في سلسلة الإنتاج الحيواني، وتوجيه السياسات الفلاحية نحو تعزيز الأمن الغذائي من خلال تقليص الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.

وفي هذا السياق، يبيّن الجدول التالي تطور نسب الاكتفاء الذاتي من أهم المنتجات الحيوانية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2022، وهو ما يسمح بتقييم الأداء الإنتاجي المحلي وتحديد نقاط القوة والضعف في هذا المجال الحيوي.

جدول رقم(3-9): نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية الأساسية في الجزائر خلال الفترة (2010–2022) (الوحدة: %)

السنة	العسل	البيض	الحليب	لحوم الأغنام	لحوم الأبقار
2010	84,28%	105,99%	39,06%	76,11%	70,84%
2011	80,63%	101,22%	37,36%	91,53%	63,04%
2012	88,64%	93,25%	39,70%	91,62%	58,53%
2013	100,52%	84,57%	40,09%	95,63%	61,64%
2014	91,66%	95,91%	42,91%	97,07%	59,94%
2015	94,47%	91,89%	46,28%	96,20%	65,88%
2016	102,71%	97,04%	42,40%	98,63%	70,92%
2017	86,33%	121,09%	40,06%	97,90%	78,62%
2018	101,50%	130,76%	38,18%	96,87%	71,44%
2019	105,35%	129,91%	37,42%	93,10%	66,28%
2020	93,91%	172,90%	35,30%	93,53%	81,68%

89,29%	93,49%	37,67%	140,00%	96,16%	2021
88,97%	93,83%	35,21%	142,77%	104,56%	2022

من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-4)-(3-6)

شكل رقم (3-8):نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية الأساسية في الجزائر خلال الفترة(2010–2022) (الوحدة: %)

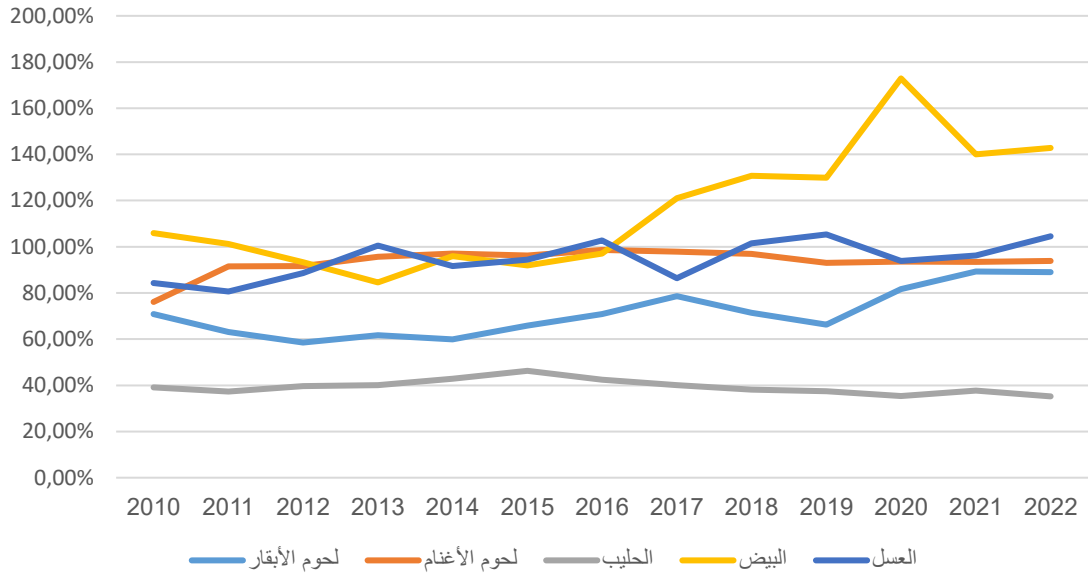

من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-4)-(3-6)

يُبرز الجدول الخاص بنسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية في الجزائر والشكل اعلاه تباينًا واضحًا بين الشعب الحيوانية، ويكشف في الوقت ذاته عن بعض التحديات البنيوية التي ما تزال قائمة، رغم بعض مؤشرات التحسّن النسبي خلال السنوات الأخيرة.

لحوم الأبقار:

ظلّت نسبة الاكتفاء الذاتي أقل من العتبة المرجعية (100%) طيلة الفترة المدروسة، حيث تراوحت بين 58,53% (2012) و89,29% (2021).

هذا يعكس استمرار عجز هيكلي في تربية الأبقار الموجهة للذبح، الناتج أساسًا عن:

- ✓ ضعف المردودية.

- ✓ كلفة الأعلاف المرتفعة.
- ✓ تراجع الاستثمار في الشعب المنظمة (الذبح، سلسلة التبريد).

لحوم الأغنام:

تم تسجيل نسب تغطية مرتفعة نسبيًا، بلغ متوسطها أكثر من 93% خلال الفترة. هذه النسبة تعكس قدرة هذا القطاع على تلبية جزء كبير من الطلب الوطني، خاصة في المناسبات الدينية، غير أنها تبقى غير كافية لتحقيق فائض للتصدير أو التخزين الاستراتيجي.

الحليب (أبقار):

تُعد من أضعف السلاسل في نسب الاكتفاء، حيث تراوحت التغطية بين 35% و46% فقط، ما يكشف اعتمادًا كبيرًا على مسحوق الحليب المستورد.

الأسباب الرئيسية:

- ✓ ضعف الإنتاج الفردي للبقرة الحلوب.
- ✓ تشتّت الإنتاج وصعوبة تجميعه.
- ✓ هشاشة شبكة التحويل والتبريد والتوزيع.

البيض:

يُعتبر من أكثر الشعب الحيوانية نجاحًا، حيث سجّلت النسب أرقامًا تفوق 100% منذ 2016، ووصلت إلى 172,9% سنة 2020. هذا يؤكد وجود فائض إنتاج فعلي قابل للتخزين والتصدير، ويعكس نضج هذا القطاع، خاصة بعد تعميم أنظمة التربية المكثفة والدعم التقني للمنتجين.

العسل:

النسب تراوحت بين 80% و105%، ما يعني أن الجزائر حققت اكتفاءً شبه دائم في هذا المنتج، رغم أنه لا يمثل منتجًا غذائيًا استهلاكيًا رئيسيًا.

تحقّق هذه النسب بفضل:

- ✓ تنامي عدد مربي النحل.
- ✓ تحسن الوعي الغذائي حول فوائد العسل.

- ✓ ملاءمة الظروف المناخية في العديد من المناطق.

يتضح من خلال هذا الجدول أن الجزائر قد حققت اكتفاءً شبه تام أو فائضًا في بعض المنتجات الحيوانية مثل البيض والعسل، وتقترب مؤن الاكتفاء في لحوم الأغنام. إلا أن بعض المنتجات الأخرى، خاصة الحليب ولحوم الأبقار، ما تزال تسجّل عجزًا هيكليًا يتطلب تدخّلات عاجلة في مجالات:

- ✓ تحسين الوراثة والإنتاجية.
- ✓ دعم الأعلاف محليًا.
- ✓ تطوير سلاسل التبريد والتسويق.

المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الفلاحي في تقليل التبعية الغذائية

تُعدّ التبعية الغذائية من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري، حيث تعتمد البلاد بشكل كبير على الأسواق الخارجية لتلبية حاجياتها من المواد الفلاحية الأساسية، بالرغم من توفّرها على قدرات زراعية هامة. وقد ازدادت هذه التبعية حدة خلال العقود الأخيرة، نتيجة ضعف الإنتاج الوطني من الحبوب، الحليب، الزيوت والسكر، مقابل ارتفاع مستمر في مستويات الاستهلاك المحلي.

وفي هذا السياق، ورغم تخصيص الدولة لمبالغ معتبرة لدعم القطاع الفلاحي، إلا أن المؤشرات الكمية تُظهر استمرار تصاعد واردات الجزائر من المنتجات الفلاحية، ما يُطرح تساؤلات حول فعالية السياسات الاستثمارية المنتهجة، ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتقليص الاعتماد على الخارج.

ولتوضيح هذه العلاقة، يعرض الجدول التالي تطور واردات الجزائر من المواد الفلاحية الأساسية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2018، بما يسمح بقياس حجم التبعية الغذائية ومقارنتها بجهود الاستثمار الفلاحي خلال نفس المرحلة.

جدول رقم(3-10): واردات المنتجات الفلاحية الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)(الوحدة 10^6 دج)

السنة	القمح والشعير	السكر	الحليب	الزيوت	القهوة
2000	60517,2	5166,9	16734,1	28124,5	1012,3
2001	55263,6	2976,1	22977,2	37429,1	1364,3
2002	75450,3	5140	20823,4	34658	1312,8
2003	67980,3	793,8	17585,9	35235,9	1778,1
2004	73719,7	351,1	19034,5	53756,4	2016,3
2005	75168,8	1737,4	21183,9	49456,9	1766,4
2006	72421,7	1667,9	31497,6	46504,1	1761,9
2007	96726,3	916,2	29221,5	67881,8	2393,3
2008	206140	6715,8	27586,6	75781,7	4253,4
2009	132981	2071,1	39943	58104,1	1169,3
2010	93137,3	143,5	49191,9	62207,7	2341,7
2011	207545	8424,2	82720,7	99380,9	8073,4
2012	165127	8833,6	76017,6	84801,8	4611,9
2013	168545	12087,1	71739,3	85162,2	4768,4
2014	191012	15829,2	69334,5	144944	9294,1
2015	240600	16659,4	94221,7	11513,2	3747,3
2016	195965	16790,9	71748,8	100587	29857,4
2017	198497	11140,2	95374,7	180768	126379
2018	244381	91943,9	111619	247222	146434

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على بيانات الديوان الوطني الاحصائيات تاريخ الاطلاع:20-06-2025

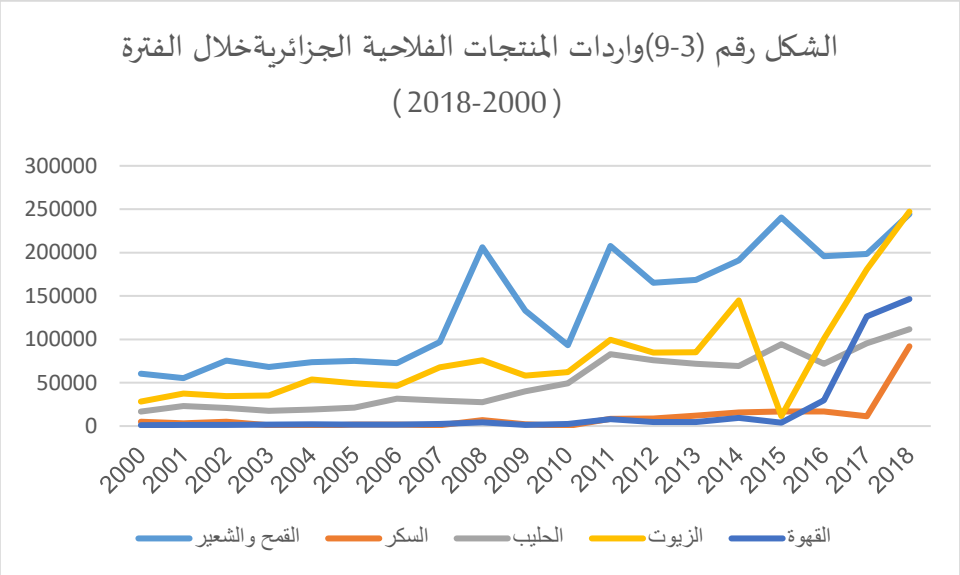

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على بيانات الجدول

يعرض الجدول رقم(10) والشكل البياني أعلاه تطور واردات الجزائر من أهم المواد الفلاحية الأساسية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2018، ويلاحظ من خلاله أن الجزائر حافظت على مستويات مرتفعة من التبعية الغذائية، خاصة بالنسبة للقمح ومشتقاته، الزيوت، الحليب، والسكر.

ففي بداية الفترة (2000)، كانت واردات القمح والشعير تُقدّر بـ60.5 مليار دج، لتصل سنة 2018 إلى أكثر من 244.3 مليار دج، وهو ما يُعكس اعتمادًا كبيرًا على الخارج لتلبية الطلب الداخلي على الحبوب. كما يُلاحظ ارتفاع كبير في واردات الحليب التي تضاعفت تقريبًا، من 16.7 مليار دج سنة 2000 إلى أكثر من 111.6 مليار دج سنة 2018، ما يبرز عجزًا واضحًا في الإنتاج المحلي من هذه المادة الأساسية.

أما الزيوت النباتية، فقد سجلت قفزة ملحوظة في نهاية الفترة، حيث ارتفعت من 28.1 مليار دج سنة 2000 إلى أكثر من 247.2 مليار دج سنة 2018، مما يجعلها من أبرز المنتجات التي تعمّق عجز الميزان الغذائي.

ويمكن القول إن هذه الأرقام تُبرز ضعف الإنتاج المحلي من المواد الأساسية، وعدم قدرة القطاع الفلاحي الوطني على تلبية الحاجيات الغذائية للسكان، رغم الإمكانات الطبيعية والبشرية المتوفرة، مما يُحتّم ضرورة تعزيز الاستثمار الفلاحي المنتج وتعميق الإصلاحات الموجهة نحو الأمن الغذائي.

تُعد التبعية الغذائية إحدى أبرز الإشكاليات التي تعاني منها الجزائر، بالنظر إلى ارتفاع وارداتها من المواد الفلاحية الأساسية، رغم تخصيص الدولة لمبالغ معتبرة في شكل استثمارات عمومية لدعم القطاع الفلاحي.

ومن خلال تحليل تطور مخصصات الاستثمار الفلاحي العام خلال الفترة 2000–2018، ومقارنتها بتطور حجم الواردات الغذائية في نفس الفترة، يمكن الوقوف على مدى فعالية هذه الاستثمارات في تقليص حدة التبعية الغذائية.

تشير بيانات الجدول رقم(01) إلى أن الاستثمارات الفلاحية شهدت تذبذبًا في مستوياتها، حيث تراوحت نسبتها من إجمالي الاستثمارات العمومية بين 7.15% كأدنى نسبة سنة 2013، و18.57% كأعلى نسبة سنة 2003. رغم هذه التخصيصات، تُظهر بيانات الجدول رقم (11) أن واردات المواد الفلاحية الأساسية قد واصلت الارتفاع، خصوصًا في فترات لاحقة، حيث بلغت واردات القمح والشعير سنة 2018 حوالي 244.3 مليار دج، والحليب 111.6 مليار دج، والزيوت 247.2 مليار دج.

هذا التباين الواضح بين تطور الإنفاق العمومي على الفلاحة من جهة، واستمرار تصاعد فاتورة الاستيراد الغذائي من جهة أخرى، يعكس محدودية أثر الاستثمار الفلاحي في تقليص التبعية الغذائية، لأسباب متعددة، منها:

- ✓ التركيز غير المتوازن في توجيه الاستثمارات، حيث لم تُوجَّه بالشكل الكافي نحو الزراعات الاستراتيجية كالحبوب والزيوت والبقوليات.
- ✓ ضعف المردودية الإنتاجية نتيجة غياب المكننة الحديثة في بعض المناطق، وعدم دمج التكنولوجيا بفعالية.
- ✓ غياب منظومة متكاملة لسلاسل الإنتاج والتخزين والتوزيع، مما يؤدي إلى فقدان جزء من المحاصيل أو تسويقها بأسعار غير مشجعة للمنتجين.

- ✓ تفاقم الضغط السكاني، ما يجعل النمو في الطلب يفوق الزيادة في العرض المحلي رغم رفع حجم الاستثمارات.وعليه، فإن معالجة التبعية الغذائية لا يمكن أن تقتصر فقط على زيادة مخصصات الاستثمار الفلاحي، بل يجب أن تُرافق هذه الزيادات بسياسات هيكلية إصلاحية، تشمل:
- ✓ تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- ✓ دعم الابتكار الزراعي والتحول نحو الزراعة الذكية.
- ✓ تحفيز الفلاحين على التخصص في المنتجات ذات القيمة المضافة العالية والمطلوبة في السوق الوطنية.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الاستثمار الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

يواجه الاستثمار الفلاحي في الجزائر تحديات ميدانية متعددة تعرقل فعاليته في تحقيق الأمن الغذائي، رغم البرامج والسياسات العمومية المعلنة منذ مطلع الألفية الثالثة. وتشكل ندرة المياه إحدى أبرز هذه العقبات، نظرًا لطبيعة الجزائر شبه الجافة ومحدودية التساقطات. وتفيد تقارير وزارة الموارد المائية لسنة 2022 أن أكثر من 70% من السدود لا تعمل بكامل طاقتها بسبب الجفاف، مما يقلل من القدرة على تزويد الأراضي الزراعية بمياه الري، خاصة في المناطق الداخلية والجنوبية. هذا الوضع يؤثر مباشرة على الإنتاج الفلاحي، ويؤدي إلى تقليص المساحات المزروعة، مما يزيد من الاعتماد على الواردات الغذائية[1].

إلى جانب ذلك، يشكل ضعف البنية التحتية الفلاحية عائقًا رئيسيًا أمام تطوير الاستثمار الفلاحي. فالكثير من المناطق الزراعية، خاصة في الهضاب العليا والجنوب، تعاني من نقص حاد في الطرق، شبكات الكهرباء، التخزين، والتبريد، مما يصعّب نقل المنتجات من الحقول إلى الأسواق. ويؤكد تقرير صادر عن ديوان تنمية الزراعة الصحراوية (ODAS) في عام 2021 أن 40% من المستثمرين في ولايات الجنوب يواجهون صعوبات متكررة في تسويق منتجاتهم بسبب غياب الطرق المعبدة. هذه الاختلالات ترفع كلفة الإنتاج وتؤدي إلى تلف كميات من المحاصيل، مما يضعف مردودية الاستثمار ويؤثر سلبًا على الأمن الغذائي الوطني.

[1] كارل ك ايتشر مواجهة الازمة الغذائية في افريقيا، في كتاب التنمية الزراعية في العالم الثالث، الجزء الرابع، تحرير كارل ايتشر وجون. م. ستاتز (تر: سمير عبد الرحيم الجلبي)، بغداد: دار الشؤون الثقافية 1988.

من جهة أخرى، تبقى مسألة التمويل من أبرز التحديات التي تواجه المستثمرين في المجال الفلاحي. فرغم إنشاء آليات دعم كالقرض الفلاحي التشاركي (RFIG) وصندوق التنمية الفلاحية (FDA)، فإن الوصول إلى هذه التمويلات لا يزال محفوفًا بإجراءات معقدة وضمانات صعبة التحقيق، خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين والمستثمرين الشباب. وقد صرّح وزير الفلاحة في 2023 بأن 60% من المشاريع الفلاحية المسجلة لم تتمكن من الحصول على تمويل فعلي، مما يضعف ديناميكية الاستثمار ويحد من قدرته على المساهمة في تحقيق الاكتفاء الغذائي.

تُعدّ البيروقراطية أيضًا من العوائق البنيوية التي تُبطئ وتيرة الاستثمار الفلاحي، حيث يواجه المستثمرون صعوبات كبيرة في الحصول على التراخيص والعقار الفلاحي، نتيجة لتعدد المتدخلين في العملية وطول مدة معالجة الملفات. ووفقًا لتقرير محكمة المحاسبة لسنة 2020، فقد تجاوزت مدة دراسة بعض ملفات الاستثمار في القطاع الفلاحي 18 شهرًا، ما يؤدي إلى فقدان الفرص الاستثمارية، وتأخير إنجاز المشاريع الحيوية التي يُعوَّل عليها لتحقيق الأمن الغذائي[1].

ولا تقل إشكالية ندرة الأراضي الفلاحية الصالحة عن سابقاتها من حيث التأثير، إذ تتركز أغلب الأراضي الزراعية المنتجة في الشمال الذي يمثل أقل من 3% من مساحة الجزائر، بينما تبقى الأراضي المتوفرة في الجنوب عرضة لمشكلات ملوحة التربة، بعد المسافات، ونقص التهيئة. وقد كشفت تجارب فلاحية في ولايات مثل أدرار و ورقلة عن صعوبات كبيرة في استغلال المساحات الصحراوية رغم وفرتها، وهو ما يحدّ من توسع المشاريع الزراعية ويُقيّد فرص تحسين الأمن الغذائي.

كما يعاني القطاع من ضعف التنسيق بين مراكز البحث والمؤسسات الفلاحية، مما ينعكس سلبًا على نقل التكنولوجيا الحديثة واعتماد تقنيات الزراعة الذكية. ويُظهر تقييم أجراه المعهد الوطني للبحث الزراعي (INRA) سنة 2021 أن أكثر من 75% من نتائج الأبحاث الفلاحية لا يتم استغلالها في الميدان، مما يحدّ من تحسين الإنتاجية وجودة المنتجات، ويُبقي القطاع رهينًا لأساليب تقليدية غير قادرة على تلبية الحاجيات الغذائية المتزايدة[2].

---

[1] النجفي سالم التوفيق التنمية الاقتصادية الزراعية، ط2، جامعة الموصل، 1987.

[2] أو ماليل، وولفرد كاندلر، الامن الغذائي في الاقطار النامية قضايا وطنية في كتاب التنمية الزراعية في العالم الثالث، الجزء الثالث تحرير كارل ايتشر وجون م. ستاتز تر سمير عبد الرحيم الجلبي) بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1988.

في ضوء هذه التحديات المتعددة، يتضح أن الاستثمار الفلاحي في الجزائر لا يمكن أن يكون أداة فعالة لتحقيق الأمن الغذائي إلا من خلال إصلاحات جذرية تشمل البنية التحتية، تسهيل التمويل، تبسيط الإجراءات الإدارية، وتحفيز الابتكار. ومن دون تجاوز هذه العراقيل، ستبقى جهود الدولة محدودة التأثير، ولن يتمكن القطاع من تقليص الفجوة الغذائية وتحقيق السيادة الغذائية المنشودة[1].

المبحث الثالث: سبل تعزيز الاستثمار الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي

المطلب الأول: إصلاح السياسات والتشريعات الداعمة:

في إطار تعزيز الجاذبية الاستثمارية للقطاع الفلاحي وضمان مساهمته الفعلية في تحقيق الأمن الغذائي، لا بد من إحداث إصلاحات تشريعية وسياسية شاملة تستجيب للواقع الميداني وتحديات المستثمرين. وفيما يلي مقترحات رئيسية:

1) مراجعة وتبسيط القوانين المتعلقة بالأراضي الفلاحية:

يقع الاستثمار الفلاحي أحيانًا ضحية تعقيد إجراءات الحصول على الأراضي وقيود قانون 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008، الذي يفرض شروطًا صارمة لمطابقة البناء على الأراضي الفلاحية ويحدّ من توسع المشاريع الزراعية. يُقترح تعديل النصوص التنظيمية للمنشور الوزاري المشترك رقم 2017/1839 لإلغاء بعض الشروط البيروقراطية (كالحيازة العقارية الصارمة قبل 2008)، وتوسيع صلاحيات "اللجنة التوجيهية الولائية" لتشمل تمكين المستثمرين الصغار من الأراضي المصغرة (<20 هكتار) دون انتظار موافقة متعددة الجهات. كما يمكن إدراج آليات تصنيف جديدة للأراضي المستصلحة لضبط أفضل للتصنيف الفلاحي وتسهيل الحصول على حق الانتفاع لفترات طويلة بتكلفة محددة وواضحة.

2) تحفيز ضريبي واستثنائي للمشاريع الزراعية:

[1] فضيل إبراهيم مزاري ، السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: 1962 - 2016 غير منشورة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه أكاديمي تخصص تنظيمات سياسية وادارية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري ، جامعة الجزائر3 ،2018،ص 226.

من شأن تعديل قوانين الضرائب والرسوم أن يشكّل حافزًا قويًا لجذب المستثمرين إلى القطاع الفلاحي، خاصة إذا تم توجيهه نحو الاستثمارات المهيكلة وذات القيمة المضافة العالية. ويمكن في هذا السياق اقتراح حزمة من الإجراءات، أبرزها منح إعفاءات ضريبية مؤقتة تمتد بين 5 إلى 7 سنوات تشمل ضريبة الشركات والضريبة على القيمة المضافة، وذلك لتخفيف العبء المالي عن المستثمرين في المراحل الأولى من المشروع. كما يُمكن اعتماد نظام استرجاع الضريبة على مدخلات الإنتاج الفلاحي الأساسية، مثل الأسمدة، المبيدات، والآلات الذكية الخاصة بالري، من خلال الصندوق الوطني للدعم الفلاحي، مما يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين المردودية. إضافة إلى ذلك، يُعدّ خفض الرسوم الجمركية على استيراد التكنولوجيا الفلاحية (كالمحركات الذكية، الحساسات البيئية، والطائرات دون طيار) إجراءً استراتيجيًا يهدف إلى تسهيل نقل التكنولوجيا وتعزيز الابتكار في القطاع. وقد أثبتت تجارب دول مثل المغرب وتونس وتركيا فعالية هذه الإجراءات في دعم التحول الفلاحي ورفع مستويات الإنتاج[1].

3) تسهيل إجراءات التصدير ودعم القدرة التنافسية:

بهدف رفع مداخيل المنتج المحلي وتعزيز الاعتماد على الإنتاج الوطني، يُقترح تبني مجموعة من السياسات التي تدعم الصادرات الفلاحية وتُحفّز أداء المنتجين. من أبرز هذه السياسات إلغاء الحصص التفاضلية المفروضة على تصدير بعض المنتجات الزراعية الاستراتيجية، مثل الحليب المجفف وزيت الزيتون، مع الإبقاء على الرقابة الصارمة لضمان مطابقة هذه المنتجات للمعايير الصحية والجودة الدولية. كما يُستحسن إنشاء "بوابة إلكترونية وطنية" للتصدير، تُدمج فيها مختلف الإجراءات الإدارية من موافقات صحية وزراعية وإجراءات جمركية ضمن نظام رقمي موحد، ما من شأنه تسريع مسار التصدير وتقليص فرص الفساد الإداري. بالإضافة إلى ذلك، يُقترح تمكين المصدّرين من الحصول على ضمانات ائتمانية وتسهيلات تمويلية، عبر الصندوق الوطني للتأمين ضد المخاطر الزراعية، بما يُعزز ثقتهم في ولوج الأسواق الخارجية ويُحفّز نمو الصادرات الفلاحية.

4) تحسين الحوكمة والشفافية في المشاريع الفلاحية:

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) ، (2023) ، تسريع التحول الزراعي في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا: الابتكار الرقمي بوصفه محركًا للتغيير، روما: الفاو. تاريخ الاطلاع:13-06-2025

https://openknowledge.fao.org/items/a90caec4-4f97-48fa-9bf6-875e3e71063a

تُعتبر النقطة الأهم لضمان استدامة أي إصلاح تشريعي. يُقترح:

- ✓ إطلاق منصة "سجل المستثمر الفلاحي" إلكترونيًا، توثق جميع مراحل الملف (من توزيع الأرض حتى متابعة المشروع)، وتكون متاحة للعموم للحدّ من الممارسات غير الشفافة.
- ✓ إنشاء هيئة مستقلة لرقابة المشاريع الكبرى برئاسة مُقرر حكومي وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص، تضمُّ سلطة سحب تراخيص المستثمرين المخالفين للشروط البيئية أو الاجتماعية.
- ✓ تفعيل دور الإرشاد الفلاحي الرقمي عبر تطبيقات الهاتف المحمول التي ترصد تنفيذ المشاريع وتبلغ عن التأخر أو الانحراف عن الخطط المعتمدة.

5) بناء قدرات المستثمرين والمؤسسات:

لا تكتمل الإصلاحات التشريعية دون دعم فني وتنموي كبرامج تكوين مكثف للمستثمرين الصغار والمتوسطين حول حسن استخدام التقنيات الحديثة وإدارة المخاطر.

انشاء شراكات مع الجامعات ومراكز البحث لتطوير مراكز تجريبية في مختلف البيئات (جبلية، صحراوية، سهوب)، تتيح نقل التكنولوجيا ومعايشة أفضل الممارسات.

من خلال هذه الإصلاحات المتكاملة – تعديل النصوص القانونية، تحفيز ضريبي واستثنائي، تبسيط إجراءات التصدير، تعزيز الحوكمة والشفافية، ودعم القدرات الفنية – ستتمكن الجزائر من فتح آفاق أوسع للاستثمار الفلاحي، وتعزيز دور هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي المستدام[1].

المطلب الثاني: إدماج التكنولوجيا والابتكار في الفلاحة:

أصبح إدماج التكنولوجيا والابتكار في المجال الفلاحي ضرورة ملحة، خصوصًا في ظل التحديات التي تواجهها الجزائر على مستوى الأمن الغذائي، من تراجع الأراضي الزراعية الصالحة للاستغلال، إلى شح الموارد

[1] معوش محمد الأمين، دعم النشاط الفلاحي وإدارة مخاطره في الجزائر بين التدابير الحكومية والتغطية التأمينية، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 12، العدد 1، الجزائر، 2024، الصفحات 215-232. ص 60 تاريخ تصفح الموقع: 13 جوان 2025، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/835

المائية وتغير المناخ. في هذا الإطار، يمثل التوجه نحو الزراعة الذكية وتوظيف التقنيات الحديثة رهانًا استراتيجيًا يهدف إلى الرفع من المردودية وتحقيق الاستدامة الزراعية.

تُعد الزراعة الذكية من أبرز التحولات الحديثة في القطاع، حيث تعتمد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي، الاستشعار عن بعد، وإنترنت الأشياء (IoT) من أجل جمع البيانات الزراعية وتحليلها في الوقت الفعلي. يسمح هذا الأسلوب بتحديد الاحتياجات الدقيقة للنباتات والتدخل بشكل دقيق، مما يحسن من نوعية الإنتاج ويقلل من التكاليف. وقد أظهرت الدراسات أن استخدام الزراعة الذكية يمكن أن يرفع الإنتاجية بنسبة تصل إلى 25% ويقلل من استهلاك المياه بحوالي 30% (APS، 2024).

من جانب آخر، تلعب أنظمة الري الحديثة دورًا أساسيًا في ترشيد استعمال الموارد المائية، لاسيما في المناطق الجافة وشبه الجافة. يُعد الري بالتنقيط والري بالرش من أبرز هذه الأنظمة التي تساعد على توزيع المياه بشكل منتظم وموجه نحو جذور النباتات، مما يقلل من ضياع المياه ويزيد من فاعلية التسميد. وتشير تقارير وزارة الفلاحة الجزائرية إلى أن اعتماد هذه الأنظمة في بعض المناطق ساهم في تقليص استهلاك المياه بنسب معتبرة، مع الحفاظ على مستويات الإنتاج.

أما الطائرات بدون طيار (Drones)، فقد أحدثت ثورة في أساليب مراقبة الحقول الزراعية. توفر هذه الأجهزة صورًا جوية عالية الدقة تسمح برصد تطور المحاصيل، اكتشاف الأمراض النباتية في مراحل مبكرة، وتحليل رطوبة التربة. كما تُستخدم أيضًا في رش المبيدات والأسمدة بدقة متناهية، مما يقلل من الهدر في المواد الكيميائية ويحسن فعالية العمليات الزراعية. ويُلاحظ تزايد استخدام هذه التقنية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، خصوصًا في بعض المشاريع الفلاحية الكبرى.

وبالحديث عن الذكاء الاصطناعي، فإنه يمثل العمود الفقري للزراعة المستقبلية، حيث تُوظف الخوارزميات لتحليل البيانات المناخية والزراعية من أجل التنبؤ بمردودية المحاصيل، والتخطيط المثالي للمواسم الزراعية. كما تُستخدم نظم الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة إنذار مبكر للأمراض النباتية، مما يسهم في تقليص الخسائر وتحسين جودة الإنتاج.

تؤدي هذه التقنيات مجتمعة إلى تقليل التكاليف من خلال خفض النفقات المتعلقة بالموارد واليد العاملة، وفي نفس الوقت زيادة الإنتاجية وجودة المحاصيل، مما يسهم في تعزيز تنافسية القطاع الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

ورغم الآفاق الواعدة، فإن هناك تحديات تعيق تعميم هذه الابتكارات، من بينها الكلفة المرتفعة للتجهيزات، محدودية التكوين والتأطير التقني، وضعف البنية التحتية الرقمية في المناطق الريفية. لذلك، يجب أن ترافق هذه الثورة التكنولوجية في الزراعة باستراتيجيات دعم حكومية، وتمويلات ميسّرة، وبرامج تكوين شاملة.

في الختام، فإن توظيف التكنولوجيا والابتكار في الزراعة ليس خيارًا ترفيهيًا، بل ضرورة استراتيجية لضمان الأمن الغذائي في الجزائر، ومواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية التي تتطلب حلولًا ذكية ومستدامة[1].

المطلب الثالث: توفير آليات التمويل والدعم المستدام:

منذ مطلع الألفية الثالثة، أولت الدولة الجزائرية أهمية متزايدة لتطوير آليات تمويل القطاع الفلاحي، إدراكًا منها لدوره الحيوي في تحقيق الأمن الغذائي وتقليص التبعية للأسواق الخارجية. وقد تُرجمت هذه الرؤية من خلال جملة من البرامج والسياسات، أبرزها "البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية" (PNDAR) سنة 2000، ثم "برنامج التجديد الريفي" (PRR) الذي أطلق سنة 2007، والذي رافقته مجموعة من الصيغ التمويلية مثل القرضين "رفيق" و"التحدي". إلا أن الملاحظ أن هذه البرامج، رغم أهميتها، لم تُحقق النتائج المرجوة على مستوى التمويل المستدام، خاصة للفلاحين الصغار والمتوسطين.

في هذا السياق، تبرز الحاجة إلى إعادة هيكلة شاملة لآليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، عبر توفير مصادر تمويل طويلة الأجل، مرنة ومخصصة لطبيعة النشاط الزراعي، والذي يتسم غالبًا بدورات إنتاج غير منتظمة ومرتبطة بالمناخ. ويُعد إنشاء بنك فلاحي متخصص أحد أبرز الحلول المقترحة، بحيث يتكفل هذا البنك بتمويل المشاريع الزراعية وفق شروط تفضيلية، ويرافق المستثمرين خلال مختلف مراحل المشروع، مع مراعاة طبيعة المخاطر الفلاحية.

إلى جانب ذلك، يكتسي التمويل الإسلامي أهمية متزايدة، بالنظر إلى توافقه مع خصوصيات النشاط الزراعي الجزائري. فمنتجات مثل المشاركة والمضاربة والمرابحة تسمح بتقاسم المخاطر بين الفلاح والممول،

[1] دليلة حضري ، نادية بن شاعة،الزراعة الذكية ومتطلّبات تطبيقها لتحقيق استدامة الأمن الغذائي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 19،العدد 31, 223-242،ص228.

وتُشكل بديلًا مناسبًا عن التمويل التقليدي الذي لا يلائم أغلب الفلاحين الصغار. وقد بدأت بعض البنوك الجزائرية منذ 2021 بتقديم هذه الصيغ، لكنها لا تزال في مراحلها التجريبية وتحتاج إلى دعم تنظيمي وتشريعي أوضح.

من جهة أخرى، يُعد تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) خطوة استراتيجية لتمويل مشاريع ذات بعد وطني، مثل الصناعات الغذائية، شبكات الري، وبُنى التخزين والتسويق. فتجربة الشراكة في منطقة البيض لإنتاج الحبوب، أو مشاريع الجنوب لإنتاج الطماطم الصناعية، تُعد مؤشرات واعدة يمكن تعميمها.

كما أن التعاون مع المؤسسات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، البنك الإفريقي للتنمية، أو البنك الإسلامي للتنمية، يُمثل مصدرًا مهمًا لتمويل مشاريع تنموية مبتكرة، خاصة في المناطق الهشة أو المعرضة للجفاف. ولتحقيق فعالية أكبر، يجب أن يُرافق التمويل بسياسات دعم للفلاحين الصغار، تُمكّنهم من الحصول على المعدات والأسمدة والتقنيات، مع التركيز على تعزيز قدراتهم الفنية والإدارية.

وفي الأخير، لا يمكن تحقيق تمويل مستدام دون حوكمة فعالة وشفافة، تضمن توجيه الموارد نحو المشاريع المجدية، ومراقبة تنفيذها على أرض الواقع، بما يُقلل من التلاعب أو سوء استغلال القروض والدعم. ويُوصى هنا برقمنة المنظومة التمويلية وإحداث قاعدة بيانات موحدة للفلاحين والمستثمرين[1].

[1] المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، تاريخ الاطلاع:10-06-2025 ،https://madr.gov.dz

خلاصة الفصل:

يُظهر التحليل التطبيقي لواقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر أن هذا القطاع، رغم الإمكانات الطبيعية والبشرية المتوفرة، لا يزال يواجه تحديات هيكلية تحد من دوره في تحقيق الأمن الغذائي. فقد بيّنت البيانات أن بعض المنتجات الأساسية مثل البطاطا، الطماطم، والحليب، تشهد تحسنًا نسبيًا في الإنتاج والاستهلاك، بينما تبقى محاصيل استراتيجية كالحبوب ضعيفة من حيث نسب الاكتفاء الذاتي، مما يُبقي الجزائر رهينة للتبعية الغذائية الخارجية.

كما كشفت الدراسة عن ضعف تنويع الاستثمار، وتركيزه في قطاعات تقليدية، مع بطء في اعتماد التكنولوجيا الحديثة، وغياب فعالية كافية في منظومة التوزيع والتسويق الفلاحي، الأمر الذي يزيد من الفاقد الغذائي ويفاقم الضغط على الميزان التجاري.

في ضوء هذه المؤشرات، يمكن القول إن الاستثمار الفلاحي في الجزائر يملك إمكانات كبيرة لتعزيز الأمن الغذائي، إلا أن تحقيق ذلك يتطلب إصلاحات عميقة تشمل تحديث أنظمة الدعم، تحسين مناخ الأعمال، وتطوير البنى التحتية، إضافة إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوسيع استخدام التقنيات الزراعية المستدامة.

خاتمة عامة

الخاتمة العامة:

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع "الاستثمار في القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي – دراسة حالة الجزائر"، تبيّن لنا أن تحقيق الأمن الغذائي لا يمكن أن يتم بمعزل عن سياسات تنموية شاملة تُولي عناية خاصة بالقطاع الفلاحي، سواء من حيث تعبئة الموارد، أو من حيث تهيئة مناخ استثماري فعّال ومستدام.

وقد كشفت الدراسة من خلال التحليل النظري والتطبيقي أن الاستثمار الفلاحي يشكل ركيزة أساسية لدفع عجلة التنمية الزراعية، وزيادة الإنتاج، وتنويع الموارد، وتحسين سلاسل التوزيع، وبالتالي تقليص التبعية الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي. كما أظهرت نتائج البحث أن هذا النوع من الاستثمار لا يزال يواجه في الجزائر مجموعة من المعوقات الهيكلية والمؤسساتية والبيئية التي تحدّ من فعاليته، مما يستوجب تدخلًا إصلاحيًا متعدد المستويات.

ولقد تم التطرق في الفصول إلى الإجابة عن مختلف الإشكاليات الفرعية المتعلقة بمفاهيم الاستثمار الفلاحي، وأبعاده، وعلاقته المباشرة بالأمن الغذائي، إضافة إلى تحليل تجارب دولية مقارنة، مع إسقاط خاص على الواقع الجزائري. وستُعرض لاحقًا نتائج اختبار الفرضيات المستخلصة من هذه الدراسة، بالإضافة إلى جملة من التوصيات العملية التي يمكن أن تُسهم في تعزيز فعالية الاستثمار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي بشكل مستدام.

إن موضوع الدراسة يظل منفتحًا على مزيد من البحث والتطوير، خاصة في ظل التغيرات المناخية والاقتصادية العالمية، وهو ما يدعو إلى مواصلة الجهود البحثية والميدانية لاستكشاف آليات جديدة ومبتكرة لدعم هذا القطاع الحيوي وتفعيل دوره في تحقيق السيادة الغذائية الوطنية.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى مقبولة، إذ تبين من خلال ما تم عرضه في الفصل الأول أن الاستثمار الفلاحي يُعد من الركائز الأساسية لتنمية القطاع الزراعي، إلا أن نجاحه لا يكون مضمونًا إلا في ظل توفر مجموعة من الشروط الموضوعية، أبرزها نوعية الاستثمار (عام أو خاص، تقليدي أو تكنولوجي) ومدى توفر البيئة المناسبة لنجاحه، مثل الموارد الطبيعية، البنية التحتية، والاستقرار التنظيمي. وبالتالي، فإن الاستثمار الفلاحي أداة فعالة لكنه يبقى رهين توافر الشروط المساعدة على تحقيق أهدافه التنموية.

أما الفرضية الثانية فهي مقبولة أيضًا، حيث أثبتت الدراسة من خلال الفصل الثاني أن الاستثمار الفلاحي يمكن أن يُسهم بشكل مباشر في تحقيق الأمن الغذائي، عبر زيادة الإنتاج وتحسين سلاسل التوزيع واستدامة الموارد، غير أن هذا التأثير الإيجابي مشروط بوجود سياسات اقتصادية فعالة، واستغلال عقلاني للمياه والتربة، إضافة إلى دعم البحث العلمي واستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة، وهو ما يعزز الأمن الغذائي الوطني بشكل مستدام.

فيما يتعلق بـ الفرضية الثالثة، فقد ثبتت صحتها كذلك، حيث أبرز الفصل الثالث أن واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر لا يزال يواجه عدة عراقيل، على رأسها ضعف مساهمة القطاع الخاص، صعوبة الولوج إلى التمويل، البيروقراطية، المعوقات البيئية، والتكنولوجيا المحدودة. هذه التحديات مجتمعة تُضعف من مردودية الاستثمار في هذا القطاع، وتحدّ من قدرته على تحقيق الأمن الغذائي. وعليه، فإن تجاوز هذه المعوقات يتطلب إصلاحات هيكلية وتشريعية عميقة لتفعيل الاستثمار وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

أهم النتائج المتوصّل إليها:

1. الاستثمار الفلاحي يُعد ركيزة استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال مساهمته في زيادة الإنتاج الزراعي وتنويع مصادر الغذاء.
2. نجاح الاستثمار الفلاحي مرهون بتوفر شروط أساسية، مثل: التمويل، التكنولوجيا، البنية التحتية، السياسات الداعمة، وتكوين المورد البشري الفلاحي.
3. القطاع الفلاحي في الجزائر لا يزال يواجه العديد من المعوقات، أهمها:
   - ✓ ضعف الاستثمار الخاص (يمثل فقط حوالي 1.8% من إجمالي الاستثمارات).
   - ✓ صعوبة الولوج إلى التمويل البنكي (قرض التحدي، قرض الرفيق).
   - ✓ ضعف المكننة الفلاحية والتقنيات الحديثة.
   - ✓ مشاكل البيروقراطية ونقص العقار الفلاحي المؤمّن.
4. الاستثمار الفلاحي في الجزائر غير مستغل بالقدر الكافي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، مما يؤدي إلى استمرار التبعية الغذائية للواردات، خصوصًا في الحبوب والزيوت والحليب.
5. سلاسل الإنتاج والتوزيع تعاني من اختلالات كبيرة، مما يتسبب في فاقد غذائي مرتفع وارتفاع الأسعار لدى المستهلك، رغم وفرة الإنتاج في بعض المناطق.

6. رغم المجهودات الحكومية (كمخطط التجديد الفلاحي والريفي والسد الأخضر)، إلا أن النتائج تبقى دون الطموحات نظرًا لضعف التنسيق بين القطاعات المعنية والاستمرارية في التطبيق.

7. الدراسة التطبيقية أوضحت الحاجة إلى إصلاحات شاملة تشمل:

- ✓ إعادة هيكلة الدعم.
- ✓ تحسين الإطار التشريعي.
- ✓ ربط الاستثمار الفلاحي بالتكنولوجيا والبحث العلمي.
- ✓ تطوير شبكات التخزين والنقل والتسويق.

8. التجارب الدولية (الأوروبية، الآسيوية، والعربية) أظهرت أن تحقيق الأمن الغذائي ممكن عبر التخطيط الاستراتيجي المتكامل، واستغلال الموارد المحلية بكفاءة، وهو ما يجب أن يُستفاد منه في السياق الجزائري.

توصيات:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن تقديم بعض التوصيات التي تُعد ملائمة وواقعية، وتتمثل فيما يلي:

1. ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار الفلاحي، لا سيما ما يتعلق بالحصول على العقار، وتسهيل مساطر التمويل، من أجل خلق بيئة جاذبة للمستثمرين.

2. تشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي من خلال تقديم تحفيزات ضريبية وجمركية، وإقامة شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص.

3. التركيز على إدماج التكنولوجيا الحديثة في الأنشطة الفلاحية، من خلال دعم استعمال الري بالتنقيط، الزراعة الذكية، والمكننة الحديثة، بهدف رفع الإنتاجية وضمان الاستدامة.

4. تطوير سلاسل الإنتاج والتوزيع من خلال تحسين البنية التحتية (كالطرق، المخازن، وحدات التبريد)، بما يُسهم في تقليص الفاقد الغذائي وتحقيق وفرة في الأسواق.

5. رفع كفاءة البحث العلمي الزراعي وتوجيهه نحو خدمة مشكلات الفلاحة المحلية، وتشجيع التعاون بين الجامعات والمستثمرين الفلاحيين.

6. تحديث السياسة الفلاحية الوطنية وجعلها قائمة على تخطيط استراتيجي طويل المدى، يأخذ في الاعتبار التغيرات المناخية والمتطلبات السكانية.

7. دعم الفلاحين الصغار والمتوسطين عبر برامج تمويل مرنة، وتكوينات ميدانية، وتحفيزهم على استخدام تقنيات الإنتاج المستدام.

8. ضرورة تعميم ثقافة التأمين الفلاحي ضد الكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية، بما يعزز من صمود القطاع أمام المخاطر.

9. العمل على استصلاح الأراضي الهامشية وتوسيع المساحات الزراعية، مع الحفاظ على التوازن البيئي والتنوع البيولوجي.

10. إرساء آلية وطنية دائمة لتقييم أثر الاستثمار الفلاحي على الأمن الغذائي، بهدف تعديل السياسات وتحسين الأداء بصفة مستمرة.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

- أبو زيد، محمد. الاستثمار الزراعي والتنمية الريفية. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020.
- البنك الدولي. أنظمة الابتكار الزراعي: كتاب مرجعي للاستثمار. الطبعة الأولى، واشنطن، منشورات البنك الدولي، 2012.
- تساكوك، إيزابيل. النجاح في التحوّل الزراعي: دروس من دراسات حالة عن النمو الزراعي السريع والمستدام. الطبعة الأولى، كامبردج، منشورات جامعة كامبردج، 2011.
- سوزان رفيق العاني. علم الاقتصاد الزراعي. دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2005.
- عبد الغفار، أحمد. الاستثمار في الزراعة. الطبعة الأولى، البحرين، المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي، 2013.
- عبد الجبار محسن ذياب الكبيس. تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي خلال القرن الحادي والعشرين. دار آمنة، عمان، 2014.
- آلان جرينجر. التصحر: التهديد والمجابهة. الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002.
- أو ماليل، وولفرد كاندلر. الأمن الغذائي في الأقطار النامية: قضايا وطنية، في كتاب التنمية الزراعية في العالم الثالث، الجزء الثالث، تحرير كارل إيتشر وجون م. ستاتز، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1988.
- كارل ك. إيتشر. مواجهة الأزمة الغذائية في إفريقيا، في كتاب التنمية الزراعية في العالم الثالث، الجزء الرابع، تحرير كارل إيتشر وجون م. ستاتز، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1988.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة. المعجم الوسيط. الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004.
- مفيد زنون. اقتصاديات السكان. الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

- منصوري، الزين. تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية. دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
- النجفي، سالم التوفيق. التنمية الاقتصادية الزراعية. الطبعة الثانية، جامعة الموصل، 1987.

ب- الاطروحات والمذكرات:

- سهيلة، مصطفى .*الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا* .أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم التجارية، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.
- فضيل إبراهيم، مزاري .*السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: 1962 - 2016* .مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه أكاديمي تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3، 2018.
- مبروك، قويسي .*الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة) 2008-2018 .(*أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية تخصص التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2022-2023.
- أحلام غجاتي، خالصة زواوي، هدى معيوف. تأثير الأنظمة الزراعية الحديثة على استدامة الموارد الطبيعية في الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، 2019.
- بونعامة، نور الإيمان. واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر شعبة الحبوب نموذجًا – دراسة حالة ولاية عين تيموشنت فترة 2000-2023. أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، 2023-2024.

- بن سعيد، حليمة. واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2018. مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي تخصص اقتصاديات العمل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون – تيارت، 2021–2022.
- بن هيبه، مولاي عبد المالك. دعم الاستثمار الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية أدرار. مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار الجزائر، 2020-2021.
- قدور فلاق، حمزة، العرجاني، محمد. دور الاستثمار الفلاحي في دفع التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية ولاية عين الدفلى. مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار الجزائر، 2020-2021.

ت- المجلات:

- دليلة حضري، نادية بن شاعة. الزراعة الذكية ومتطلّبات تطبيقها لتحقيق استدامة الأمن الغذائي في الدول العربية. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 19، العدد 31، الصفحات 223-242.
- دليلة دالية، سليمة بلهواس. المقاربة الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الدعم الحكومي في الجزائر. مجلة المنهاج للاقتصاد، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2024، ص 1169-1186. جامعة الوادي، الجزائر.
- عودة، خالد. دور التكنولوجيا الحديثة في تطوير الاستثمار الزراعي. مجلة دراسات التنمية، العدد 18، 2022.
- غربي، فوزية. التنمية الزراعية المستدامة وإشكالية الأمن الغذائي بالجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 44، 2016.

- كريوج، جميلة، اللحياني، ليلى. الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين رهان التنمية الاقتصادية وتحديات الواقع. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المركز الجامعي موسى بن باديس -كلية الحقوق، مجلد 59، عدد 4، 2022.
- لخضر بن فليس. تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الدول المغاربية. مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد الخاص 2021، ص 238-252. جامعة الجزائر 3.
- مزوزي، فضيلة، قويدري، محمد. الاستثمار في القطاع الفلاحي في إطار تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، المجلد 4، العدد 1، مارس 2021.
- معوش، محمد الأمين. دعم النشاط الفلاحي وإدارة مخاطره في الجزائر بين التدابير الحكومية والتغطية التأمينية. مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 12، العدد 1، الجزائر، 2024، الصفحات 215-232.
- مصطفى، سالت، صلاح الدين بن زيوش، موسى رحماني. سياسة التجديد الزراعي في الجزائر: من أجل تأمين الغذاء في ظل تنمية زراعية مستدامة. مجلة Courrier du Savoir، جامعة بسكرة، العدد 26، 2018، الصفحات 155-162.
- معقال، نسيبة. القطاع الفلاحي في الجزائر: تقييم للأداء وتحليل لأهم العراقيل التي يواجهها خلال الفترة (2000–2018). مجلة الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 03، ديسمبر 2021.
- بركان، زهية، كتمير، حورية، بركان، أمينة. الاستثمار الفلاحي كدعامة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. مجلة الأبحاث الاقتصادية، 2019؛ المجلد 14، العدد 1.

ث- المداخلات العلمية:

- عمري، سامي، زويون، صادق. دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي والتنويع الاقتصادي في الجزائر. مداخلة في الملتقى الوطني الافتراضي: واقع الاستثمار وسبل تعزيزه في الجزائر من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي، جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 07 جانفي 2025.

ج- التقارير:

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). تسريع التحول الزراعي في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا: الابتكار الرقمي بوصفه محرّكًا للتغيير. روما: الفاو، 2023.

رابط الوثيقة: https://openknowledge.fao.org/items/a90caec4-4f97-48fa-9bf6-875e3e71063a

- تقرير متابعة مشاريع الاستثمار (2023) تاريخ الاطلاع01-06-2025 https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar/

ح- **المواقع :**

- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS). https://www.ons.dz/spip.php?rubrique395
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. https://madr.gov.dz
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). https://www.fao.org/faostat/ar/#data

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Amour, Nabil & Djema, Batoul (2024). Fiscal incentives as a mechanism to support agricultural investments in Algeria 2013–2022. Review of Tax Studies, 13(24), 22–45. University of Blida 2, Algeria:.
- Linares Quero, A., Iragui Yoldi, U., Gava, O., Schwarz, G., Povellato, A., & Astrain, C. (2022). Assessment of the Common Agricultural Policy 2014–2020 in supporting agroecological transitions: A comparative study of 15 cases across Europe. Sustainability, 14(15), 9261. https://doi.org/10.3390/su14159261
- Recanati, F., Maughan, C., Pedrotti, M., Dembska, K., & Antonelli, M. (2019). Assessing the role of CAP for more sustainable and healthier food systems in Europe: A literature review. Science of The Total Environment, 653, 908–919. https://doi.org/10.1016/j.scitotenv.2018.10.377

- Yadav, S., & Anand, S. (2022). Green Revolution and food security in India: A review. National Geographical Journal of India, 65(3), 312–323. Retrieved from https://www.ngji.in/index.php/ngji/article/view/38
- Zhang, Y., Lei, M., Lan, X., Zhang, X., Fan, S., & Gao, J. (2024). The multiple effects of farmland infrastructure investment on agrifood systems in China—An interdisciplinary model analysis. China Agricultural Economic Review, 16(2), 320–339. https://doi.org/10.1108/CAER-08-2023-0209

ملخص:

تتناول المذكرة موضوعًا استراتيجيًا يتمثل في العلاقة بين الاستثمار الفلاحي والأمن الغذائي في الجزائر، في ظل التحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجه البلاد. اعتمدت الدراسة منهجًا متعدد الأبعاد شمل التحليل الوصفي، المقارنة، والمعالجة الإحصائية لبيانات الفترة ما بين 2000 و2023. تناول الفصل الأول الإطار النظري للاستثمار الفلاحي، معرفًا خصائصه وأنواعه، وكاشفًا عن معوقاته الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية. أما الفصل الثاني، فركز على مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده المختلفة، مبرزًا دور الاستثمار الفلاحي في تعزيز وفرة الغذاء واستدامة الموارد وتحسين سلاسل التوزيع. وفي الفصل الثالث، أُجري تحليل ميداني لواقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر، أظهر ضعف مساهمة القطاع في تحقيق الاكتفاء الذاتي رغم توفر الإمكانيات الطبيعية، مرجعًا ذلك إلى عقبات في التمويل، البيروقراطية، ونقص التكنولوجيا. كما عرضت المذكرة تجارب دولية ناجحة (أوروبية، آسيوية، عربية) للاستفادة منها. وخلصت إلى أن الاستثمار الفلاحي يمثل أداة حيوية للأمن الغذائي، لكنه يتطلب إصلاحات هيكلية، دعمًا مؤسساتيًا، وتحديثًا تكنولوجيًا شاملًا لتحقيق أهدافه التنموية.

الكلمات المفتاحية :الاستثمار الفلاحي، الأمن الغذائي، الجزائر، التنمية الزراعية، السياسات الفلاحية.

Abstract:

This dissertation explores the strategic relationship between agricultural investment and food security in Algeria, amidst ongoing economic and environmental challenges. The study adopts a multidimensional methodology combining descriptive analysis, comparative approaches, and statistical data processing covering the period from 2000 to 2023. The first chapter presents the theoretical framework of agricultural investment, examining its characteristics, types, and the various economic, technological, and environmental obstacles it faces. The second chapter focuses on the concept of food security and its different dimensions, highlighting the role of agricultural investment in increasing food availability, ensuring sustainability, and improving supply chains. The third chapter offers an applied study of the reality of agricultural investment in Algeria, revealing that despite the country's significant natural resources, the agricultural sector has limited impact on

achieving food self-sufficiency. This is mainly due to issues related to financing, bureaucracy, and a lack of technological advancement. The study also reviews successful international experiences (European, Asian, and Arab) that could inspire national policies. It concludes that agricultural investment is a vital tool for ensuring food security, but it requires deep structural reforms, institutional support, and comprehensive technological modernization to reach its developmental goals.

Keywords: Agricultural Investment, Food Security, Algeria, Agricultural Development, Agricultural Policies.

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-

كلية العلومالاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

الطالب(ة): حاطم عبد الرحمن رقم التسجيل الجامعي Un 270120232020370350 28

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 100020968001180001 والصادرة بتاريخ: 2024/09/18

عن بلدية حاسي ماماش - مستغانم

المسجل بكلية العلومالاقتصادية، التجارية و علوم التسيير/ قسم العلوم الاقتصادية

شعبة العلوم الاقتصادية / التخصص اقتصاد كمي

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

استثمار في القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق الامن الغذائي

دراسة تحليلية في الجزائر

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات العلمية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث ، وأتحمل المسؤولية الشخصية عن كل المحتوى المتضمن في البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2025/06/25

نظرا لشرعية الإمضاء

السيد(ة):

حاسي ماماش في:

25 جوان 2025

إمضاء المعني

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي

وبالتفويض منه

نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.